اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2016-2015

الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية

2016-2015

الأمم المتحدة
بيروت

© 2016 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة عالمياً

طلبات (إعادة) طبع مقتطفات من المطبوعة أو تصويرها توجَّه إلى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، بيت الأمم المتحدة، ساحة رياض الصلح، صندوق بريد: 8575-11، بيروت، لبنان.

جميع الطلبات الأخرى المتعلقة بالحقوق والتراخيص ولا سيما الحقوق الثانوية توجَّه أيضاً إلى الإسكوا.

البريد الإلكتروني: publications-escwa@un.org؛ الموقع الإلكتروني: www.escwa.un.org

مطبوعة للأمم المتحدة صادرة عن الإسكوا.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته، ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد، أو إقليم، أو مدينة، أو منطقة، أو بشأن سلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.

لا يعني ذكر أسماء ومنتجات تجارية أن الأمم المتحدة تدعمها.

جرى تدقيق المراجع حيثما أمكن.

المقصود بالدولار دولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يُشَر إلى خلاف ذلك.

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام باللغة الإنكليزية ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

إن الآراء الواردة في هذه المادة الفنية هي آراء المؤلفين، وليست بالضرورة آراء الأمانة العامة للأمم المتحدة.

E/ESCWA/EDID/2016/1
e-ISBN: 978-92-1-058316-9

16-00180
منشورات الأمم المتحدة

شكر وتقدير

أُعدّ هذا المسح بإشراف السيد مختار محمد الحسن، مدير شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا). وتولّى السيد محمد هادي بشير، رئيس قسم النمذجة والتوقع في شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية، قيادة فريق الإعداد الذي ضمّ نتالي خالد، ومارون لاوون، وجون سلون، وياسوهيسا ياماموتو.

ويود الفريق أن يعرب عن جزيل شكره وتقديره لما قدّمه الزملاء التالية أسماؤهم من مساهمات قيّمة في هذا العمل: طارق علمي، مدير شعبة القضايا الناشئة والنزاعات؛ وربيع بشور، وفالنتينا كالديرون ميجيا، وفرناندو كانتو-بازالدوا، ويوسف شعيتاني، وصوفيا بالي (من شعبة القضايا الناشئة والنزاعات)؛ ومهريناز العوضي، مديرة مركز المرأة في الإسكوا؛ ووفاء أبو الحسن، رئيسة قسم الإحصاءات الاقتصادية في شعبة الإحصاءات؛ وحسام الزعبي، وروي ضومط، ووسيم حمود، وماجد سكيني (من شعبة الإحصاءات)؛ وفريديريكو نيتو، مدير شعبة التنمية الاجتماعية؛ ورانيا الجزائري، وربا عرجا، وجوزيف بارتوفيتش، وفيريديانا غارسيا (من شعبة التنمية الاجتماعية). كما ساهم في هذا المسح كل من باسل كغدو، منسق مشروع الأجندة الوطنية لمستقبل سورية (NAFS) وأحمد شيخ عبيد من المشروع نفسه.

وساعد كل من محمد بزري وزينب حسن (من شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية) في إجراء البحوث. وقدمت أربي أتاميان (من شعبة التكامل والتنمية الاقتصادية) الدعم الإداري.

وتولّى مراجعة المسح فريق من الخبراء، ضمّ كل من حمود علي النجار، وخالد بحصلي، وريما يونس الخطيب، وهنا الجلال، ووسام حركة، وموسى شتاوي، ومحمد حبيب زيتونة.

وعمل فريق من قسم المؤتمرات في الإسكوا على تحرير المسح وترجمته وتصميمه للطباعة.

موجز تنفيذي

لا تزال حالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي التي اتسمت بها المنطقة العربية في أعقاب التحولات والاضطرابات التي شهدتها في عام 2011 تكبح آفاق النمو وفرص العمل والاستقرار فيها. فالنمو الاقتصادي متوقّفٌ وأسعار النفط العالمية، التي تشهد انخفاضاً متواصلاً، تزيد العبء على الاقتصاد الإقليمي وتفرض قيوداً على النمو والأرصدة المالية في تلك البلدان التي تفوّق يوماً أداؤها بفضل صادرات الطاقة. وعلى الرغم من أن المنطقة سجّلت بعض التقدم في مؤشرات اجتماعية مثل تمثيل المرأة، إلا أن البلدان التي تمر في مرحلة انتقال أو نزاع أو المتضررة من آثارهما تراجعت في مجموعة كبيرة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية. ويأخذ مسح الفترة 2015-2016 بالاعتبار هذه الوجهات التي شهدتها المنطقة خلال السنوات الخمس الماضية، ويستخدم البيانات الحديثة العهد لتقييم أثر عدم الاستقرار والنزاع واحتمالات النمو والنواتج الضائعة والآثار المدمرة لهذه الفترة. ويستند المسح أيضاً إلى البحوث الحديثة العهد التي أجرتها الإسكوا حول الهجرة والتطورات الاجتماعية وأثر النزاع وتمكين المرأة ودراساتها التحليلية التي تناولت بلداناً محددة.

في الفصل الأول، نقوم بتحليل التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية في الفترة المشمولة بالمسح، أي من كانون الثاني/يناير 2015 إلى آذار/مارس 2016. فقد أثّر المشهد الاقتصادي العالمي في عام 2015 على آفاق المنطقة العربية، إذ شهدت البلدان المتقدمة تدهوراً كبيراً في أسعار الفائدة، التي بلغت أحياناً معدلات سلبية، وتراجعاً في التضخم وفيضاً من المدخرات، كما أنها تتعرض لضغوط انكماشية. وتشهد البلدان النامية، من ناحية أخرى، نقصاً متزايداً في الأموال، وتعاني معظمها قيوداً على ميزان المدفوعات وعلى المالية العامة. ويتجه المستثمرون الدوليون إلى اجتناب المخاطر، ولا سيما في ظل تعدد مصادر عدم اليقين، كعدم الاستقرار السياسي وضعف الانتعاش الاقتصادي العالمي والسياسة النقدية للولايات المتحدة وآفاق الاقتصاد الصيني. وهكذا أظهر الاقتصاد العالمي توجهاً نحو الاستقطاب بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وما زالت التطورات الاجتماعية مخيّبة، مع ازدياد عدد النازحين في الداخل والخارج ولأن العمالة لم تتحسن إلا في عدد محدود من البلدان. كذلك تراجعت أسعار السلع الدولية، بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي والفوسفات، ويتوقع أن تبقى أدنى بكثير من مستوياتها السابقة. وكان لما نتج من ذلك من تراجع في عائدات النفط أثر كبير على المنطقة العربية، فصارت في عام 2015 مستورداً صافياً، وانخفض أيضاً الاحتياطي الأجنبي الكلي لديها لاستخدامه في تمويل العجز الخارجي.

وفي الفصل الثاني، نقوم بتفسير أداء المنطقة العربية وأثر البيئة العالمية، وبالتحديد أسواق سلع الموارد الطبيعية، على المنطقة العربية ككل وعلى مجموعات البلدان فيها وبلدانها فرادى. وقد قُدّر متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة العربية بالقيمة الحقيقية بحوالي 0.9 في المائة في عام 2015، أي دون تغيير عن عام 2014. وتباطأت في عام 2015 اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي، بعد أن كانت تقود النمو في المنطقة خلال السنوات القليلة الماضية، ما عكس ضعف التوسع في الطلب المحلي. وكانت لانخفاض سعر النفط منذ منتصف عام 2014 آثار سلبية على الاقتصادات العربية، لا سيما وأنه اقترن بعوامل أخرى كاستمرار النزاعات المسلحة، بل وانتشارها، على نطاق واسع في المنطقة. وإلى جانب فقدان عائدات تصدير النفط وضعف الثقة في الأعمال التجارية، واجهت بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديات تتعلق بتوجه استراتيجياتها للتنويع الاقتصادي.

وقد أشارت التدابير الإصلاحية التي اتخذت، ولا سيما في مجال معونات الدعم، إلى جدية الجهود المبذولة

للتعامل مع الانخفاض في أسعار النفط، الذي لم تستفد منه البلدان العربية المستوردة للطاقة بقدر ما كان متوقعاً. فقد انخفضت فواتير الواردات، لكن عائدات التصدير الإسمية انخفضت أيضاً في معظم البلدان بسبب تراجع أسعار وحدات التصدير، انعكاساً لضعف الطلب في الخارج. وعلاوة على ذلك، كان للأحداث الأمنية في المنطقة أثر سلبي على السياحة وصادرات الخدمات. فشددت القيود على موازين المدفوعات في اقتصادات بعض البلدان العربية، ولا سيما تونس والجمهورية العربية السورية والسودان ومصر واليمن، ما ضيّق توسع الطلب المحلي وخفّض مستويات المعيشة.

ويقدّر أن الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة سينمو بنسبة 1.5 في المائة في عام 2016. ويتوقع أن يستمر تباطؤ النمو الاقتصادي في بلدان مجلس التعاون الخليجي إذ يُنتظر أن يجري المزيد من التخفيضات في الإنفاق العام. ويُرجَّح أن يُثبط الاستثمار نتيجة التشديد المتوقع في السياسة النقدية للولايات المتحدة وزيادة إصدار حكومات مجلس التعاون الخليجي لسندات الدين. وستخبُر مناطق فرعية أخرى عربية ضعفاً في النمو بسبب عدد من العوامل الجغرافية السياسية واحتمال ضعف الطلب من الصين وأوروبا وتشديد القيود على موازين المدفوعات.

ويقدم الفصل الثاني أيضاً لمحة عامة عن حال المساواة بين الجنسين في المنطقة وموجزات قطرية للمساواة بين الجنسين تغطي جميع البلدان الأعضاء في الإسكوا. ويجري تحليل التطورات من مناظير بحثية مختلفة، بما في ذلك التنمية البشرية والتمثيل السياسي والتمثيل في سوق العمل وأبعاد أخرى مثل العمل المنزلي. ولا تزال المرأة في المنطقة العربية تعاني عدم المساواة على جميع المستويات. فوفقاً لدليل عدم المساواة بين الجنسين، لا تزال المنطقة العربية في المرتبة الخامسة بين ست مناطق مشابهة في العالم، كما جاءت في المرتبة الأخيرة حسب دليل الفجوة بين الجنسين، إذ لم تتمكن من إغلاق غير 60 في المائة فحسب من هذه الفجوة. وفي المؤشر السياسي، أصبحت نسبة البرلمانيات في المنطقة 17.5 في المائة، مقابل 14 في المائة في العام الماضي. وقد تصدرت تونس والجزائر والسودان بلدان المنطقة في هذا المجال. ويشكّل إنفاذ نظام الحصص الوسيلة الأكثر فعالية لزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في صنع القرار. ولا تزال مشاركة المرأة في سوق العمل منخفضة جداً، بمتوسط بلغ 23.4 في المائة في عام 2014 بالمقارنة مع 75 في المائة للذكور. والبطالة مرتفعة للرجال والنساء معاً، لكن الفجوة بين الجنسين واسعة أيضاً في هذا المجال. وقد ازداد معدل البطالة بين الشابات في المنطقة من 31.8 في المائة في عام 2002 إلى 46.1 في المائة في عام 2013، وتواجه النساء اللاتي حصّلن تعليماً عالياً معدلات أكثر ارتفاعاً في هذا المجال. وعلى المنطقة العربية بذل مزيد من الجهود لزيادة فرص العمل الجيّدة للمرأة ولتحسين نظم الحماية الاجتماعية وقوانين العمل. وتشكل أعمال الخدمة المنزلية، ومعظم من يؤدينها هن من النساء المهاجرات، 5.6 في المائة من العمالة الكلية في المنطقة. وقد اتخذت بعض البلدان العربية تدابير لحماية العمال المنزليين، لكن هناك حاجة إلى آليات للتنفيذ والرصد.

ويتناول الفصل الثالث من المسح الآثار التراكمية للتغيرات السياسية والنزاعات التي بدأت في عام 2011 وانعكاساتها على المنطقة. وقد أدت مرحلة التحول في البلدان العربية، التي أطلقتها في عام 2011 أحداثٌ اجتماعية-سياسية أطلق عليها اسم الربيع العربي، إلى حالة من عدم الاستقرار، وفي حالات عديدة إلى حرب. ولم تقتصر الآثار السلبية لهذه الأحداث على البلدان التي تشهد نزاعات مسلحة بدرجات متفاوتة، مثل الجمهورية العربية السورية والعراق وليبيا واليمن، بل طالت البلدان المجاورة. ولا يزال احتلال فلسطين يحرم الفلسطينيين من الفرص الاقتصادية والحراك الاجتماعي وتقرير المصير. وفي مقابل الجهود السياسية الرامية إلى تحقيق التكامل العربي الإقليمي، نوقشت الحالة الاجتماعية-الاقتصادية للمنطقة من حيث الأزمات الإنسانية والاختلال الاقتصادي والسكان النازحين. ويوفر المسح تقييماً اقتصادياً واجتماعياً شاملاً للمنطقة بأسرها. وقد ركزت الأدبيات الحديثة العهد التي تناولت أثر النزاع في المنطقة على آثار نزاعات معينة على بلدان معينة، لكنها لم تقدّم تقييماً على مستوى المنطقة للآثار على متغيرات الاقتصاد الكلي ولا تحليلاً معمقاً للآثار على البلدان المجاورة. ويجد المسح، بالمقارنة مع الإسقاطات التي وضعت قبل عام 2011، أن النزاعات في المنطقة أدت إلى خسارة

صافية في النشاط الاقتصادي قدرها 613.8 مليار دولار وإلى عجز إجمالي في الماليات العامة قدره 243.1 مليار دولار. كذلك أدت النزاعات إلى تفاقم مؤشرات اقتصادية واجتماعية أخرى، مثل الدين والبطالة والفساد والفقر. وشكلت أزمة اللاجئين الدولية عبئاً على المجتمعات المحلية التي فقدت السكان، وعلى البلدان التي تواجه تدفقات اللاجئين، وبالأخص على اللاجئين أنفسهم، الذين يعانون سوء الحالة الصحية وسوء التغذية ومحدودية فرص الحصول على العمل والتعليم. ولا شك أن الجميع متضرر من الأزمة، لكن المرأة هي الأكثر تضرراً على الإطلاق. ولا بد من تدخلات سياساتية أكبر لمعالجة هذه القضايا ومنع ظهور «جيل ضائع» من الشباب العربي المتضرر من النزاعات.

وقد أجرينا تحليلاً على المستوى القطري لدول عربية تعيش نزاعاً أو تعاني آثار نزاع تناول أربعة بلدان عربية. نعاين أولاً الجمهورية العربية السورية، التي تعاني خسائر بشرية واقتصادية فادحة ناجمة عن الحرب الأهلية، والتي أُعدّت لها خطط إعادة بناء جاهزة للتنفيذ عندما ينتهي النزاع. وبعد ذلك ننظر في الآثار المباشرة وغير المباشرة للأزمة السورية على لبنان، ولا سيما فيما يتعلق بحركة الناس والأثر على الاقتصاد المحلي وعلى الحافظة التجارية وعلى الميزانيات المالية العامة للحكومة. ثم نتفحص حالة تونس إذ تواجه عواقب الانتقال وآثار الحرب الأهلية في ليبيا المجاورة. وأخيراً، نقوم بمسح الآثار السلبية المستمرة للاحتلال في فلسطين.

ويخلص المسح إلى عدد من التوصيات السياساتية إلى الحكومات العربية للاستفادة منها في معالجة هذه القضايا العديدة التي تواجه المنطقة. وتأمل الإسكوا أن يعي صانعو السياسات الحاجة الماسة إلى معالجة مجموعة من الشواغل الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وفقط بتضافر جهود المجتمعات العربية والدولية قد يتمكن الاقتصاد الإقليمي من الحصول على الوسائل اللازمة للتنوع والنمو واستحداث فرص عمل لائقة وآمنة، وخاصة للنساء والشباب، ومعالجة الآثار الأخرى للنزاعات من خلال المساعدة الإنسانية القصيرة المدى والإنعاش الاقتصادي والإدماج الاجتماعي الطويل المدى.

المحتويات

ص. 3 شكر وتقدير
ص. 5 موجز تنفيذي
ص. 9 المحتويات

ص. 13 1. السياق العالمي وتداعياته على المنطقة العربية
ص. 13 ألف- السياق العالمي
ص. 19 باء- التطورات في مجال الموارد الطبيعية والسلع الأساسية
ص. 25 جيم- روابط المنطقة العربية المالية والتجارية
ص. 27 دال- ملاحظات ختامية

ص. 29 2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية
ص. 29 ألف- الوضع الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية
ص. 47 باء- التحديات السياساتية
ص. 49 جيم- التطورات الاجتماعية-الاقتصادية وديناميات الجنسين في المنطقة العربية
ص. 62 دال- ملاحظات ختامية

ص. 65 3. خمسة أعوام من الانتفاضات وتداعياتها على البلدان العربية
ص. 65 ألف- مقدّمة
ص. 65 باء- أثر التغيّر السياسي على الأداء الاقتصادي
ص. 68 جيم- لمحة عامة عن تداعيات «الربيع العربي» الاقتصادية والاجتماعية
ص. 81 دال- بلدان النزاعات: الحرب الأهلية السورية
ص. 85 هاء- تداعيات النزاع على البلدان المجاورة
ص. 90 واو- النزاع قبل عام 2011- الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين
ص. 92 زاي- توصيات في مجال السياسات العامة

ص. 101 الحواشي

ص. 103 المراجع

ص. 107 مرفق: مصادر البيانات الإحصائية الوطنية

قائمة الجداول

ص. 13 الجدول 1-1 معدلات النمو والتضخم العالمية والإقليمية، 2014-2017
ص. 20 الجدول 1-2 تقديرات وتوقّعات أسعار النفط الخام
ص. 20 الجدول 1-3 إنتاج النفط في المنطقة العربية، 2012-2017
ص. 22 الجدول 1-4 مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية في المنطقة العربية، 2012-2017
ص. 30 الجدول 2-1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2013-2017
ص. 53 الجدول 2-2 المرأة في البرلمانات الوطنية: مقارنة بين العامين 2015 و2016
ص. 60 الجدول 2-3 عدد العمال المنزليين ونسبتهم من مجموع العاملين، حسب النوع الاجتماعي
ص. 74 الجدول 3-1 السكان اللاجئون حسب المنطقة، 2015
ص. 75 الجدول 3-2 اللاجئون في المنطقة العربية حسب بلد المنشأ ووجهة اللجوء
ص. 80 الجدول 3-3 مؤشر مدركات الفساد في البلدان العربية
ص. 85 الجدول 3-4 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع والفعلي في لبنان
ص. 88 الجدول 3-5 عدد الليبيين في تونس ومتوسط إيراداتهم

قائمة الأشكال

ص. 15 الشكل 1-1 أسعار الفائدة: الدولار الأمريكي واليورو، 2011-2016
ص. 16 الشكل 1-2 أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم، 2011-2016
ص. 19 الشكل 1-3 أسعار النفط
ص. 24 الشكل 1-4 أسعار الغاز الطبيعي؛ أسعار الفوسفات وصادراته
ص. 26 الشكل 1-5 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم
ص. 27 الشكل 1-6 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم
ص. 31 الشكل 2-1 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 32 الشكل 2-2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 33 الشكل 2-3 المؤشرات النقدية: بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 34 الشكل 2-4 أوضاع المالية العامة: بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 36 الشكل 2-5 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المشرق
ص. 36 الشكل 2-6 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المشرق
ص. 37 الشكل 2-7 المؤشرات النقدية: بلدان المشرق
ص. 38 الشكل 2-8 أوضاع المالية العامة: بلدان المشرق
ص. 39 الشكل 2-9 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المغرب
ص. 40 الشكل 2-10 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المغرب
ص. 41 الشكل 2-11 المؤشرات النقدية: بلدان المغرب
ص. 42 الشكل 2-12 أوضاع المالية العامة: بلدان المغرب
ص. 43 الشكل 2-13 البنية الجغرافية للتجارة: أقل البلدان العربية نمواً
ص. 44 الشكل 2-14 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: أقل البلدان العربية نمواً
ص. 45 الشكل 2-15 المؤشرات النقدية: أقل البلدان العربية نمواً
ص. 46 الشكل 2-16 الوضع المالي: أقل البلدان العربية نمواً
ص. 48 الشكل 2-17 أسعار الفائدة للفترة 2009-2016 في عدد من البلدان العربية
ص. 50 الشكل 2-18 دليل عدم المساواة بين الجنسين لعام 2014 حسب المناطق
ص. 50 الشكل 2-19 دليل عدم المساواة بين الجنسين حسب البلدان، 2013-2014
ص. 51 الشكل 2-20 دليل الفجوة بين الجنسين لعام 2015 حسب المناطق

ص. 51 الشكل 2-21 دليل الفجوة بين الجنسين لعام 2015: الأدلة الفرعية
ص. 56 الشكل 2-22 معدلات البطالة بين الذكور والإناث في المنطقة العربية، 2002-2013
ص. 57 الشكل 2-23 معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة
ص. 59 الشكل 2-24 معدلات البطالة حسب مستوى التعليم
ص. 66 الشكل 3-1 معدل النمو الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية السياسية في إسبانيا والبرتغال
ص. 67 الشكل 3-2 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق
ص. 68 الشكل 3-3 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في بلدان النزاعات منذ عام 2011
ص. 69 الشكل 3-4 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة من النزاعات
ص. 69 الشكل 3-5 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي شهدت نزاعات قبل عام 2011
ص. 69 الشكل 3-6 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 70 الشكل 3-7 المكاسب والخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي حسب البلد
ص. 70 الشكل 3-8 ميزان المالية العامة في بلدان النزاعات منذ عام 2011
ص. 70 الشكل 3-9 ميزان المالية العامة في البلدان المتضررة من النزاعات
ص. 71 الشكل 3-10 ميزان المالية العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي
ص. 71 الشكل 3-11 مستويات الديون حسب البلد
ص. 72 الشكل 3-12 مستويات الديون حسب البلد
ص. 73 الشكل 3-13 نسبة الصادرات الإقليمية من إجمالي الصادرات حسب البلد
ص. 73 الشكل 3-14 حصة التجارة غير النفطية من إجمالي المبادلات التجارية، 2014
ص. 78 الشكل 3-15 اللاجئون السوريون المسجلون
ص. 82 الشكل 3-16 المستوى المتوقع للناتج المحلي الإجمالي ولنموّه، الخطة الخمسية الحادية عشرة
ص. 82 الشكل 3-17 توزيع خسائر رأس المال المادي على القطاعات
ص. 86 الشكل 3-18 عدد السياح الدوليين ونفقاتهم في لبنان
ص. 88 الشكل 3-19 أسباب تراجع النمو في تونس
ص. 88 الشكل 3-20 قنوات الانتقال
ص. 89 الشكل 3-21 معدل النمو السنوي لقطاع خدمات الفنادق والمطاعم
ص. 93 الشكل 3-22 المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان أمريكا اللاتينية
ص. 94 الشكل 3-23 المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق
ص. 94 الشكل 3-24 تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي تتلقى مساعدات إضافية ما بعد الأزمة
ص. 95 الشكل 3-25 تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي لم تتلق مساعدات إضافية ما بعد الأزمة
ص. 96 الشكل 3-26 توقعات الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاستثمار في فترة ما بعد النزاع
ص. 97 الشكل 3-27 حصص القطاعات من الاستثمار في كل مرحلة

قائمة الأطر

ص. 14 الإطار 1-1 فرضيات فيض المدخرات
ص. 18 الإطار 2-1 أهداف التنمية المستدامة
ص. 21 الإطار 3-1 ما الذي يدفع بالتغيّرات في أسعار النفط؟
ص. 54 الإطار 2-1 تعزيز المساواة بين الجنسين: من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة
ص. 77 الإطار 3-1 العنف ضد المرأة في أماكن النزاع في المنطقة العربية
ص. 79 الإطار 3-2 الدروس المستقاة من لبنان
ص. 83 الإطار 3-3 رواندا- حكاية نجاح
ص. 91 الإطار 3-4 معاناة جماعية في غزة

ازدادت إجراءات الدعم الدولي أهمية لتخفيف القيود
على الاقتصاد الكلي وبناء أساس متين تقوم عليه التنمية
الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

1. السياق العالمي وتداعياته على المنطقة العربية

ألف- السياق العالمي

تزداد التعقيدات وأوجه عدم اليقين في الاقتصاد العالمي. وتنجم التعقيدات عن سياسات التيسير النقدي المتطرفة في أوروبا واليابان، وتباين السياسات النقدية بين الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، وتنامي فيض المدخرات في الاقتصادات المتقدمة، مقارنة بالنقص في الأموال في الاقتصادات النامية. وبسبب التعقيدات تتضخّم أوجه عدم اليقين، إذ أن هناك إشارات متزايدة إلى تباطؤ في الاقتصاد العالمي. وفي عام 2015، شكلت الضغوط الانكماشية مصدر قلق رئيسي في العديد من البلدان المتقدمة وبعض البلدان النامية، بما فيها الصين، إذ واجهت ركوداً اقتصادياً نجم عن ضعف التوسع في الطلب المحلي. وللتعامل مع الضغوط الانكماشية واحتمال ضعف الطلب، دفعت المصارف المركزية في البلدان المتقدمة الرئيسية، باستثناء الولايات المتحدة، بسياسات التيسير النقدي إلى أبعد الحدود، فاعتمدت أوروبا واليابان معدلات فائدة منخفضة جداً واتخذت تدابير أخرى تهدف إلى تشجيع النمو الاقتصادي. ومع ذلك، لم

الجدول 1-1 معدلات النمو والتضخم العالمية والإقليمية، 2014-2017 (بالنسبة المئوية)

	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي				معدل تضخم أسعار الاستهلاك			
	2014	2015أ	2016أ	2017أ	2014	2015ب	2016ب	2017ب
المنطقة العربية	1.5	1.5	2.4	3.8	7.3	5.1	4.9	4.4
العالم	2.6	2.4	2.4	2.8				
الاقتصادات المتقدمة	1.7	1.9	1.8	1.9	1.2	0.3	1.2	1.9
الولايات المتحدة الأمريكية	2.4	2.4	2.2	2.5	1.3	0.2	1.6	2.3
الاتحاد الأوروبي	1.4	1.9	1.9	2.0	0.6	0.1	1.0	1.7
اليابان	0.1-	0.5	0.5	0.5	2.7	0.7	0.5	1.1
الاقتصادات في مرحلة انتقالية	0.9	2.8-	1.2-	1.1	7.8	16.1	10.5	7.1
الاقتصادات النامية	4.4	3.8	3.8	4.4	6.7	7.7	8.3	6.0
أفريقيا	3.8	3.0	2.8	3.4	7.0	7.5	6.7	6.3
شرق وجنوب آسيا	6.1	5.7	5.7	5.8	3.5	2.5	3.1	3.3
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	1.0	0.6-	0.6-	1.5	11.7	20.1	21.4	12.2

المصادر: أرقام المنطقة العربية تستند إلى حسابات الإسكوا (التفاصيل في الجدول 1-1 في المرفق). الأرقام الأخرى صادرة عن إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، تحديث منتصف عام 2016 (أيار/مايو 2016)، وتقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم، 2016 (كانون الثاني/يناير 2016). ويستند تقسيم البلدان إلى مجموعات إلى تقرير الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم 2016 (الجداول ألف وباء وجيم).

أ/ تقديرات/توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تستند بشكل جزئي إلى مشروع لينك (فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية) حتى أيار/مايو 2016 (باستثناء المنطقة العربية، التي هي تقديرات الإسكوا).

ب/ تقديرات/توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تستند بشكل جزئي إلى مشروع لينك (فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية) حتى كانون الأول/ديسمبر 2015 (باستثناء المنطقة العربية، التي هي تقديرات الإسكوا).

الإطار 1-1 فرضيات فيض المدخرات

سجلت أسعار الفائدة الإسمية في الاقتصادات المتقدمة وبعض الاقتصادات النامية قيماً منخفضة لم يسبق لها مثيل.

ففي عام 2015، اعتمد البنك المركزي الأوروبي والمصارف المركزية في الدانمرك والسويد وسويسرا واليابان أسعاراً سلبية للفائدة على الودائع. ولو كان الطلب على الإنفاق الاستثماري مرتفعاً قياساً إلى المدخرات المتاحة للإقراض، لظلت أسعار الفائدة في الأسواق مرتفعة. إلا أن سياسة التيسير النقدي التي اعتمدتها المصارف المركزية في الاقتصادات المتقدمة أدّت في موازاتها إلى خفض أسعار الفائدة في الأسواق. ونتيجة لذلك، انخفضت أيضاً أسعار الفائدة على القروض في الاقتصادات المتقدمة. لكن انخفاض أسعار الفائدة لم يشجّع الاستثمار، بل ظلت الأسعار منخفضة. ويمكن تعليل هذه الظاهرة بفيض إمدادات الأموال المتاحة (المدخرات) مقابل ضعف الطلب عليها (الاستثمار)، وهو ما يعرف أيضاً بفيض المدخرات.

وشكل فيض المدخرات أحد المواضيع الرئيسية التي اهتم بها في عام 2005 بن برنانكي، محافظ الاحتياطي الفيدرالي آنذاك[أ]. وقد نجم هذا الفيض عن زيادة مدخرات السكان المسنين في البلدان المتقدمة والتعبئة القسرية للمدخرات المحلية في البلدان النامية بعد سلسلة من الأزمات المالية في تسعينات القرن الماضي (المكسيك وعدد من بلدان آسيا وروسيا). ووُجهت المدّخرات المتزايدة إلى أصول الولايات المتحدة، مثل سندات الخزانة الأمريكية، لمراكمة الاحتياطي الأجنبي، بدلاً من الاستثمار المادي المحلي في كل من هذه البلدان. وأدت الزيادة الناجمة عن التدفقات الرأسمالية إلى الولايات المتحدة إلى عجز أوسع في الحساب الجاري، بينما حافظ العديد من البلدان الأخرى على فائض في الحسابات الجارية. وازداد دين اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن مع وفرة الأموال، انخفضت أسعار الفائدة على الدولار. ورأى برنانكي أيضاً أن من بين أسباب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 فيض المدخرات العالمية وما نتج منها من طفرات عقارية.

غير أن حجة برنانكي لا تفسر فيض المدخرات الحالي في بلدان فيها فائض في الحسابات الجارية. وعلاوة على ذلك، المقصود بالمدخرات هو صافي المدخرات وليس إجمالي المدخرات. وفي صافي المدخرات، ما من تمييز بين المدخرات لمراكمة الأصول والمدخرات لتسديد الديون.

وتركّز بحوث أخرى على إجمالي المدخرات في قطاع الشركات (فرضية فيض مدخرات الشركات). وهي تبيّن أن قطاع الشركات في البلدان المتقدمة الرئيسية زاد المدخرات وخفض نفقات الاستثمار لتعزيز الميزانية العمومية منذ منتصف عام 2000[ب]. وبشكل مشابه، إذا أرادت أسرة معيشية تعزيز ميزانيتها، مثلاً في حالة انخفاض قيمة العقار عن قيمة الرهن، فإن عليها أن تدّخر لسداد الرهن. وباختصار، قد يؤدي استفحال الديون إلى فيض المدخرات.

وفي الحالتين كلتيهما، يمكن حل المسألة بزيادة الطلب المحلي بحيث يمكن تشجيع الاستثمار المادي من خلال حوافز ربحية كافية. غير أن السياسة النقدية لم تكن ناجحة، ويحجم العديد من البلدان عن اتخاذ تدابير مالية فعالة بسبب إعطائه الأولوية لتصحيح أوضاع المالية العامة. وفي الوقت نفسه، يفتقر عدد أكبر من الاقتصادات النامية إلى الأموال لتحقيق تنمية مستدامة، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى اشتداد القيود على ميزان المدفوعات. ولم تنجح الأسواق في القيام بدور الوسيط لتوجيه الأموال من الاقتصادات المتقدمة إلى الاقتصادات النامية، ولذا، من الضروري وضع إطار بديل لمعالجة هذا الاختلال الخطير في الاقتصاد العالمي.

أ/ Bernanke, 2005.
ب/ Gruber and Kamin, 2015.

تتوسع أنشطة الاستثمار استجابة لانخفاض لم يسبق له مثيل في تكاليف التمويل، ما يشير إلى فيض كبير في المدخرات في أوروبا واليابان (الإطار 1-1). وبلغت أسعار الفائدة على الودائع مستويات قريبة من الصفر في بعض بلدان أوروبا وفي اليابان، حيث أصبحت أسعار الفائدة السلبية على السندات الحكومية القصيرة الأجل حقيقة واقعة. وتستمر الضغوط الانكماشية بالرغم من التوقعات بأن يحافظ الاقتصاد العالمي على نمو معتدل في المتوسط في عام 2016.

وحدها الولايات المتحدة من بين البلدان المتقدمة الرئيسية تمكنت من الخروج من منطقة خطر الانكماش، بتوسع اقتصادي قوي ونمو مطرد في الاستهلاك الخاص والاستثمار المادي[1]. وعزز النمو المتواصل في قيمة العقارات السكنية والتجارية منذ عام 2010 قوة القطاع الخاص، وجعل ضبط أوضاع المالية العامة للحكومة الاتحادية مساهمة النفقات العامة في توسيع الطلب المحلي ضئيلة جداً. وبفضل صمود الانتعاش الاقتصادي في السنوات القليلة الماضية، تمكن الاحتياطي الاتحادي من تطبيع سياسته النقدية برفع سعر الفائدة الرئيسية في كانون الأول/ديسمبر 2015 بنسبة 0.25 نقطة مئوية (الشكل 1-1 (أ)). وقد استجابت أسعار الفائدة في الأسواق، مقاسة بالعائدات على السندات الحكومية، بشكل ضعيف للقفزة في سعر الفائدة حسب سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. وكانت عائدات السندات لمدة سنتين المرجعية قد ارتفعت باستمرار حتى كانون الأول/ديسمبر 2015، لكنها انخفضت إثر رفع سعر الفائدة حسب سياسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. أما عائدات السندات لمدة 10 سنوات المرجعية فواصلت انخفاضها في الربع الأول من عام 2016. ودلّت هذه

الشكل 1-1 أسعار الفائدة: الدولار الأمريكي واليورو، 2011-2016

1-1 (أ) الدولار الأمريكي
(بالنسبة المئوية في السنة)

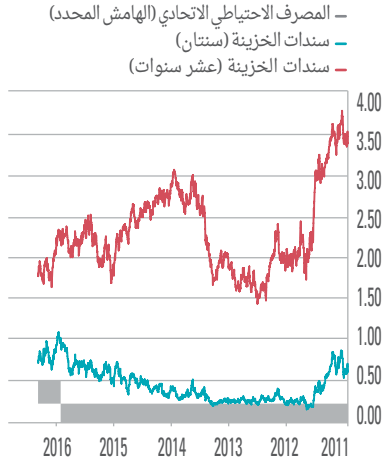

المصدر: مجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي. www.federalreserve.gov/releases/h15/data.htm.

1-1 (ب) سعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن (ليبور) وفارق تيد للدولار الأمريكي لثلاثة أشهر
(بالنسبة المئوية في السنة)

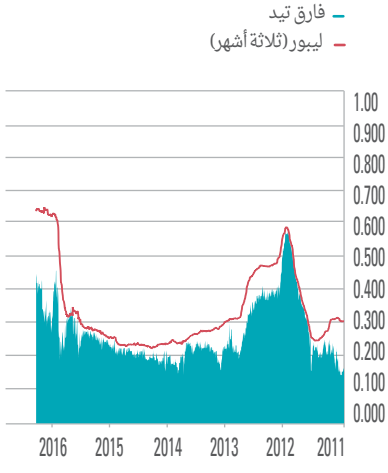

المصادر: ICE Benchmark Administration Month London Interbank-Limited (IBA), 3 Offered Rate (LIBOR), based on U.S. Dollar© [USD3MTD156N], retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis; https://fred.stlouisfed.org/series/USD3MTD156N and Federal Reserve Bank of St. Louis, TED Spread [TEDRATE], retrieved from FRED, Federal Reserve Bank of St. Louis; https://fred.stlouisfed.org/series/TEDRATE.

1-1 (ج) اليورو
(بالنسبة المئوية في السنة)

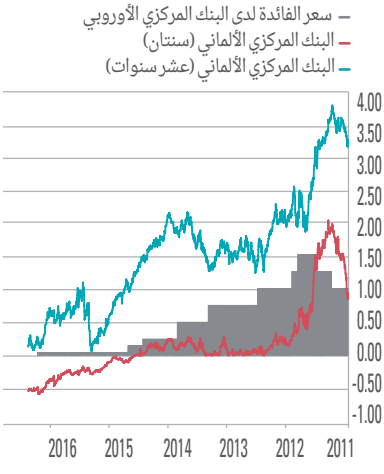

المصادر: https://www.bundesbank.de/Redaktion/EN/Downloads/Statistics/Money_Capital_Markets/Interest_Rates_Yields/stat_geldmarkts.pdf?__blob=publicationFile; https://www.bundesbank.de/Redaktion/EN/Downloads/Statistics/Money_Capital_Markets/Interest_Rates_Yields/stat_zinsstruktur_bwp.pdf?__blob=publicationFile.

الاستجابات على وجهة معيّنة في أسعار الفائدة على الودائع، حيث ارتفع سعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن (ليبور) لمدة 3 أشهر بأكثر من 0.25 نقطة مئوية، ولم يسجّل فرق العائد بين سندات الخزانة الأمريكية لمدة 3 أشهر وسعر ليبور لمدة 3 أشهر سوى زيادة معتدلة في كانون الأول/ديسمبر (الشكل 1-1 (ب)). وتشير ديناميات أسعار الفائدة على الدولار إلى أن الولايات المتحدة تأثرت أيضاً بفيض المدخرات، وإن بدرجة أقل من الاقتصادات المتقدمة الأخرى.

حققت اقتصادات الاتحاد الأوروبي نمواً معتدلاً في عام 2015 (الجدول 1-1). ومع أن الاستثمار ظل ضعيفاً، فقد دعم الاستهلاك الخاص استمرار توسيع الطلب المحلي، بفضل تحسّن القوة الشرائية للأسر المعيشية نتيجة انخفاض أسعار النفط[2]. وواصل البنك المركزي الأوروبي تشجيع الاستثمار بخفض سعر الإقراض الرئيسي (السعر الرئيسي لعملية إعادة التمويل) من 0.05 في المائة إلى صفر في آذار/مارس 2016 (الشكل 1-1 (ج))، وفي الوقت نفسه خفّض سعر الفائدة على الودائع بشكل كبير، إلى 0.4- في المائة في آذار/مارس 2016. وهبطت أسعار الفائدة في الأسواق، مقاسة بعائدات سندات الحكومة الألمانية، إلى مستويات منخفضة للغاية. فقد تراجعت عائدات السندات الحكومية الألمانية لمدة سنتين إلى مستويات أكثر سلبية، بينما انخفضت عائداتها لمدة 10 سنوات إلى مستوى قريب من الصفر في الربع الأول من عام 2016. وقد لوحظ هيكل أسعار الفائدة نفسه في بعض البلدان الأوروبية الأخرى، وهي بالتحديد الدانمرك والسويد وسويسرا. غير أن حاجة المصارف التجارية في عدد من اقتصادات الاتحاد الأوروبي إلى تحسين الميزانيات العمومية أبقت تكاليف التمويل على معدلات أعلى من أسعار الفائدة المسماة المشار إليها.

ومن المتوقّع أن تؤدي السياسة النقدية الجديدة في الولايات المتحدة إلى ازدياد الفوارق في أسعار الفائدة بين الدولار وعملات رئيسية أخرى ويتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة بينما تبقى منخفضة في بلدان متقدمة أخرى. وفي بداية الأمر، كان يتوقّع أن يسبب ذلك المزيد من ارتفاع الدولار الأمريكي إزاء عملات رئيسية أخرى، بما فيها اليورو والين الياباني. وفعلاً، ظل اليورو والين الياباني ضعيفين مقابل الدولار طيلة عام 2015 (الشكلان 1-2 (أ) و1-2 (ب)). غير أن قيمة الدولار لم ترتفع في النصف الأول من عام 2016، وعزي ذلك إلى انخفاض أسعار الفائدة على الودائع بالدولار وما ارتبط بذلك من تصحيحات لأوضاع المضاربة الصافية. وهذه الأوضاع المحتسبة من بيانات «هيئة تداول عقود السلع الأساسية الآجلة»، تبيّن أن الأوضاع القصيرة فُكّت بسرعة

الشكل 1-2 أسعار صرف العملات الرئيسية في العالم، 2011-2016

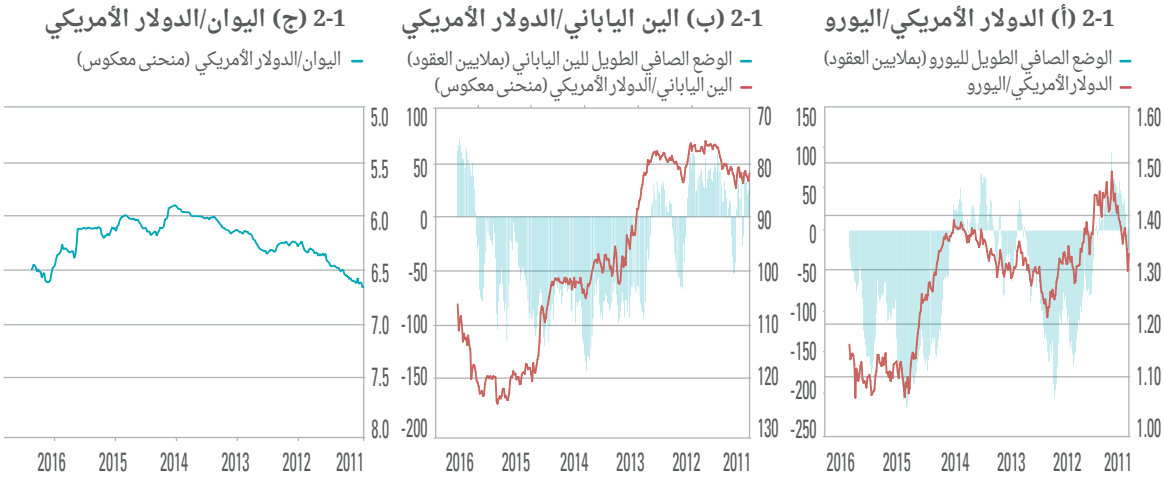

المصادر: أسعار الصرف من نظام مجلس محافظي المصرف الاحتياطي الاتحادي. www.federalreserve.gov/releases/h10/hist/. الأوضاع الصافية الطويلة هي من حسابات الإسكوا استناداً إلى لجنة الاتجار بعقود السلع الأساسية الآجلة. CFTC "Commitments of Traders" Traders in Financial Futures; Futures Only Reports. www.cftc.gov/MarketReports/CommitmentsofTraders/HistoricalCompressed/index.htm.

باليورو والين بعد قفزة أسعار الفائدة في الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر 2015.

وواصلت بلدان شرق وجنوب آسيا نموها القوي نسبياً، باستثناء اليابان (الجدول 1-1). وكانت أسعار النفط الأخفض هبة استفادت منها معظم بلدان المنطقة لكونها مستوردة صافية للطاقة. وساهم النمو القوي في الولايات المتحدة، وهي الوجهة الرئيسية لصادرات المنطقة، في استدامة النمو الاقتصادي الإقليمي. وأدت التدابير الأخيرة التي اتخذتها اليابان لتصحيح أوضاع المالية العامة إلى تباطؤ توسع الطلب المحلي مع تعرض البلاد لضغوط انكماشية حادة. ورغم أن الاقتصاد الصيني أظهر المزيد من علامات التباطؤ، إلا أنه حافظ على هامش نمو مرتفع نسبياً بسبب الاستثمارات العامة النشطة وقدرة نمو الطلب المحلي على الصمود والتكيف. غير أن المضاربة على صحة الميزانيات العامة للقطاع المالي ازدادت بفعل ضعف اليوان مقابل الدولار (الشكل 1-2 (ج)) وانخفاض الاحتياطي الأجنبي. وسجّل الاقتصاد الهندي نمواً قوياً إثر رفع القيود الخارجية إلى حد كبير. ورافق تحسن معدلات التبادل التجاري انخفاض في معدلات التضخم وفي العجز في الحسابات الجارية وتراكم في الاحتياطي الأجنبي بسعر صرف مستقر. وبوسع الهند اعتماد سياسات مالية ونقدية موجهة نحو النمو، ويتوقع أن تقود النمو في المنطقة.

وتشكل الهند حالةً استثنائية نادرة. فالاقتصادات النامية، ولا سيما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا، تواجه تحديات متزايدة نتيجة لتراجع توقعات النمو (الجدول 1-1). وأدى الانخفاض الكبير في أسعار السلع الأساسية إلى ضرب الاقتصادات المعتمدة على هذه السلع، بما في ذلك البلدان الرئيسية المصدرة للنفط، بانخفاض الإيرادات المالية وتشديد القيود على موازين المدفوعات. وفي معظم الحالات، لم ينجح خفض أسعار السلع الأساسية في تخفيف قيود ميزان المدفوعات في البلدان المستوردة للسلع الأساسية، لأن معدلات التبادل التجاري لهذه البلدان لم تتحسن على النحو المتوقع. وإذ حالت توقعات سعر الفائدة في الولايات المتحدة دون تدفق الأموال إلى الاقتصادات النامية، تعرض المزيد من هذه الاقتصادات لأزمات في ميزان المدفوعات. وبحلول الربع الأول من عام 2016، كان العديد من الاقتصادات النامية التي تهيمن السلع الأساسية على صادراتها، قد طلب من المؤسسات المالية الدولية دعم ميزان مدفوعاته. وهذه نتيجة أخرى من النتائج المتناقضة ظاهرياً للحالة الاقتصادية العالمية الراهنة، حيث هناك تباين حاد بين فيض المدخرات في الاقتصادات المتقدمة وتزايد النقص في الأموال في الاقتصادات النامية.

وبقي الوضع على حاله في مجال توليد العمالة خلال عام 2015، باستثناء عدد قليل من البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة، بما في ذلك ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة واليابان. ولم يؤد هامش التحسن في هذه الاقتصادات إلى التعويض عن تدهور وضع العمالة في الاقتصادات النامية[3]، وازدادت البطالة على الصعيد العالمي في عام 2015. وأدى ضعف توقعات العمالة إلى توترات اجتماعية-سياسية في العديد من أنحاء العالم، في خضم حركة غير مسبوقة من اللجوء والهجرة إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. وأدت أزمة اللاجئين والمهاجرين إلى مناقشات سياسية، تعارضت فيها الآراء بشدة حول دور اللاجئين والمهاجرين الاجتماعي-الاقتصادي في البلدان المضيفة. ويحتمل أن يزداد تباين أوضاع العمالة بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية في عام 2016. ويتوقّع أيضاً أن تستمر التوترات الاجتماعية-السياسية المتصلة بالعمالة واللجوء والهجرة في الاقتصادات المتقدمة والنامية.

وتشكل البطالة التحدي الرئيسي لسياسات العمل، لكن المشاكل المتعلقة بنوعية العمل والعمل غير النظامي والعمال الفقراء أجبرت صانعي السياسات على استهداف توفير العمل اللائق. ويشكل الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة بشأن «تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع» محركاً أساسياً للقضاء على الفقر بحلول عام 2030 (الإطار 1-2) ويتوقّع أن يؤدي تعميم سياسة "العمل اللائق" إلى تنسيق الجهود الدولية الرامية إلى التخفيف من حدة البطالة والفقر.

وقد واصل عدد النازحين داخلياً وخارجياً ازدياده في عام 2015. ووفقاً لتقرير صادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، نزح 65.3 مليون شخص

بحلول نهاية 2015 (59.5 مليون في نهاية عام 2013)[4]. وظلت المنطقة العربية، مع أفريقيا الشرقية والوسطى، مصدراً رئيسياً للاجئين. والجمهورية العربية السورية هي أكبر بلد مصدّر للاجئين، إذ تجاوز عددهم 5 ملايين بحلول نهاية 2015، يليها في المنطقة العربية كل من السودان والصومال والعراق. والأردن والعراق ولبنان ومصر هي من بين البلدان الرئيسية المضيفة للاجئين السوريين، كما استضاف السودان لاجئين معظمهم من البلدان الأفريقية. ومن أبرز الأمثلة على تعقد ظاهرة النزوح حالتا السودان والعراق، إذ أنهما في الوقت نفسه مصدّران ومضيفان على نطاق واسع. ووفقاً لتقديرات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، سجّلت الجمهورية العربية السورية ثاني أكبر عدد من النازحين داخلياً في العالم، بعد كولومبيا، إذ بلغ عدد النازحين الداخليين السوريين 6.6 مليون في نهاية عام 2015، وسجّلت بلدان عربية أخرى أعداداً هائلة من النازحين داخلياً مثل العراق (4.4 ملايين) واليمن (2.5 مليون) والسودان (2.1 مليون).

الإطار 1-2 أهداف التنمية المستدامة

اعتمدت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015 أهداف التنمية المستدامة ضمن خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وستشكل الأهداف السبعة عشر والعديد من غاياتها دليلاً للسياسات للقضاء على جميع أشكال الفقر، والتخفيف من أوجه عدم المساواة، ومكافحة تغيّر المناخ، وتحقيق التنمية الاجتماعية-الاقتصادية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وهذه الأهداف هي:

الهدف 1- القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

الهدف 2- القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسّنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

الهدف 3- ضمان تمتّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

الهدف 4- ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع.

الهدف 5- تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

الهدف 6- ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع وإدارتها إدارة مستدامة.

الهدف 7- ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

الهدف 8- تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

الهدف 9- إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار.

الهدف 10- الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

الهدف 11- جعْل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

الهدف 12- ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

الهدف 13- اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغيّر المناخ وآثاره.

الهدف 14- حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

الهدف 15- حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

الهدف 16- التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

الهدف 17- تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

باء- التطورات في مجال الموارد الطبيعية والسلع الأساسية

1. النفط

قدّرت منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) مجموع الطلب العالمي على النفط في عام 2015 بـ 92.98 مليون برميل في اليوم في المتوسط، أي بزيادة 1.54 مليون برميل في اليوم عن عام 2014[5]. وتتوقع أوبك أن يزداد الطلب في عام 2016 حتى يصل إلى 94.23 مليون برميل في اليوم. وتقدّر أيضاً إجمالي إمدادات النفط الخام بنحو 95.09 مليون برميل في اليوم في المتوسط في عام 2015، أي بما يزيد بنحو 2.65 مليون برميل في اليوم عن عام 2014[6]. ولم ينهَر الطلب العالمي على النفط الخام، بل ظل على مسار نمو معتدل. وفي غضون ذلك، تجاوز نمو الإمداد نمو الطلب في السنوات القليلة الماضية، وجاء معظمه من البلدان غير الأعضاء في أوبك، خاصة بلدان أمريكا الشمالية، حيث بلغ الإنتاج ذروته مؤخراً. وفي كانون الأول/ديسمبر 2015، رفعت الولايات المتحدة حظراً على صادرات النفط الخام كانت قد فرضته منذ أكثر من 40 عاماً. وتشير التقديرات إلى أن السوق قد سجّل فائضاً في الإمداد بلغ مليون برميل يومياً في عام 2014، ليزداد إلى 2.1 مليون برميل في اليوم في عام 2015[7].

وفي المراحل السابقة التي شهدت انخفاضاً في أسعار النفط، كانت الأوبك تسارع إلى اتخاذ التدابير اللازمة. فمثلاً، في كانون الأول/ديسمبر 2008، خفضت حصتها من الإنتاج بـ 4.2 مليون برميل في اليوم عندما شهدت الأسواق انخفاضاً حاداً في أسعار النفط. وكانت أوبك في السابق تحدد إنتاجها على ضوء نطاقها السعري المستهدف، ما قد يثير توقعات أنها ستتدخّل لخفض الإنتاج بالتنسيق بين البلدان لمواجهة فيض الإمداد الحالي. ولكن ثبت أن تنسيق الإنتاج بين البلدان المنتجة للنفط الرئيسية صعب في ظروف السوق الحالية (الإطار 3-1). وفي غياب اتفاق جريء وقابل للتنفيذ بين جميع

الشكل 3-1 أسعار النفط

3-1 (أ) أسعار النفط الخام ومؤشر السلع

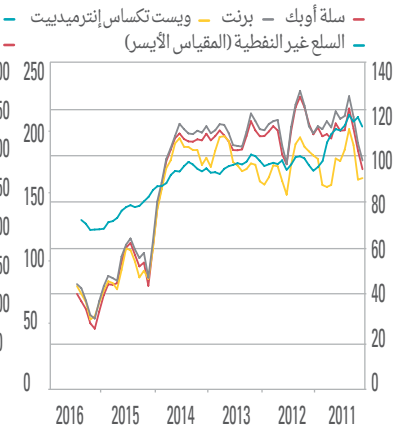

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات أسعار السلع الأساسية الأولية. /www.imf.org/external/np/res/commod/index.aspx.

3-1 (ب) أسواق العقود الآجلة للنفط: أوضاع المضاربة الصافية

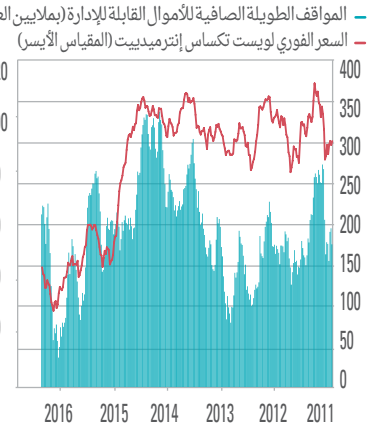

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى لجنة الاتجار بعقود السلع الأساسية الآجلة، CFTC "Commitments of Traders Disaggregated Futures Only Reports." www.cftc.gov/MarketReports/CommitmentsofTraders/HistoricalCompressed/index.htm؛ وإدارة معلومات الطاقة - الولايات المتحدة. https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_pri_spt_s1_d.htm.

3-1 (ج) توقعات أسعار النفط الخام للفترة 2016-2017

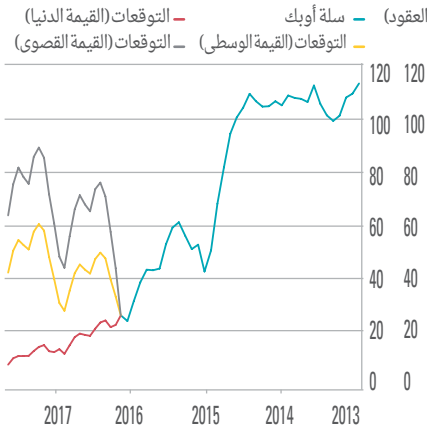

المصدر: توقعات الإسكوا ومنظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك). /www.opec.org/opec_web/en/data_graphs/40.htm.

الجدول1-2 تقديرات وتوقّعات أسعار النفط الخام (سلة أوبك المرجعية بالدولار الأمريكي للبرميل)

البلد/مجموعة البلدان	الحد الأدنى	الحد الأقصى	المتوسط السنوي	المتوسط السنوي المتوقع		
				الأدنى	المرجعي	الأقصى
2013	96.35	114.94	105.87			
2014	52.00	110.48	96.29			
2015	30.74	64.96	49.49			
2016				23.7	41.5	59.3
2017				14.8	49.3	72.2

المصادر: منظمة البلدان المصدرة للنفط للفترة 2012-2014. أرقام عامي 2016 و2017 هي توقعات الإسكوا في آذار/مارس 2016.

الجدول 1-3 إنتاج النفط في المنطقة العربية، 2012-2017 (بآلاف البراميل في اليوم)

البلد/مجموعة البلدان	2012	2013	2014	2015 أ	2016 ب	2017 ب
الإمارات العربية المتحدة	2657	3048	3036	3189	3165	3157
البحرين	46	48	49	42	52	52
عُمان	923	947	949	986	1007	1012
قطر	734	724	709	656	674	677
الكويت	2977	2922	2869	2621	2891	2888
المملكة العربية السعودية	9765	9634	9714	10189	9769	9808
بلدان مجلس التعاون الخليجي	17102	17323	17327	17684	17559	17594
الجمهورية العربية السورية	170	31	0	0	0	0
العراق	2950	2977	3133	3499	3742	4111
مصر	672	669	672	682	672	674
بلدان المشرق	3792	3677	3784	4181	4414	4785
تونس	67	61	54	49	47	45
الجزائر	1113	1217	1209	1072	1197	1197
ليبيا	1450	993	480	404	420	450
المغرب	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5	0.5
بلدان المغرب	2631	2271	1744	1526	1664	1692
السودان	82	85	85	87	100	110
موريتانيا	7	7	6	5	5	5
اليمن	180	159	111	40	0	0
أقل البلدان العربية نمواً	269	251	202	132	105	115
مجموع المنطقة العربية	23793	23522	23057	23523	23742	24186

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى قاعدة بيانات المبادرة المشتركة المتعلقة ببيانات النفط (https://www.jodidata.org/oil)، باستثناء الجمهورية العربية السورية والسودان والمغرب وموريتانيا واليمن حيث المصدر هو قاعدة بيانات منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (www.oapecorg.org/Home/DataBank).

أ/ تقديرات الإسكوا حتى آذار/مارس 2016.

ب/ توقعات الإسكوا حتى آذار/مارس 2016.

الإطار 3-1 ما الذي يدفع بالتغيّرات في أسعار النفط؟

أثار الهبوط الشديد والسريع في أسعار النفط منذ منتصف عام 2014 أسئلة حول العوامل المحركة لأسعار النفط. تحدّد أسعار النفط من خلال المعاملات التجارية الجارية في السوق، بحيث يشكل الفائض في الإمداد المحرك الرئيسي للهبوط في الأسعار. ولكن، في حين تقوم العلاقة الأساسية بين الإمداد والطلب على الإنتاج الفعلي للنفط الخام والطلب الفعلي عليه، تنشئ أسواق العقود الآجلة للسلع إمداداً وطلباً إضافيين حتى بالنسبة للمضاربين الذين لا يتداولون بالنفط الخام الفعلي. ففي أسواق العقود الآجلة للسلع، يمكن للتاجر أن يتداول بعقد آجل لشراء النفط الخام (وضع طويل)، أو عقد آجل لبيع النفط الخام (وضع قصير). ولكن، قبل تاريخ التسليم المتعاقد عليه، يغيّر المضاربون أوضاعهم. وهكذا، يكسب المضارب الذي يتخذ وضعاً طويلاً عندما ترتفع أسعار النفط، ويكسب المضارب الذي يتخذ وضعاً قصيراً عندما تتراجع هذه الأسعار. ويؤدي سلوك المضاربين في أسواق العقود الآجلة للسلع إلى توسيع هامش تقلبات الأسعار. فمثلاً، تدفع الزيادة في البيع القصير أسعار النفط نزولاً بقدر أكبر مما يبرره الفائض الأساسي في الإمداد.

وقد أشاع كيليان (Kilian, 2009) استخدام التحليلات القائمة على نماذج إحصائية لتفحص طبيعة تقلبات أسعار النفط. واستخدم طريقة التفكيك التاريخي historical decomposition على نموذج انحدار ذاتي متجه هيكلي (SVAR) ليبين أن الطلب المتزايد كان السبب في النمو الكبير في أسعار النفط حتى منتصف العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. ومن خلال تطبيق المنهجية ذاتها ولكن باستخدام مجموعة بيانات مختلفة لفترة معاينة مختلفة، أمكن البحث في خصائص ديناميات أسعار النفط الأخيرة. واستخدمت طريقة التفكيك التاريخي على نموذج انحدار ذاتي متجه هيكلي بسيط بثلاثة متغيرات مع ترتيب سببي متكرر recursive causal ordering. والمتغيرات المستخدمة هي: إمداد النفط الخام المادي؛ مؤشر الإنتاج الصناعي العالمي (كمؤشر بديل على الطلب الأساسي على النفط الخام)؛ السعر الفوري الإسمي لخام برنت. وكان الغرض الرئيسي من هذه النمذجة تفكيك التغيرات غير المتوقعة في أسعار النفط (مُعرّفة على أنها تغيرات أسعار النفط بعد إزالة الوجهات منها trended oil price-de changes) إلى عوامل الصدمات السببية (الإمداد والطلب وغير ذلك).

وتبين نتيجة أولية أن العلاقة الأساسية بين الإمداد والطلب في تجارة النفط الخام لا تكفي لتفسير التدهور الحالي في أسعار النفط (الشكل أدناه). فالفائض الأساسي في إمداد النفط الخام، الناجم عن التزايد السريع في إمداد النفط الخام وبطء نمو الطلب عليه، ساهم فقط في حوالي ثلث التغيرات في أسعار النفط، بينما عاد الثلثان الآخران إلى مصادر غير أساسية. ويتباين ذلك تبايناً صارخاً مع الانهيار السابق في الأسعار في فترة السنتين 2008-2009 الذي كان ناجماً عن صدمات من جهة الطلب. ولا تشمل «الصدمات الأخرى» المضاربة فحسب، بل تتضمّن أيضاً عوامل أخرى مثل التغير في الطلب للتخزين. وهي تتعلق بالتوقعات بشأن أسعار النفط أكثر مما بالإمداد والطلب الماديين.

تفكيك تاريخي للتغيّرات في أسعار النفط بعد إزالة الوجهات منها

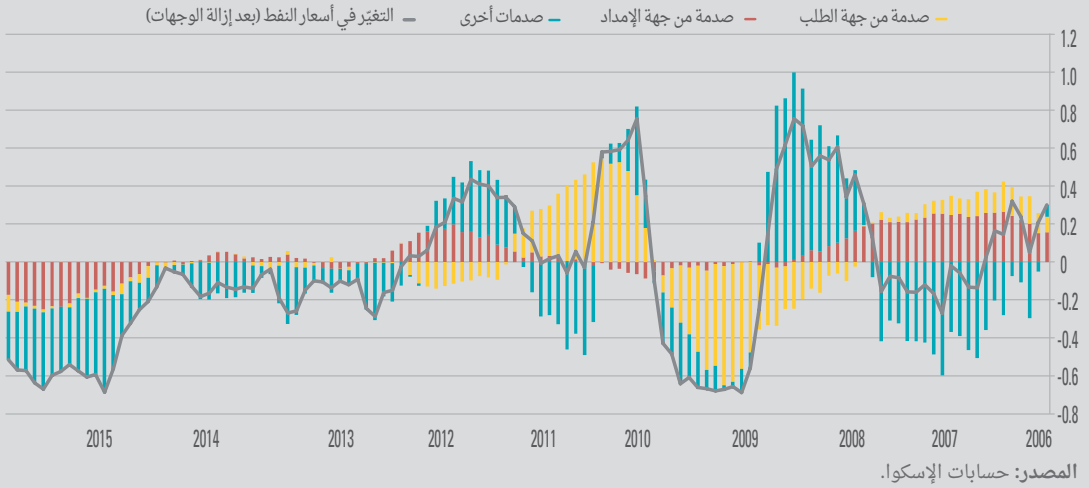

المصدر: حسابات الإسكوا.

الجدول 4-1 مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية في المنطقة العربية، 2012-2017 (بمليارات الدولارات الأمريكية)

البلد/مجموعة البلدان	2012	2013	2014	2015 أ	2016 ب	2017 ب
الإمارات العربية المتحدة	112.8	116.5	99.0	53.4	47.0	58.7
البحرين	15.0	15.1	14.3	7.0	6.9	7.8
عُمان	31.7	32.5	30.5	16.6	15.2	19.5
قطر	34.4	32.4	28.8	13.2	10.3	11.0
الكويت	112.5	108.5	97.6	51.4	48.7	59.4
المملكة العربية السعودية	337.5	321.9	284.4	153.3	130.0	163.5
بلدان مجلس التعاون الخليجي	643.8	627.0	554.6	295.0	258.1	319.9
الجمهورية العربية السورية	--	--	--	--	--	--
العراق	93.8	89.6	83.8	48.4	43.4	56.7
مصر	12.8	13.1	10.9	6.5	5.4	6.4
بلدان المشرق	106.6	102.6	94.7	54.9	48.8	63.1
تونس	2.8	2.6	2.2	1.0	0.8	0.9
الجزائر	43.5	40.1	35.4	19.5	19.8	25.5
ليبيا	59.8	44.4	18.1	9.3	8.1	10.3
المغرب	0.9	1.1	0.8	0.3	0.3	0.3
بلدان المغرب	107.0	88.2	56.5	30.2	29.0	37.1
السودان	1.0	1.7	1.4	0.6	0.5	0.5
موريتانيا	0.3	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1
اليمن	6.3	6.5	4.5	0.8	--	--
أقل البلدان العربية نمواً	7.6	8.5	6.0	1.5	0.5	0.6
مجموع المنطقة العربية	865.0	826.3	711.9	381.6	336.5	420.7

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (يمكن الاطلاع على المرفق).
أ/ تقديرات الإسكوا حتى آذار/مارس 2016.
ب/ توقعات الإسكوا حتى آذار/مارس 2016.

البلدان الرئيسية المنتجة للنفط، يحول الخوف من فقدان الحصة في السوق دون خفض أي بلد منتج للنفط إنتاجه طوعاً. وحتى إذا نجح التنسيق بين البلدان في خفض الإنتاج، يبقى من غير الواضح إلى أي مدى سيحقق ذلك انتعاشاً في أسعار النفط. فإذا لم تكن أسعار النفط مرنة بما يكفي للاستجابة للتغيرات في الإمداد، لن يؤدي أي خفض في الإنتاج إلى زيادة عائدات النفط. وفي سياق هذه الصعوبات، بدأ إنتاج النفط الخام في أمريكا الشمالية بالانخفاض بسبب إغلاق الآبار غير المربحة. ويتوقع أن يزول فيض الإمداد الحالي في النصف الثاني من عام 2017، ولكن لا يزال الإمداد العالمي في عام 2016 غير مؤكد.

وقد ارتفعت أسعار النفط بعد انخفاضها الأخير في النصف الأول من عام 2016 (الشكل 1-3 (أ)). وفي حين هيمن على الأسواق فائض مزمن في الإمداد، تأثرت أسعار النفط بشدة بالمضاربة في أسواق النفط الآجلة. وترتبط التغيرات في أوضاع المضاربة الصافية الطويلة مع التغيرات في أسعار النفط (الشكل 1-3 (ب)) وقد تسببت في تقلّب شديد في هذه الأسعار طيلة عام 2015. ويتوقع أن تظل الأسعار في عامي 2016 و2017 تحت خط الوجهة الطويلة الأجل. وقد أدى البيع المضارب القصير مؤخراً إلى خفض أسعار النفط دون الحد الأدنى للسعر الأساسي المقدر بما بين 35 و40 دولاراً للبرميل. ويتوقّع أن تزداد في عام 2016 تقلبات الأسعار الناتجة

عن المضاربة، إذ يظل المشاركون في أسواق النفط حساسين تجاه الأخبار عن ظروف زيادة الفائض في الإمداد وآفاقه (الشكل 1-3 (ج)). وبالنظر إلى هذه العوامل وإلى الطلب المتزايد ولكن البطيء على النفط الخام، يتوقع أن يبلغ سعر سلة أوبك المرجعية 41.5 دولار للبرميل في المتوسط في عام 2016 و49.3 دولار للبرميل في المتوسط في عام 2017 (الجدول 1-2).

وقد قُدّر مجموع إنتاج النفط الخام في المنطقة العربية في عام 2015 بنحو 23.5 مليون برميل يومياً في المتوسط، أي بزيادة قدرها 0.5 مليون برميل في اليوم عن معدل عام 2014 (الجدول 1-3). وتشير التقديرات إلى أن بلدان مجلس التعاون الخليجي أنتجت 17.7 مليون برميل في اليوم في عام 2015، أي دون تغيير يذكر عن العام السابق. وواصل إنتاج النفط الخام في العراق نموّه، إثر إنشاء المزيد من المرافق في الجنوب. وتمكنت ليبيا من المحافظة على إنتاج 400,000 برميل في اليوم في عام 2015، رغم النزاع المسلح وعدم الاستقرار السياسي. وتوقف الإنتاج في اليمن في نيسان/أبريل 2015 في خضم احتدام العمليات العسكرية. ويتوقع أن تستمر الوجهات الحالية في عام 2016. ويتوقع أن تحافظ البلدان المنتجة في مجلس التعاون الخليجي على المستوى الحالي من الإنتاج، بينما يتوقع أن يصل الإنتاج في العراق إلى 4 ملايين برميل في اليوم بحلول نهاية عام 2017. ويتوقع أيضاً أن يزيد الإنتاج في السودان زيادة معتدلة، نتيجةً للاستثمار الأجنبي في الآونة الأخيرة. ويحول انخفاض أسعار النفط دون أن تزيد دول عربية أخرى منتجة للنفط من خارج مجلس التعاون الخليجي نفقاتها الرأسمالية لتعزيز الإنتاج.

ويقدّر إجمالي الإيرادات من الصادرات النفطية في المنطقة بمبلغ 382 مليار دولار في عام 2015، أي بانخفاض بنسبة 46 في المائة عن السنة السابقة (الجدول 1-4). ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض أسعار النفط، لكنه يعكس أيضاً، وإن بدرجة أقل، تزايد الطلب المحلي في البلدان المصدرة للنفط. وواصل الطلب المحلي على منتجات الوقود نموّه في المنطقة العربية، وعززت بلدان مجلس التعاون الخليجي قدرتها على التكرير محلياً لتلبية الاحتياجات الداخلية. ومن المتوقع أن تتكثّف هذه الجهود في إطار استراتيجيات التنويع الاقتصادي. وفي العادة، كانت البلدان العربية تصدّر النفط الخام وتستورد منتجات الوقود من البلدان الأوروبية والآسيوية، لكن هذا النمط بدأ يتغيّر. ويتوقّع أن يتراجع مجموع الإيرادات من الصادرات النفطية بنسبة 12 في المائة حتى يصل إلى 337 مليار دولار في عام 2016، ليسجّل انخفاضاً بنسبة 61 في المائة عن الذروة التي بلغها في عام 2012. ويتوقع أن تتراجع الإيرادات إلى 421 مليار دولار في عام 2017.

2. الغاز الطبيعي

أصبح الغاز الطبيعي بسرعة أحد الصادرات الرئيسية للبلدان العربية خلال السنوات القليلة الماضية. والبلدان الأعضاء في منتدى الدول المصدرة للغاز هي: الإمارات العربية المتحدة والجزائر وقطر وليبيا ومصر، أما العراق وعمان فلديهما صفة مراقب. وأصبح اليمن أيضاً مصدّراً للغاز في عام 2009. ويخطط كل من الجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين ولبنان للتنقيب عن الغاز في المياه الإقليمية منذ عدة سنوات. ولكن في نيسان/أبريل 2015، أوقف القتال في اليمن إنتاج الغاز، وحالت المخاطر الجغرافية السياسية دون إحراز بلدان شرقي المتوسط تقدماً في خطط التنقيب. أما ليبيا، فتمكنت، رغم عدم الاستقرار، من تصدير الغاز الطبيعي إلى إيطاليا عبر خط أنابيب الدفق الأخضر. ومن المتوقّع أن يبذل العراق والمملكة العربية السعودية المزيد من الجهود للتنقيب عن الغاز الطبيعي وإنتاجه. ولا تزال قطر من بين أقوى البلدان المصدرة للغاز، إلى جانب الاتحاد الروسي وأستراليا.

وقد أدى تنامي إدراك البلدان الأوروبية لاعتمادها اعتماداً أساسياً على الغاز المستورد من الاتحاد الروسي بها إلى النظر إلى الغاز العربي كمصدر إمداد بديل. ومن المُسلّم به أن المنطقة العربية بحاجة إلى المزيد من الاستثمار في الهياكل الأساسية في هذا القطاع لزيادة صادرات الغاز الطبيعي من خلال خطوط الأنابيب أو مرافق الغاز الطبيعي المسيّل.

ووفقاً للرابطة الدولية للغاز الطبيعي، شهد السوق العالمي للغاز فائضاً في الإمداد في عام 2015. ومن المرجح أن تستمر هذه الوجهة حتى عام 2022، وخاصة في قطاع الغاز الطبيعي المسيّل[8]. وقد أدى كل من ضعف توقعات

الشكل 4-1 أسعار الغاز الطبيعي؛ أسعار الفوسفات وصادراته

4-1 (أ) الأسعار الفورية للغاز الطبيعي 2011-2016

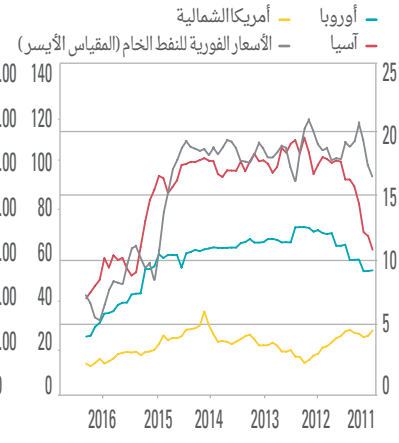

المصدر: قاعدة بيانات أسعار السلع الأولية لصندوق النقد الدولي. www.imf.org/external/np/res/commod/index.aspx.

4-1 (ب) أسعار الفوسفات الصخري وثنائي فوسفات الأمونيوم، 2011-2016

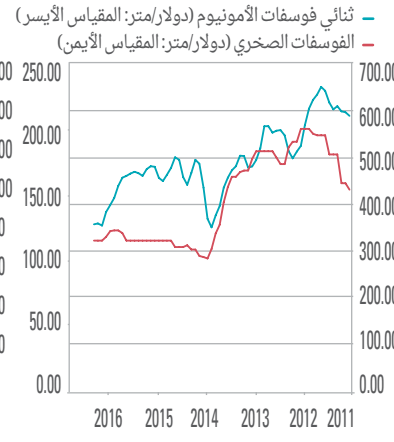

المصدر: قاعدة بيانات أسعار السلع الأولية. للبنك الدولي. www.worldbank.org/en/research/commodity-markets.

4-1 (ج) صادرات الفوسفات: بلدان مختارة في عامي 2014 و2015

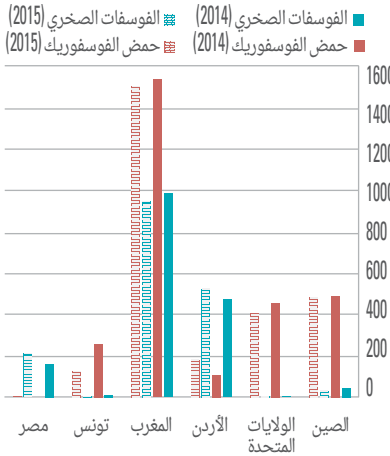

المصدر: خريطة التجارة لمركز التجارة الدولية. www.trademap.org/Index.aspx.

الطلب وزيادة الطاقة الإنتاجية في مرافق الغاز الطبيعي المسيّل ومصادر الطاقة البديلة ذات القدرة التنافسية المتزايدة إلى فيض الإمداد في العالم. وسوق الغاز الطبيعي مجزّأ، لكن الأسعار المرجعية من مختلف المناطق الجغرافية أظهرت توجهاً نحو مستوى أدنى في أواخر عام 2015 (الشكل 4-1 (أ)). وفي كانون الثاني/يناير 2016، بلغ السعر المرجعي لأوروبا 5.09 دولار لكل مليون وحدة حرارة بريطانية متريّة، مقابل 9.0 لليابان و2.27 للولايات المتحدة[9]. وكانت هناك تطورات مؤسسية ترمي إلى تحسين صفقات الغاز ومواجهة تجزئة السوق. فمثلاً، يتوقّع أن يؤدي إدخال أسواق عقود آجلة للغاز الطبيعي المسيّل في سنغافورة إلى إحداث مرونة في التسعير الفوري، تستفيد منها البلدان المصدرة للغاز والبلدان المستوردة له. مع ذلك، يتوقع أن يظل وضع السوق يشكّل تحدياً للبلدان المصدرة للغاز فيما يتعلق بزيادة المعاملات الفورية، بالنظر إلى فيض الإمداد المتوقع على المدى الطويل.

3. الفوسفات

حافظ قطاع الفوسفات على أهميته الاستراتيجية في المنطقة العربية. وبالرغم من استمرار ضعف الطلب في الأسواق العالمية للأسمدة، أنشئت شراكات أقاليمية تتضمن استثماراً أجنبياً مباشراً. وتشير تقديرات الرابطة الدولية لصناعة الأسمدة إلى أن الطلب العالمي على الأسمدة سيتراجع في موسم محاصيل 2015-2016 بنسبة 0.1 في المائة، أي بـ 183.4 مليون طن، وأن الطلب على الفوسفور سينخفض بنسبة 0.9 في المائة، أي بـ 41.1 مليون طن، بالمقارنة مع الموسم السابق[10]. وقد واصلت أسعار المحاصيل المنخفضة إضعاف الطلب العالمي على الأسمدة، ويتوقّع حدوث نمو ضعيف في الطلب في موسم المحاصيل القادم. في غضون ذلك، تواصل نمو سعة إمداد الفوسفات ثنائي الأمونيوم، وهو أحد الأسمدة الفوسفورية المستخدمة على نطاق واسع. ومن أبز التطورات في هذا الشأن توسيع مصنع الأسمدة في منطقة الجرف الأصفر في المغرب الذي ساهم في زيادة سعة الإمداد، ليصبح المغرب مصدّراً رئيسياً.

وقد استقرت أسعار الفوسفات الصخري بعد أن كانت سجلت انخفاضاً بنسبة 51 في المائة عن ذروة عام 2011 (الشكل 4-1 (ب)). فقد ارتفع متوسط السعر السنوي قليلاً من 110.2 دولار للطن المتري في عام 2014 إلى 117.5 دولار في عام 2015[11]. وفي الأثناء، انخفض سعر فوسفات ثنائي الأمونيوم بنسبة 26 في المائة عن ذروة 485.24 دولار للطن المتري التي بلغها في شباط/فبراير

2015. ويتوقع أن تحافظ أسعار الفوسفات الصخري على مستواها الحالي، وأن تستقر أسعار فوسفات ثنائي الأمونيوم في عام 2016. ولا يتوقع ارتفاع كبير في الأسعار في هذا القطاع بسبب استمرار الفائض الهيكلي في الإمداد على الصعيد العالمي في عام 2016.

وانخفضت قيمة صادرات منتجات الفوسفات في عام 2015 بسبب انخفاض أسعار الوحدة، بينما شهدت أحجام الصادرات نمواً معتدلاً. ويحتل المغرب المرتبة الأولى في أسواق الفوسفات العالمية (الشكل 1-4 (ج))، وشهد الأردن نمواً سريعاً في صادرات منتجات الفوسفات من حيث القيمة والحجم. كذلك زادت مصر صادراتها من الفوسفات الصخري، ولديها إمكانات لتصدير حمض الفوسفات وفوسفات ثنائي الأمونيوم. وشهدت تونس تراجعاً كبيراً في إنتاج الفوسفات الصخري بسبب عدد من النزاعات العمالية في منطقة قفصة، فانخفضت نتيجة ذلك صادراتها من حامض الفوسفات انخفاضاً حاداً في عام 2015.

جيم- روابط المنطقة العربية المالية والتجارية

تأثرت المنطقة العربية بالتطورات الاقتصادية العالمية بطرق عدة، من خلال روابطها المالية والتجارية. فالانخفاض الحاد في قيمة الصادرات لم ينحصر فحسب في قطاع النفط والموارد الطبيعية الأخرى، بل طال أيضاً منتجات قطاعات غير نفطية. ونتيجة لذلك، بدأ المزيد من البلدان العربية يعاني عجزاً في الحساب الجاري في عام 2015. وفي الأثناء، ركد دفق رؤوس الأموال الذي كان يموّل العجز في الحساب الجاري في هذه البلدان. وأصبح المستثمرون الدوليون أكثر انتقائية في تشكيل حافظاتهم العالمية في وضع أصبحت فيه سندات الخزينة الأمريكية تشكل الأصول المالية الأكثر أمناً وتضمن عائدات أعلى نسبيا. ومع بقاء المنطقة العربية عرضة للمخاطر الاقتصادية والجغرافية السياسية، أصبح ينظر إلى دفق رؤوس الأموال على أنه نتيجة عوامل «جذب»، مثل إصدار حكومات مجلس التعاون الخليجي المتزايد للسندات الدولية. وتعيّن على معظم البلدان العربية التي تعاني عجزاً في الحساب الجاري أن تختار بين خفض قيمة عملتها أو السحب من الاحتياطي الأجنبي لديها.

وبالتوازي مع انخفاض إيرادات النفط، تقلّصت قيمة الثروة المالية في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2015، مقاسة برسملة أسواق الأوراق المالية، (الشكل 1-5 (أ)). غير أن هامش التقلص كان معتدلاً بالمقارنة مع إيرادات الصادرات النفطية الضائعة وانهيار أسواق الأوراق المالية في عامي 2006 و2008. ويشير هذا النمط إلى قدرة القطاع المالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي على الصمود والتكيّف، خلافاً لما كان عليه الحال في عامي 2008 و2009 عندما جرى إنقاذ عدد من المؤسسات المالية فيها.

ويبين الشكل 1-5 (ب) إجمالي المطالبات من البلدان العربية عبر الحدود والالتزامات لها التي قدمتها المصارف المشاركة في بنك التسويات الدولية. وقد تراجع إجمالي الالتزامات، وخاصة ودائع العملاء العرب لدى المصارف الدولية الرئيسية، في حين ارتفع إجمالي المطالبات، ولا سيما اقتراضات العملاء العرب من المصارف الدولية الرئيسية. وبسبب الثروة المالية الخارجية لبلدان مجلس التعاون الخليجي، ظلت المنطقة العربية بمجموعها مقرضاً صافياً للمصارف الدولية الرئيسية، وإن يكن الهامش قد ضاق في عام 2015.

وسجلت تكاليف التمويل، مقاسة بأسعار السوق النقدية لمدة 3 أشهر، ارتفاعاً في بلدان مجلس التعاون الخليجي في عام 2015 بالتوازي مع ارتفاع سعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن على الدولار الأمريكي لمدة 3 أشهر (الشكل 1-5 (ج)). وواصلت تكاليف التمويل انخفاضها في الأردن، نتيجةً لتخفيض أسعار الفائدة في عام 2015. لكن وجهة الانخفاض هذه توقفت في النصف الثاني من عام 2015 قبل أن تصل إلى مستوى الهامش الذي سجلته في بلدان مجلس التعاون الخليجي قبل عام 2008. وفي حين شهدت بلدان مجلس التعاون الخليجي زيادة معتدلة في تكاليف التمويل، واجهت بلدان عربية أخرى، مثل تونس ولبنان ومصر والمغرب، ظروف تمويل أقسى بكثير.

وأصبحت المنطقة العربية مستورداً صافياً في عام 2015 (الشكل 1-6 (أ))، حيث قُدّر مجموع الصادرات بـ 844 مليار دولار، ومجموع الواردات بـ 892 مليار

الشكل 5-1 الروابط المالية بين المنطقة العربية والعالم

5-1 (أ) نمو الأصول المالية وإيرادات الصادرات النفطية - بلدان مجلس التعاون الخليجي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

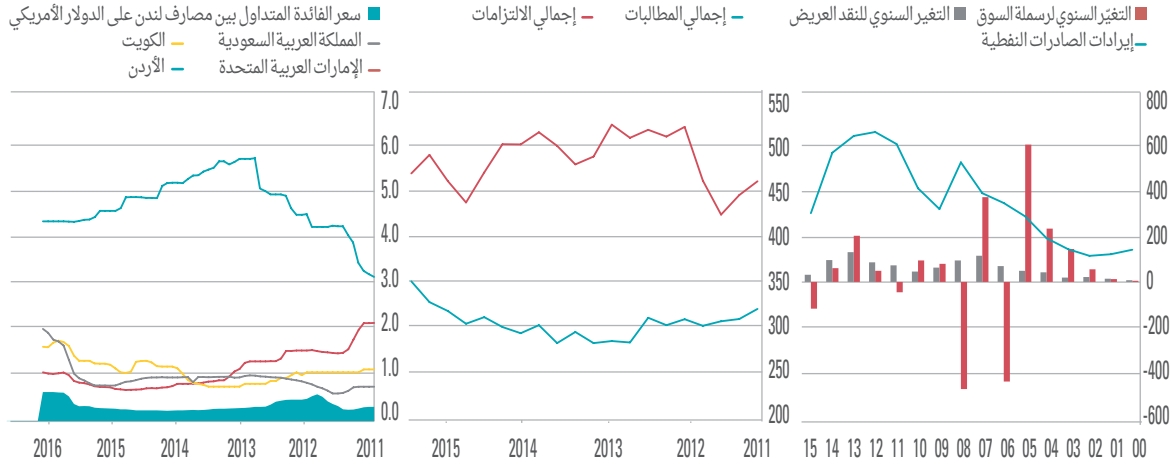

المصادر: تجميع الإسكوا استناداً إلى البيانات المأخوذة من صندوق النقد العربي حول رسملة أسواق الأسهم. www.amf.org.ae/en/؛ amdbqrt؛ الإحصاءات المالية الدولية للمخزون النقدي الصادرة عن صندوق النقد الدولي؛ ومصادر وطنية لعائدات صادرات النفط (كما في الجدول 1-4).

5-1 (ب) مجموع التغيّرات من سنة إلى سنة في مطالبات المصارف المشاركة في بنك التسويات الدولية من البلدان العربية
(بالنسبة المئوية)

المصدر: بنك التسويات الدولية، الإحصاءات المصرفية الموقعية، الجدول ألف 6. www.bis.org/statistics/bankstats.htm.

5-1 (ج) أسعار الفائدة في السوق النقدية لمدة 3 أشهر وسعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن على الدولار الأمريكي لمدة 3 أشهر
(بالنسبة المئوية سنوياً)

المصادر: تجميع الإسكوا استناداً إلى المصرف الاحتياطي الاتحادي في سانت لويس (سعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن على الدولار الأمريكي)؛ جمعية المصارف في الأردن (الأردن)؛ البنك المركزي في الإمارات العربية المتحدة (الإمارات العربية المتحدة)؛ البنك المركزي في الكويت (الكويت)؛ مؤسسة النقد العربي السعودي (المملكة العربية السعودية).

دولار. وكان مجموع القيمة الصافية للواردات قد بلغ 48 مليار دولار في عام 2015، بالمقارنة مع القيمة الصافية للصادرات التي بلغت 250 مليار دولار في السنة السابقة. وظل صافي دفق الثروة المالية إلى الخارج مستمراً منذ عام 2014. وانخفضت الاحتياطيات الأجنبية بـ 171 مليار دولار في عام 2015، عقب انخفاض قدره 32 مليار دولار في عام 2014، نتيجة لضعف صادرات السلع والخدمات وركود تدفقات رأس المال الداخلة.

ويعكس النمط الجغرافي لتجارة البلدان العربية بمجموعها التغير في معدلات التبادل التجاري (الشكل 1-6 (ب)). وكان سعر الوحدة للنفط والغاز والموارد الطبيعية الأخرى قد تراجع أكثر مما للسلع الأخرى في عام 2015. فتغيّر النمط الجغرافي للصادرات تغيراً كبيراً، بالنظر إلى أن النفط والموارد الطبيعية الأخرى كانت تشكل الصادرات الرئيسية لمناطق معينة، في حين لم يتغير النمط الجغرافي للواردات إلا طفيفاً، لأن معظمها منتجات لا علاقة لها بالطاقة. وفي عام 2015، بلغت نسبة صادرات المنطقة العربية من البضائع إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ 53 في المائة، في انخفاض عن نسبة 58.1 في المائة التي بلغتها في العام السابق. وتلقت أوروبا 14.5 في المائة من مجموع الصادرات العربية في عام 2015، بانخفاض طفيف عن نسبة 14.8 في المائة في العام السابق. وتلقت أمريكا الشمالية 5.2 في المائة من مجموع الصادرات العربية، بانخفاض عن نسبة 7.3 في المائة في عام 2014. وحافظت الصادرات العربية إلى أفريقيا على نسبة 2.5 في المائة وإلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على نسبة 1.2 في المائة.

وتراجعت حصة الواردات من منطقة آسيا والمحيط الهادئ تراجعاً طفيفاً إلى 39.3 في المائة في عام 2015 بعد أن كانت قد بلغت 40.1 في المائة في العام السابق، في حين بلغت حصة أوروبا 32.2 في المائة، مقابل 32.3 في المائة في العام السابق (الشكل 1-6 (ج)). وبلغت

الشكل 6-1 الروابط التجارية بين المنطقة العربية والعالم

6-1 (أ) صافي صادرات البلدان العربية: المجموع الإجمالي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

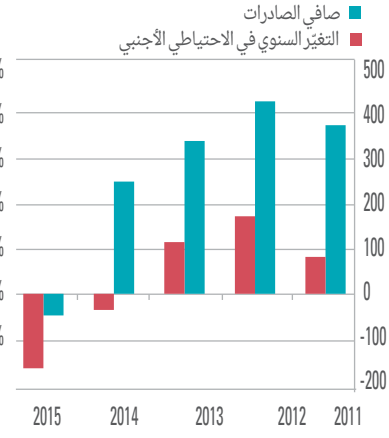

6-1 (ب) الوجهات الإقليمية للصادرات العربية
(بالنسبة المئوية من القيم الكلية الإجمالية)

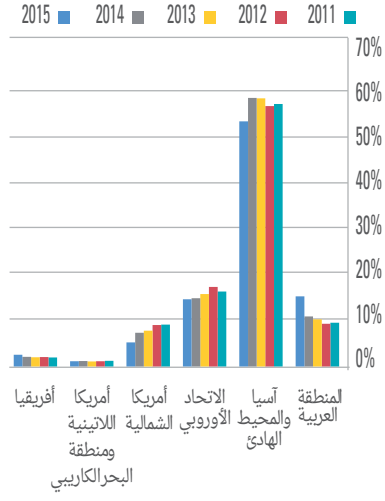

6-1 (ج) المصادر الإقليمية للواردات العربية
(بالنسبة المئوية من القيم الكلية الإجمالية)

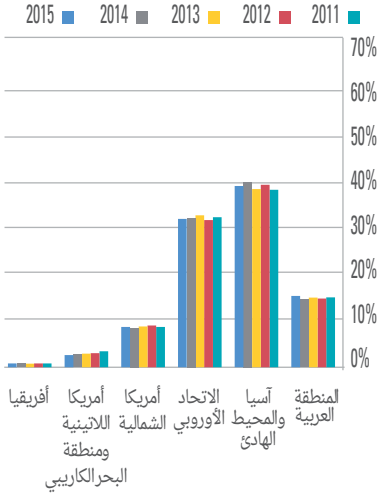

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي، إحصاءات الاتجاهات التجارية والإحصاءات المالية الدولية. www.imf.org/en/Data.
ملاحظة: أفريقيا: باستثناء البلدان العربية.

نسبة الواردات من أمريكا الشمالية 8.8 في المائة، ومن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 2.7 في المائة، ومن أفريقيا 0.8 في المائة. وقدّرت حصة التجارة العربية البينية بـ 15.2 في المائة من مجموع الصادرات في عام 2015، (10.8 في المائة في عام 2014)، والواردات البينية بـ 15.5 في المائة من مجموع الواردات. ويمكن تفسير النمو في الصادرات البينية على أنه نتيجة التغيّر في معدلات التبادل التجاري، وأيضاً كمؤشّر على قدرة الأنشطة الاقتصادية في المنطقة على الصمود، رغم النزاعات المسلحة التي ابتليت بها الطرق التجارية البرية الرئيسية في المشرق العربي.

دال- ملاحظات ختامية

نتيجة فيض المدخرات في الاقتصادات المتقدمة من ناحية، والضيق الذي تعانيه موازين المدفوعات في الاقتصادات النامية من ناحية أخرى، يتزايد الاستقطاب في الاقتصاد العالمي. ويبدو أن آليات السوق قد أخفقت في موازنة توفر الأموال لأغراض التنمية بين الاقتصادات المتقدمة والاقتصادات النامية. وفي هذه الظروف، أدى انخفاض أسعار النفط إلى تحويل المنطقة العربية إلى مستورد صاف للسلع والخدمات. وانهارت بسرعة شبكة الأمان المالية الوفيرة التي كانت تشكلها البلدان الرئيسية المصدرة للنفط. ففي الماضي، كانت المساعدة المالية البينية، ولا سيما من بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى بلدان عربية أخرى، تحول دون وقوع أزمات كبرى في موازين المدفوعات، ما عدا في حالات الحرب أو النزاع أو العقوبات الاقتصادية. فلما عكس انخفاض أسعار النفط عملية تراكم الأموال من الإيرادات النفطية، واجه بعض البلدان العربية مشاكل في ميزان المدفوعات. وفي عام إطلاق أهداف التنمية المستدامة، لا بد من معالجة التوزيع غير المتكافئ للأموال، المتمثل في فيض المدخرات العالمية، إذ يتوجب استثمار المدخرات الفائضة المتوفرة واستخدامها لتخفيف مشاكل ميزان المدفوعات في الاقتصادات النامية، بما في ذلك في المنطقة العربية. وقد ازدادت إجراءات الدعم الدولي أهمية لتخفيف القيود على الاقتصاد الكلي وبناء أساس متين تقوم عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في تلك البلدان.

كان لأسعار النفط المنخفضة وما ارتبط بها من تراجع حاد في عائدات
الصادرات النفطية أثر سلبي على اقتصادات البلدان العربية في عام 2015.

2. الاتجاهات والتطورات الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة العربية

ألف- الوضع الاقتصادي والتوقعات الاقتصادية

1. لمحة عامة

كان لأسعار النفط المنخفضة وما ارتبط بها من تراجع حاد في عائدات الصادرات النفطية أثر سلبي على اقتصادات البلدان العربية في عام 2015. فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المنطقة العربية 0.9 في المائة في عام 2015 (الجدول 2-1: العمود الأيمن)، ويتوقع أن يبلغ 1.5 في المائة في عام 2016. والعامل الرئيسي للتقلب هو تقديرات النمو السلبي للناتج المحلي الإجمالي في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن. وبالرغم من تراجع أسعار النفط، ظلت مجموعة بلدان مجلس التعاون الخليجي مركز النمو في المنطقة العربية في عام 2015. ولا يزال استمرار النزاعات المسلحة والعنف في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن يؤثر سلباً على النمو الاجتماعي-الاقتصادي، ولا تقتصر نتائج ذلك على تلك البلدان فحسب، بل إنها أيضاً تطال البلدان المجاورة: الأردن وتونس ولبنان ومصر. وقد تضاءلت السياحة في بلدان المشرق والمغرب العربي في مواجهة المخاطر الأمنية، وضيّقت عموماً موازين المدفوعات في المنطقة، انعكاساً لنقص الأموال الأجنبية المتاحة للبلدان التي تعاني عجزاً في الحساب الجاري.

ويقدّر المعدل السنوي لتضخم أسعار الاستهلاك، كما ينعكس في دليل أسعار المستهلك للمنطقة، بـ 5.4 في المائة في عام 2015، بعد أن كان 5.2 في المائة في عام 2014 (الجدول 2-1: العمود الأيسر). وفي بلدان مجلس التعاون الخليجي، قلّل ضعف أسعار السلع الأساسية في الأسواق الدولية الضغوط التضخمية الأخرى، مثل ارتفاع أسعار الكهرباء والطاقة والماء الناتج عن إصلاحات معونات الدعم. وترك انخفاض معدلات التضخم في منطقة اليورو أثراً على عدد من بلدان المنطقة، بما فيها الأردن ولبنان وموريتانيا. وسجّل كل من الأردن ولبنان معدلات تضخم سلبية في عام 2015. وتمكنت بلدان أخرى، كالعراق وفلسطين، من احتواء التضخم، غير أن معدلات التضخم المنخفضة لم تشر إلى سلاسل توريد عاملة في أي من البلدين. فقد واجهت الأنشطة الاقتصادية في كليهما صعوبات لوجستية لها علاقة بالنزاعات. وفي مصر، استمرت معدلات التضخم في الارتفاع نتيجة توسع الإمدادات النقدية، فيما عانت الجمهورية العربية السورية واليمن معدلات تضخم جامح بسبب النزاعات فيهما، كما خبرت ليبيا زيادة سريعة في دليل أسعار المستهلك في نهاية عام 2015. أما في السودان، فقد ظهرت على التضخم الجامح بوادر استقرار في عام 2015.

ويتوقع أن يبقى معدل التضخم دون تغير في عام 2016. فستظل الأسعار الدولية للسلع الأساسية على مستويات متدنية، ما سيبقي مستويات التضخم منخفضة في معظم البلدان العربية. كما يتوقع أن يكون لارتفاع أسعار بعض البنود المتعلقة بقطاع الإسكان، بما في ذلك المرافق، بسبب إدخال إصلاحات على معونات الدعم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أثر معتدل على الأسعار. ويتوقع أن يستقر معدل التضخم في السودان على المستوى الذي سجله في عام 2015. أما في ليبيا فيتوقع أن يتسارع التضخم، متبعاً الوجهة التي سادت في عام 2015. وفي الجمهورية العربية السورية، ستحافظ معدلات التضخم على مستوياتها المرتفعة بسبب القيود الشديدة المفروضة على العملات الأجنبية. ويرجح أن يؤدي التوسع النقدي المتوقع في مصر إلى استقرار معدل التضخم على نسبة 10 في المائة في عام 2016. وسيعاني اليمن تضخماً جامحاً نتيجة وضع ميزان المدفوعات الشديد القسوة وبسبب عوامل نقدية.

الجدول 2-1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ومعدل تضخم أسعار الاستهلاك، 2013-2017 (النسبة المئوية للتغيّر السنوي)

البلد/مجموعة البلدان	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي					معدل تضخم أسعار الاستهلاك				
	2013[أ]	2014[أ]	2015[ب]	2016[ج]	2017[ج]	2013	2014	2015[ب]	2016[ج]	2017[ج]
الإمارات العربية المتحدة	4.3	4.6	3.0	2.4	2.9	1.1	2.2	4.2	2.3	2.7
البحرين	5.4	4.5	2.9	2.4	2.7	3.3	2.7	1.8	2.6	2.0
عُمان	3.9	2.9	3.3	2.1	2.7	1.3	1.0	0.1	1.7	2.0
قطر	4.6	4.0	4.2	3.5	4.1	3.1	3.0	1.8	1.3	1.5
الكويت	1.2	-1.6	0.4	1.4	3.0	2.6	2.9	3.3	3.3	3.6
المملكة العربية السعودية	2.7	3.6	3.4	1.7	2.4	3.5	2.7	2.2	2.1	1.7
بلدان مجلس التعاون الخليجي	3.3	3.4	3.0	2.1	2.8	2.7	2.5	2.6	2.2	2.2
الأردن	2.8	3.1	2.4	1.9	2.4	4.8	2.9	-0.9	1.1	1.5
الجمهورية العربية السورية[د]	-16.9	-11.6	-8.1	-6.5	-5.0	87.7	24.3	37.3	44.0	35.7
العراق	7.6	-0.6	-2.8	1.5	5.4	1.9	2.2	1.4	1.8	2.0
دولة فلسطين	2.2	-0.2	3.5	3.1	3.8	1.7	1.7	1.4	1.2	1.7
لبنان	3.0	2.1	1.3	1.4	1.9	5.7	1.7	-3.7	0.5	1.2
مصر[هـ]	2.1	3.5	2.1	2.6	3.1	9.5	10.1	10.4	9.2	10.0
بلدان المشرق	1.5	0.5	-0.3	1.1	2.7	15.9	8.5	9.3	10.1	9.6
تونس	2.4	2.3	0.8	1.6	2.4	5.8	4.9	4.9	4.2	4.0
الجزائر	2.8	3.8	3.2	1.7	2.2	4.1	3.9	4.4	3.9	4.3
ليبيا	-30.8	-47.7	-22.0	-5.2	-3.3	2.6	2.4	8.6	11.0	10.0
المغرب	4.7	2.4	4.3	2.7	2.9	1.9	0.4	1.6	1.2	1.7
بلدان المغرب	-3.1	-6.4	-1.6	0.7	1.4	3.5	2.9	4.5	4.6	4.7
جزر القمر	3.5	3.9	3.6	4.0	4.2	1.6	1.4	2.2	2.0	2.2
جيبوتي	5.0	6.0	4.7	5.0	5.0	2.5	3.0	2.7	2.2	2.5
السودان	5.3	2.5	3.2	3.6	4.0	36.5	36.9	16.9	15.1	14.6
الصومال[و]	--	3.7	2.7	3.4	4.3	4.5	1.3	4.0	3.2	2.9
موريتانيا	5.7	6.4	3.7	3.4	3.5	4.1	3.5	0.5	1.2	2.0
اليمن	3.2	1.5	-34.6	-11.1	-7.5	11.0	8.0	30.0	35.0	32.5
أقل البلدان العربية نمواً	4.5	2.5	-7.3	-0.5	0.8	26.5	25.7	19.2	19.4	18.4
مجموع المنطقة العربية[ز]	1.8	0.9	0.9	1.5	2.4	7.2	5.2	5.4	5.4	5.2

المصادر: مصادر وطنية.

[أ] أخذت أرقام الناتج المحلي الإجمالي لفترة السنتين 2013 و2014 من مصادر وطنية، ما لم يُشر إلى خلاف ذلك.

[ب] تقديرات آذار/مارس 2016.

[ج] توقعات آذار/مارس 2016.

[د] بالنسبة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية للفترة 2013-2015، استندت التقديرات إلى بيانات مشروع الإسكوا: «الأجندة الوطنية لمستقبل سورية».

[هـ] بيانات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في مصر هي للسنة المالية التي تنتهي في حزيران/يونيو.

[و] استُمدت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي وتضخم أسعار الاستهلاك الخاصة بالصومال من تقرير خبراء صندوق النقد الدولي عن ختام مشاورات المادة الرابعة. www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2015/cr15208.pdf.

[ز] الأرقام لمجموعات البلدان هي متوسطات مرجحة، بحيث يستند ترجيح كل سنة إلى الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010.

وفي تونس والجزائر وليبيا وموريتانيا والمغرب، استمر الانخفاض التدريجي في قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار الأمريكي في عام 2015، ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى ضعف اليورو، الذي عادة ما تحافظ عملات تلك البلدان على سعر صرف مستقر مقابله. كذلك ظلت قيمة العملة الوطنية في الكويت، المرتبطة بسلة من العملات، منها اليورو، ضعيفة أيضاً مقابل الدولار. وتواصل بلدان مجلس التعاون الخليجي والأردن وجيبوتي والعراق ولبنان ربط عملاتها بالدولار. وتمكّنت مصر من تحقيق خفض تدريجي في قيمة الجنيه من 7.60 إلى 8.8 جنيه مقابل الدولار. كما تمكن السودان أيضاً من تحقيق خفض تدريجي لقيمة عملته الوطنية إلى 6.45 جنيه سوداني مقابل الدولار. واستمرت قيمة الليرة السورية في الانخفاض من 198 ليرة مقابل الدولار في كانون الثاني/يناير 2015 إلى 580 ليرة مقابل الدولار في أيار/مايو 2016. كما أدى النزاع المسلح إلى تراجع كبير في قيمة الريال اليمني، من 215 ريال مقابل الدولار في آذار/مارس 2015 إلى 280 ريال مقابل الدولار في آذار/مارس 2016. ويتوقع أن تنخفض أكثر قيمة العملات الوطنية مقابل الدولار في عام 2016 في كل من تونس والجمهورية العربية السورية والسودان وليبيا ومصر واليمن.

2. بلدان مجلس التعاون الخليجي

يقدّر أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي بلغ 3 في المائة في عام 2015، مقابل 3.4 في المائة في عام 2014 (الجدول 2-1). ويعكس هذا التباين في معدلات النمو في بلدان مجلس التعاون الخليجي أداء القطاع غير النفطي وكذلك عمق القطاع النفطي. وقد حافظت أنشطة التكرير على المزيد من القيمة المضافة في القطاع النفطي بالمعايير الحقيقية نتيجة تواصل الطلب على منتجات الوقود. وازداد نمو القطاع غير النفطي في بلدان مجلس التعاون الخليجي جميعاً بثبات، وإن بوتيرة أبطأ. وتراجعت قيمة الأصول المالية والعقارات بسبب انخفاض أسعار النفط وتراجع الثقة في بيئة الأعمال. وشهد النمو النقدي العام ركوداً نتيجة ضعف نمو الائتمان. وحافظ القطاع المالي في بلدان المجلس على ميزانيات عمومية سليمة، رغم ارتفاع تكاليف التمويل الذي أثّر على ربحية القطاع.

الشكل 2-1 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان مجلس التعاون الخليجي

2-1 (أ) صافي صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي: المجموع الإجمالي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

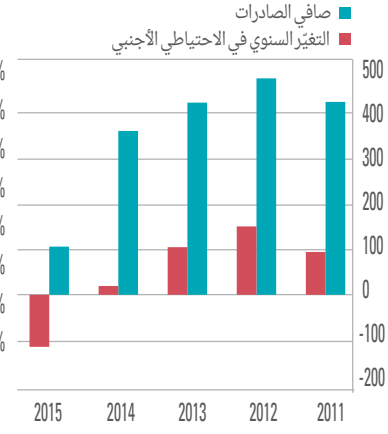

2-1 (ب) الوجهات الإقليمية لصادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي
(بالنسبة المئوية من القيم الإجمالية الكلية)

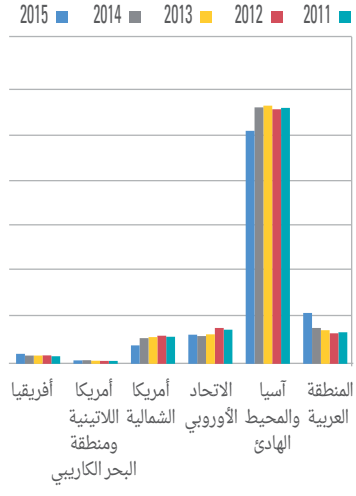

2-1 (ج) المصادر الإقليمية لواردات بلدان مجلس التعاون الخليجي
(بالنسبة المئوية من القيم الإجمالية الكلية)

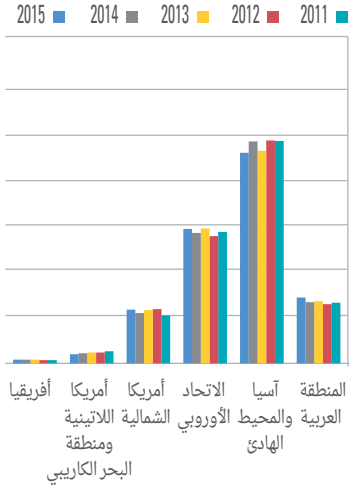

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي، إحصاءات الاتجاهات التجارية والإحصاءات المالية الدولية. www.imf.org/en/Data.
ملاحظة: أفريقيا: باستثناء البلدان العربية.

الشكل 2-2 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان مجلس التعاون الخليجي

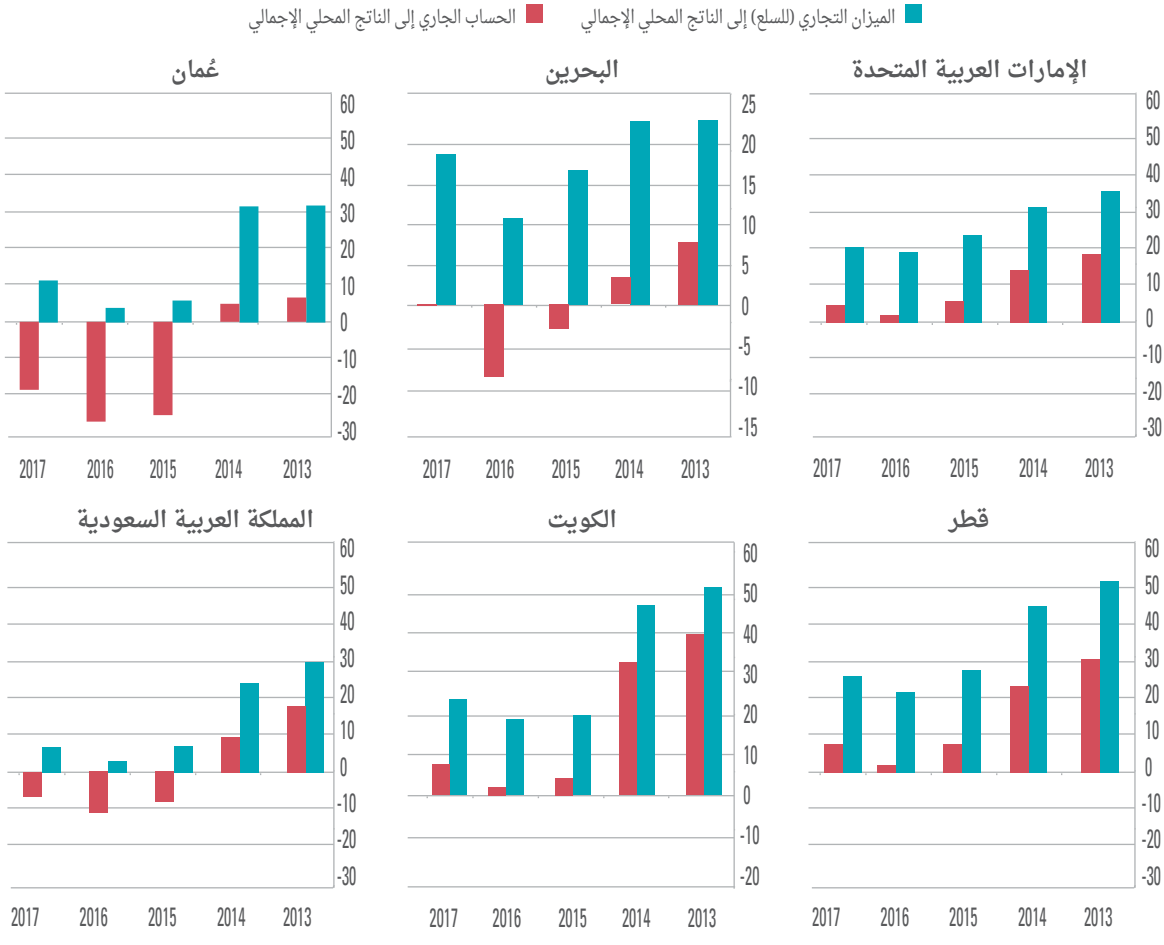

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية. الأرقام للأعوام 2015 و2016 و2017 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.

ويقدّر معدل النمو في عام 2015 بـ 3 في المائة في الإمارات العربية المتحدة؛ و2.9 في المائة في البحرين؛ و3.3 في المائة في عُمان؛ و4.2 في المائة في قطر؛ و0.4 في المائة في الكويت؛ و3.4 في المائة في المملكة العربية السعودية.

وأدّى انخفاض أسعار النفط إلى انخفاض كبير في العائدات الكلية للصادرات في عام 2015. كذلك انخفضت القيمة الكلية للواردات إلى بلدان المجلس، ويعود ذلك جزئياً إلى ركود الطلب المحلي وانخفاض أسعار السلع الأساسية. ونتيجة لذلك انخفض صافي صادرات البضائع للسنة الثالثة على التوالي مما يقدّر بـ 461 مليار دولار في عام 2013 إلى 102.6 مليار دولار في عام 2015 (الشكل 2-1 (أ)). ولم يكن هامش الفائض في حساب تجارة البضائع كافياً لموازنة العجز في تجارة الخدمات وفي حسابات الدخل الأولي والدخل الثانوي. وقد مُوّل العجز في الحساب الجاري الناجم عن ذلك جزئياً بتدفقات رأس المال، بما في ذلك إعادة أصول أجنبية، وبالاقتراض من الخارج وباستثمارات أجنبية مباشرة، وجزئياً ببيع الاحتياطيات الأجنبية. ويقدّر أن مجموع الاحتياطي بالعملات الأجنبية انخفض بمقدار 110 مليار دولار في عام 2015.

وقد انخفضت حصة صادرات بلدان مجلس التعاون الخليجي إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ وواردتها منها في عام 2015 لتصل إلى 60.5 في المائة و43.7

الشكل 2-3 المؤشرات النقدية: بلدان مجلس التعاون الخليجي

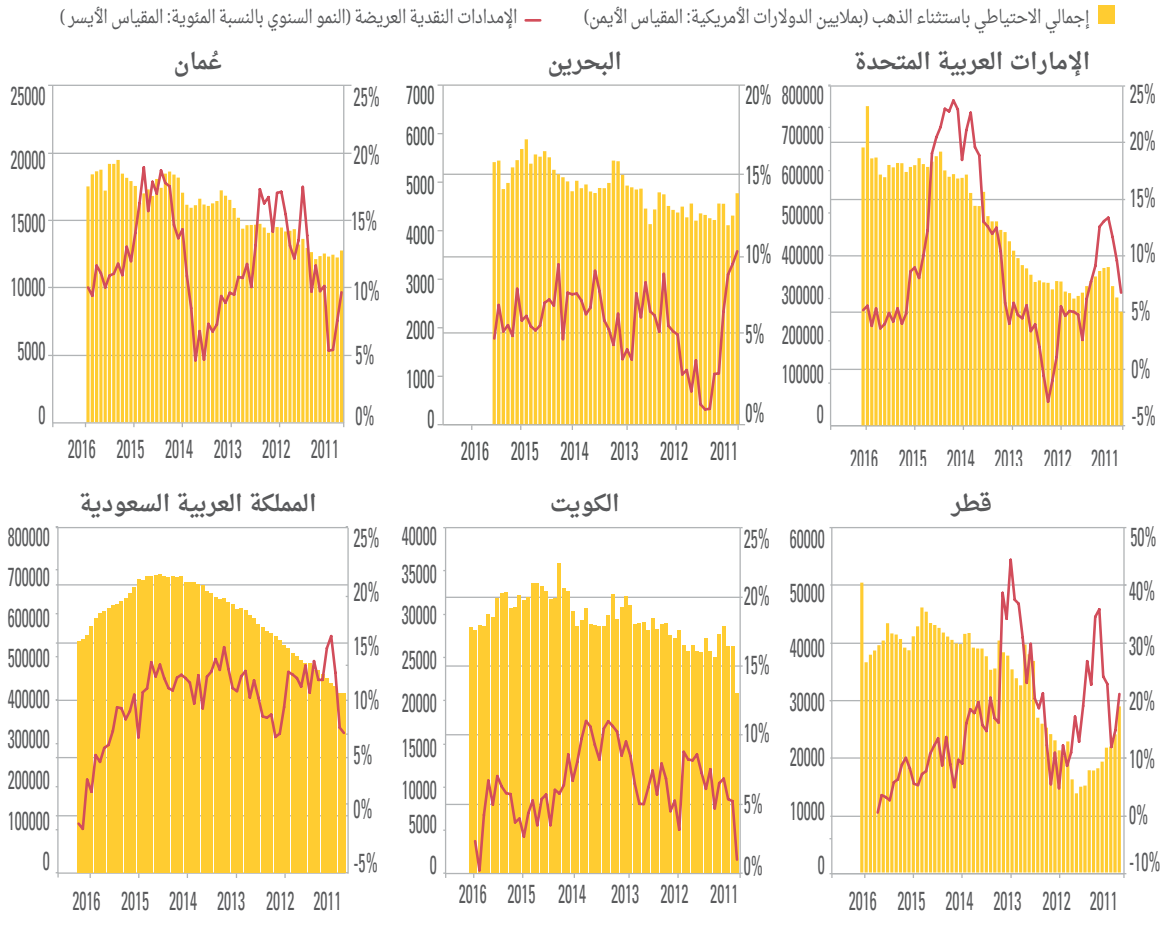

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الاحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. www.imf.org/en/Data.

في المائة على التوالي (الشكل 2-1 (ب)). وفي الفترة نفسها، تحسنت تحسناً طفيفاً حصة صادرات بلدان المجلس إلى أوروبا وواردتها منها، فوصلت إلى 7.5 في المائة وإلى 27.9 في المائة على التوالي. وبلغت صادرات هذه البلدان إلى أمريكا الشمالية 7.5 في المائة، وإلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 0.9 في المائة، وإلى أفريقيا 2.6 في المائة. أما وارداتها من هذه المناطق فشكلت 11.2 في المائة و1.9 في المائة و0.8 في المائة على التوالي. أما حصّة التجارة البينيّة بين البلدان العربية في عام 2015 فقد ارتفعت ارتفاعاً حاداً من 9.3 في المائة إلى 13.2 في المائة للصادرات، ومن 12.7 في المائة إلى 13.7 في المائة للواردات.

وسجّلت بلدان مجلس التعاون الخليجي جميعها فائضاً في تجارة البضائع في عام 2015، غير أن هذا الفائض لم يكف في حالة بعض البلدان، كالبحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية، لتعويض العجز في تجارة الخدمات وفي حسابات الدخل الأولي والثانوي. ولذا، يقدّر أن هذه البلدان سجّلت عجزاً في الحساب الجاري (الشكل 2-2). ويقدّر أن الإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت تمكّنت من الحفاظ على فائض في الحساب الجاري في عام 2015، في حين يتوقع أن تخبُر البحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية عجزاً في الحساب الجاري في عامي 2016 و2017، مع أن الارتفاع التدريجي في أسعار النفط سيخفف وطأة هذا العجز. وبشكل عام، بالرغم من العجز في الحساب

الشكل 2-4 أوضاع المالية العامة: بلدان مجلس التعاون الخليجي

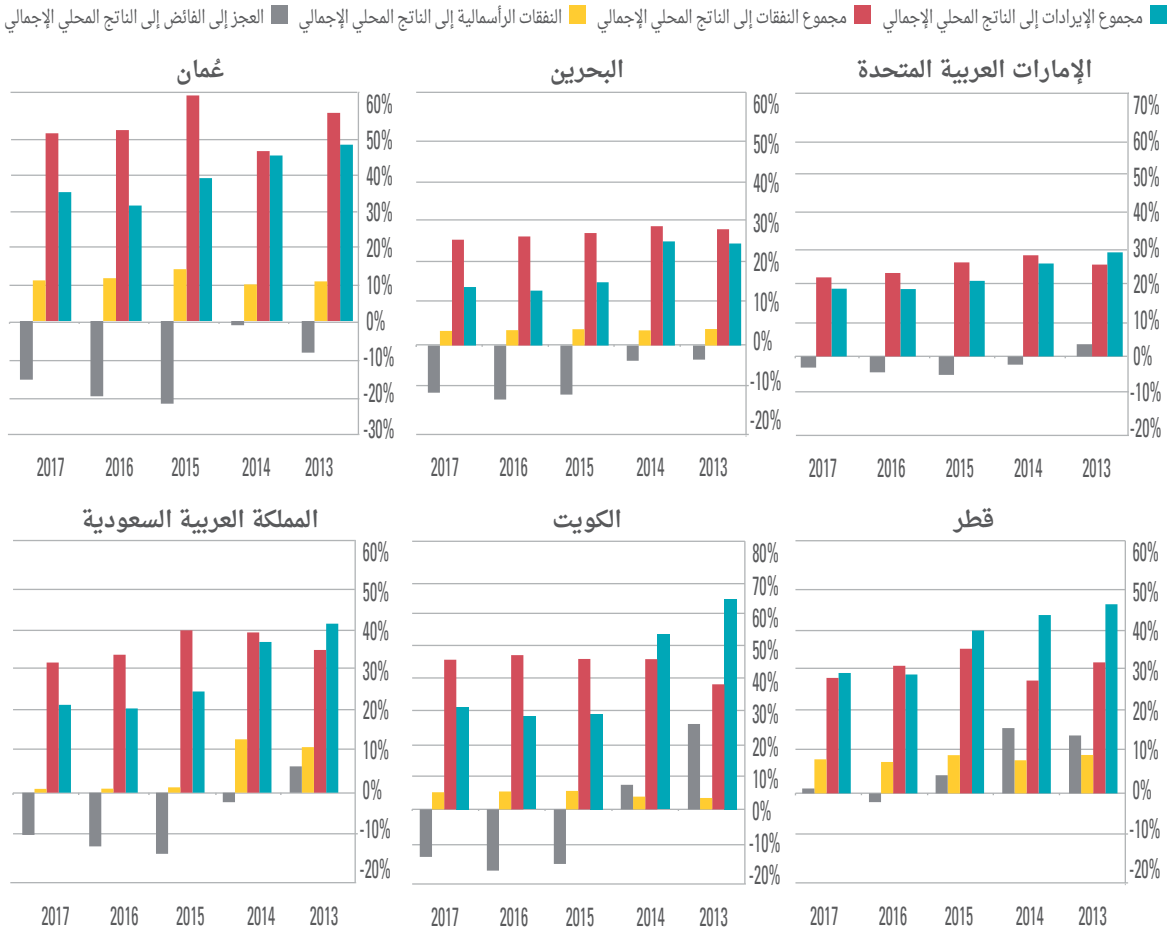

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (يمكن الاطلاع على المرفق). الأرقام للأعوام 2015 و2016 و2017 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.

الجاري، لا يتوقع أن تعاني بلدان المجلس قيوداً شديدة على موازين المدفوعات لأنها راكمت أصولاً أجنبية كافية.

وقد تضاءلت احتياطيات النقد الأجنبي في قطر والكويت والمملكة العربية السعودية، وركد تراكم الاحتياطيات في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان (الشكل 2-3). وتعمل هذه البلدان بأسعار صرف ثابتة. ولكن بما أن المصارف المركزية لا تقوم في بلدان مجلس التعاون الخليجي بدور المدير الأولي للأصول الأجنبية، قد تكون ديناميات الاحتياطي الأجنبي انعكاساً لعوامل أخرى غير تدفقات الأموال، مثل معاملات صناديق الثروة السيادية والمؤسسات المالية في القطاع الخاص. ويمكن أن يظهر النقص في جانب الأصول في الميزانيات العمومية للمصرف المركزي، وهي بالتحديد الاحتياطيات الأجنبية، بالتوازي مع ضعف النمو في جانب مطلوبات القطاع المالي لكل بلد من هذه البلدان، وهي بالتحديد الإمدادات النقدية العريضة. وقد ظهرت علامات ضعف في الطلب المحلي خطيرة في قطر والكويت والمملكة العربية السعودية، إذ انخفض النمو في الإمدادات النقدية العريضة من سنة إلى أخرى إلى ما يقارب الصفر في أواخر عام 2015. أما الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان فقد تمكنت من الحفاظ على نمو الإمدادات النقدية العريضة، وإن كان هذا النمو طفيفاً بالمقارنة مع الارتفاعات الشاهقة في الفترات القريبة.

وانعكاساً للانخفاض الحاد في الإيرادات، يقدّر أن بلدان مجلس التعاون الخليجي كافة، باستثناء قطر، خبرت عجزاً في المالية العامة في عام 2015 (الشكل 2-4). وقد ظل الإنفاق الحكومي من حيث الناتج المحلي الإجمالي لبلدان المجلس إيجابياً، ما يشير إلى أن الإنفاق العام كان حيوي الأهمية في استدامة النمو في هذه البلدان في عام 2015. ويتوقع أن تتراوح سياسة المالية العامة لهذه البلدان في الموازنات التي تغطي السنة المالية 2016 ما بين الحياد والتضييق، ولكن ليس إلى حدّ أنها يمكن أن تعتبر سياسة «تقشف مالي». وستتسارع وتيرة إصلاحات المالية العامة في جانب الإيرادات وفي جانب النفقات، لكن أثرها سيكون في المستقبل القريب محدوداً. مع ذلك سيكون فرض ضرائب، كضريبة القيمة المضافة، جزءاً من خطط الإصلاح السياساتي. ويتوقع أن يرتفع العجز المالي في ميزانية البحرين المقدّر بـ 11.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015 إلى 12.6 في المائة في عام 2016. وفي عام 2015، الأرقام النظيرة للإمارات العربية المتحدة هي 5.2 في المائة (4.5 في المائة في عام 2016)؛ ولقطر 21.8 في المائة (19.8 في المائة في عام 2016)؛ وللكويت 16.7 في المائة (18.8 في المائة في عام 2016)؛ وللمملكة العربية السعودية 15 في المائة (13.1 في المائة في عام 2016). ويقدّر أن قطر سجلت فائضاً في الموازنة بلغ 4.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، يتوقع أن ينخفض ليصبح عجزاً قدره 2.1 في المائة في عام 2016.

ويتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المجلس أبطأ في عام 2016، وأن ترتفع تكاليف التمويل، متأثرة بالزيادات المحتملة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية. وستتأثر تكاليف التمويل أيضاً بآثار المزاحمة الناجمة عن الزيادة المتوقعة في إصدار حكومات مجلس التعاون الخليجي لسندات الدين. ويرجح أن يضعف خفض الإنفاق العام الطلب المحلي في الإمارات العربية المتحدة والبحرين وعُمان والمملكة العربية السعودية. كما يرجح أن تتمكن قطر والكويت من المحافظة على مستويات الإنفاق في المالية العامة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. ويتوقع أن يؤثر تباطؤ النمو الصيني سلباً على بلدان المجلس، غير أن النمو القوي في الهند يرجّح أن يدعم القطاع غير النفطي. وفي عام 2016، يتوقع أن يبلغ معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه المجموعة من البلدان 2.1 في المائة. ويتوقع أن تحقق البحرين وعُمان وقطر والإمارات العربية المتحدة نمواً يفوق هذا المعدل. ويتوقع أن يتباطأ النمو في المملكة العربية السعودية بسبب التخفيض الكبير في النفقات والزيادة في تكاليف التمويل. أما الكويت فيتوقع أن تسجل نمواً ثابتاً، ما سيمهّد الطريق للتوسع في الطلب المحلي فيها. وفي عام 2016، يتوقع أن يبلغ معدل النمو 2.4 في المائة في الإمارات العربية المتحدة؛ و2.4 في المائة في البحرين؛ و2.1 في المائة في عُمان؛ و3.5 في المائة في قطر؛ و1.4 في المائة في الكويت؛ و1.7 في المائة في المملكة العربية السعودية.

3. بلدان المشرق

يقدر أن اقتصادات منطقة المشرق انكمشت بنسبة 0.3 في المائة في عام 2015، بعد أن كانت قد سجلت نمواً بنسبة 0.5 في المائة في عام 2014 (الجدول 2-1). والعامل الرئيسي الذي يؤثر على النمو في المنطقة هو الوضع الاقتصادي المتردي في الجمهورية العربية السورية والعراق. فقد أعاق النزاع في هذين البلدين واستمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين الأنشطة الاقتصادية بشدة. وحال الحصار المستمر على قطاع غزة دون إعادة بناء البنى الأساسية الاقتصادية ومرافق الإنتاج التي دمّرت في عام 2014[1]. وتراجع الطلب المحلي في الأردن ولبنان، ما ساهم جزئياً في انكماش أسعار الاستهلاك. ولم يكن النمو المحقق كافياً للحفاظ على مستوى المعيشة في هذين البلدين نظراً للعدد الكبير من اللاجئين السوريين المقيمين فيهما. أما في مصر، فاستمر الوضع الشديد القسوة في ميزان المدفوعات، ما أعاق التعافي الاقتصادي. ومعدلات النمو المتوقعة لعام 2015 هي: 2.4 في المائة في الأردن؛ و3.5 في المائة في فلسطين؛ و1.3 في المائة في لبنان؛ 2.1 في المائة في مصر. ويقدّر أن اقتصاد العراق انكمش بنسبة 3.8 في المائة واقتصاد الجمهورية العربية السورية بنسبة 8.1 في المائة.

وقد أثّر انخفاض قيمة صادرات الطاقة على النمط الجغرافي لتجارة المشرق. فمع تراجع الصادرات

الشكل 2-5 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المشرق

5-2 (أ) صافي صادرات بلدان المشرق: المجموع الإجمالي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

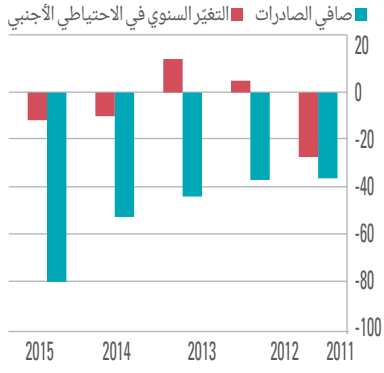

5-2 (ب) الوجهات الإقليمية لصادرات بلدان المشرق
(بالنسبة المئوية من القيم الإجمالية الكلية)

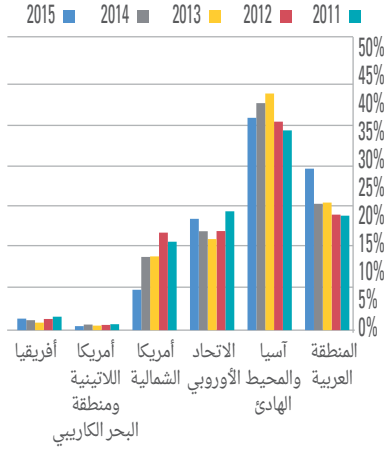

5-2 (ج) المصادر الإقليمية لواردات بلدان المشرق
(بالنسبة المئوية من القيم الإجمالية الكلية)

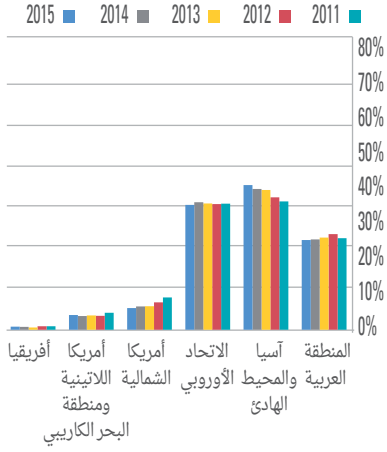

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي، إحصاءات الاتجاهات التجارية والإحصاءات المالية الدولية. www.imf.org/en/Data.
ملاحظة: أفريقيا: باستثناء البلدان العربية.

الشكل 2-6 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المشرق

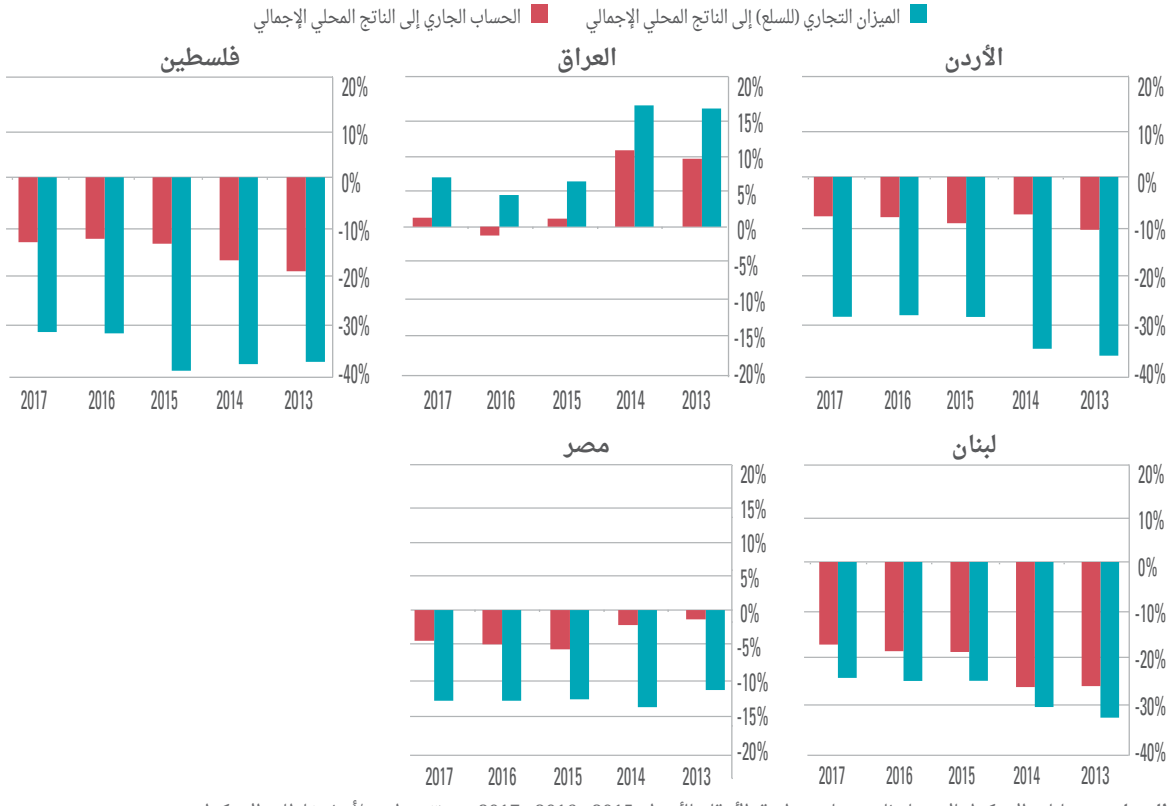

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية. الأرقام للأعوام 2015 و2016 و2017 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.
ملاحظة: نظراً للافتقار إلى بيانات رسمية، لم تدرج التوقعات للجمهورية العربية السورية.

الشكل 2-7 المؤشرات النقدية: بلدان المشرق

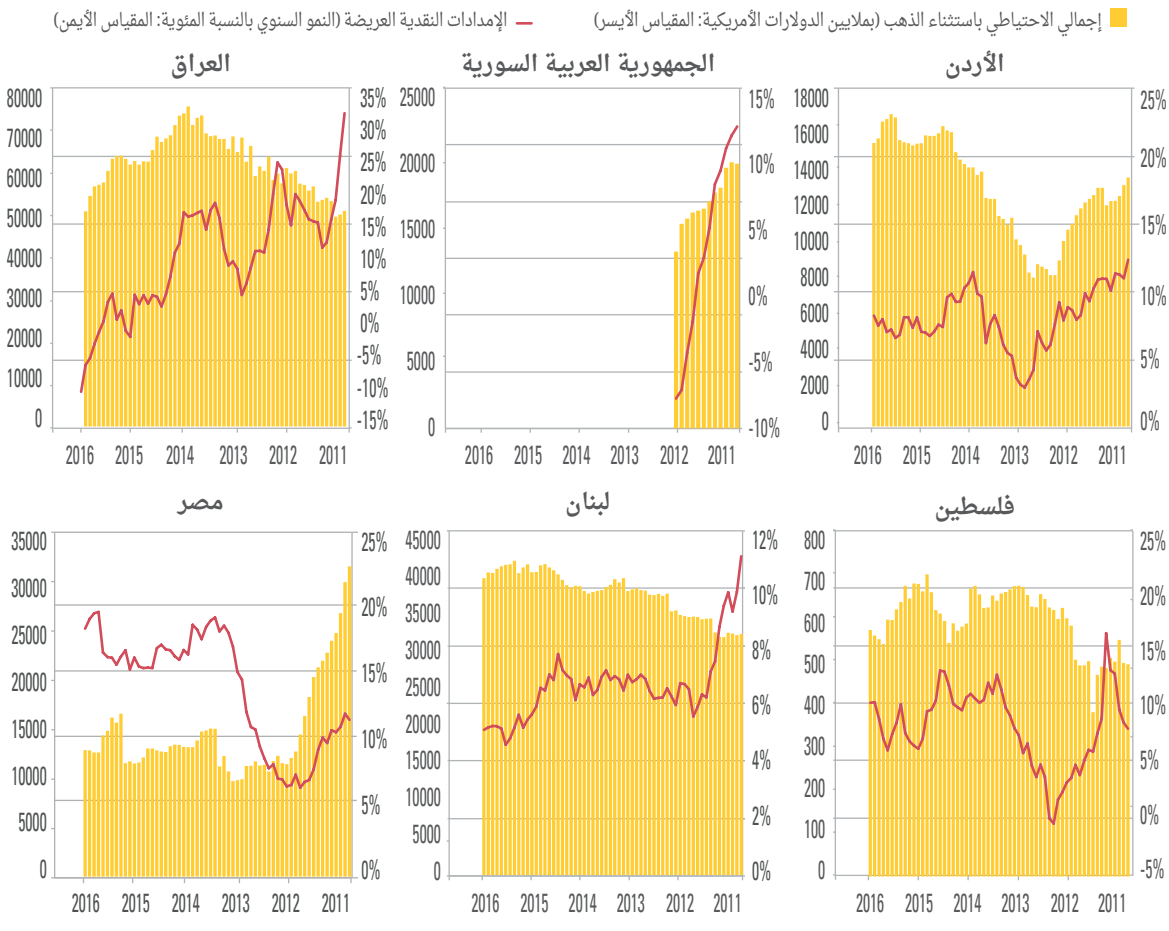

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الاحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. www.imf.org/en/Data.

النفطية إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ، بصورة رئيسية من العراق، انخفضت حصة صادرات البضائع إلى هذه المنطقة لتصل إلى 38.9 في المائة (الشكل 2-5 (ب)). وكانت صادرات بلدان المشرق إلى أوروبا 7.4 في المائة، وأمريكا الشمالية 2.1 في المائة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 0.7 في المائة. وكان النصيب الأكبر من الواردات من آسيا والمحيط الهادئ بنسبة 36.3 في المائة، تليها الواردات من أوروبا (31.3 في المائة)، وأمريكا الشمالية (5.4 في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (3.7 في المائة) وأفريقيا (0.8 في المائة). وارتفعت حصة التجارة البينية بين البلدان العربية، فوصلت إلى 29.6 في المائة للصادرات و22.5 في المائة للواردات. والواقع أن التجارة البينية بين البلدان العربية، وهي حيوية الأهمية لمنطقة المشرق، أبدت قدرة على الصمود في وجه النزاعات وإغلاق عدة معابر حدودية رئيسية.

وبقي كل من الأردن وفلسطين ولبنان ومصر مستورداً صافياً في عام 2015، في حين ظل العراق مصدّراً صافياً. وأبدى ركوداً بعض البنود الرئيسية التي طالما كانت تموّل العجز التجاري. فقد تأثرت التجارة في الخدمات، كالسياحة، بالمخاوف الأمنية وبتداعيات النزاعات في البلدان المجاورة. كما تعثرت تدفقات التحويلات المالية عبر الحدود مع تباطؤ النمو في البلدان المضيفة، وتباطأت التدفقات الرأسمالية إلى بلدان المشرق بسبب ما يتهدد المنطقة من مخاطر. ونتيجة لذلك، انعكس اتجاه تكديس الاحتياطيات

الشكل 2-8 أوضاع المالية العامة: بلدان المشرق

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية. الأرقام للأعوام 2015 و2016 و2017 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.
ملاحظة: يشمل مجموع إيرادات الأردن وفلسطين المنح الأجنبية. ونظراً للافتقار إلى بيانات رسمية، لم تدرج التوقعات للجمهورية العربية السورية.

الأجنبية الذي ساد في السابق (الشكل 2-7)، وعانى التوسع النقدي في الأردن والعراق ولبنان الركود. ويخضع نمو الطلب المحلي أيضاً إلى قيود خارجية أشدّ. فالعراق يعاني منذ منتصف عام 2015 انكماشاً نقدياً، ما يشير إلى انهيار خطير في الطلب المحلي. أما التوسع النقدي القوي الذي تخبره مصر فاستثنائي، لكن البلد حافظ على توسع الطلب المحلي على حساب ارتفاع معدل التضخم. وأما الجمهورية العربية السورية فلم تصدر أرقاماً رسمية لميزان المدفوعات، ولكن يرجح أن يكون وضعها المالي قد زاد تدهوراً.

ووضع المالية العامة في المنطقة هش، ويؤكد ضعف الإيرادات المحلية الحاجة إلى المساعدة الأجنبية لتمويل الإنفاق الحكومي. وبالرغم من طلبات الأردن ولبنان المتكررة، لم يحصل الدعم المالي الدولي لتغطية الإنفاق على اللاجئين السوريين بالسرعة اللازمة. وبالنسبة لقطاع غزة، لم تتسارع أنشطة إعادة الإعمار منذ عام 2014 إلا تدريجياً، مع أن نسبة الصرف بلغت 40 في المائة من إجمالي المعونة التي تعهد بها المانحون الدوليون بحلول نهاية آذار/مارس 2016[2]. ويقدّر أن الإنفاق الحكومي في الأردن والعراق وفلسطين ولبنان ومصر تقلص في عام 2015 (الشكل 2-8) ما يعكس صعوبة ظروف العائدات وحيطة مالية. ويقدّر العجز في موازنة مصر بـ 13.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015، ويتوقع أن يتقلص قليلاً إلى 13.7 في المائة في عام 2016. ويقدّر العجز في موازنة

الأردن في عام 2015 بـ 4.2 في المائة (3.5 في عام 2016)، وفي العراق بـ 1.7 في المائة (5.9 في المائة في عام 2016)، وفي لبنان بـ 7.8 في المائة (8.1 في المائة في عام 2016). أما فلسطين فسجلت في عام 2015 عجزاً في الموازنة يقدّر بنحو 0.5 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد يتقلص ليصل إلى 0.3 في المائة في عام 2016 إذا صرفت الأموال التي تعهدّ بها المانحون على نحو سلس.

ويتوقع أن تنمو اقتصادات المشرق بنسبة 1.1 في المائة في المعدل في عام 2016، وأن تخف حدة الانكماش الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية. ويتوقع أن يزداد إنتاج النفط الخام في العراق، فيعوض بعائداته ضعف الطلب المحلي جراء النزاع. أما في الأردن ولبنان، فسيبقى النمو ضعيفاً، إذ تنوء العوامل الجغرافية والسياسية بثقلها على آفاقهما الاقتصادية، ويتوقع أن يعيق الارتفاع في تكاليف تمويل الاستثمار في البلدين. أما مصر فيرجح أن تحافظ على معدلات النمو الحالية، ذلك أن صعوبة وضع ميزان المدفوعات سيحد من إمكاناتها. وستشهد فلسطين زيادة معتدلة في معدلات النمو، غير أن هذه الزيادة لن تكفي لاستكمال أنشطة إعادة إعمار قطاع غزة. ويتوقع لعام 2016 أن يبلغ معدّل النمو 2.6 في المائة في مصر، و1.5 في المائة في العراق، و1.9 في المائة في الأردن، و1.4 في المائة في لبنان، و3.1 في المائة في فلسطين. ويتوقع أن تسجل الجمهورية العربية السورية انكماشاً اقتصادياً بمعدل 6.5 في المائة.

4. بلدان المغرب

يقدّر أن اقتصادات مجموعة بلدان المغرب انكمشت بمتوسط 1.6 في المائة في عام 2015، بعد أن شهدت انكماشاً بلغ 6.4 في المائة في عام 2014. وقد تأثرت أرقام هذه المجموعة تأثراً كبيراً بالوضع في ليبيا التي يتوقع أن يستمر الانكماش فيها لثلاث سنوات متتالية، إذ انهار فيها الطلب المحلي على أثر النزاعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي. وبالرغم من أنها حافظت إلى حد ما على إنتاج النفط والغاز، إلاّ أن ذلك لم يكن كافياً للحيلولة دون الانكماش الاقتصادي. وعززت الزيادة في الإنتاج الزراعي النمو في المغرب، في حين حافظت القطاعات

الشكل 2-9 البنية الجغرافية للتجارة: بلدان المغرب

2-9 (أ) صافي صادرات بلدان المغرب: المجموع الإجمالي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

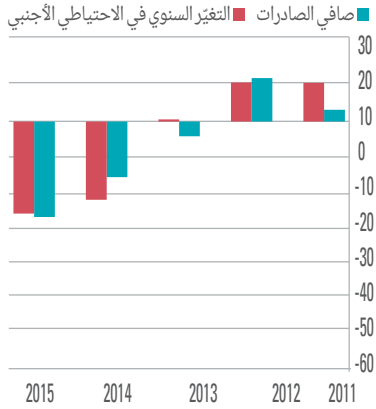

2-9 (ب) الوجهات الإقليمية لصادرات بلدان المغرب
(بالنسبة المئوية من القيم الإجمالية الكلية)

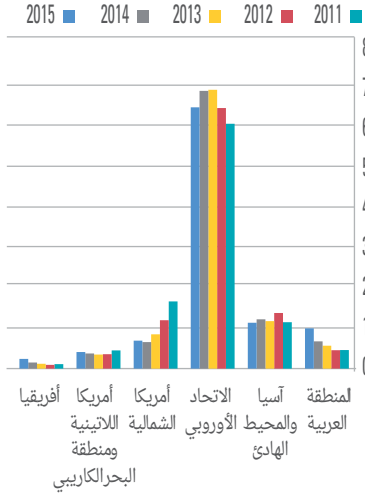

2-9 (ج) المصادر الإقليمية لواردات بلدان المغرب
(بالنسبة المئوية من القيم الإجمالية الكلية)

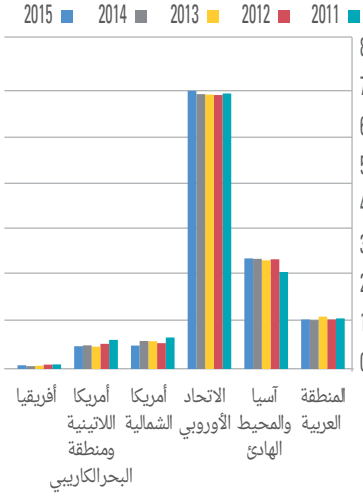

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي، إحصاءات الاتجاهات التجارية والإحصاءات المالية الدولية. www.imf.org/en/Data.
ملاحظة: أفريقيا: باستثناء البلدان العربية.

الشكل 2-10 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: بلدان المغرب

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (يمكن الاطلاع على المرفق). الأرقام للأعوام 2015 و2016 و2017 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.

الأخرى على نمو مستقر. وخبرت تونس تباطؤاً حاداً في النمو الاقتصادي إذ أعاق تدهور ميزان المدفوعات نمو الطلب المحلي. وضربت سلسلة من الحوادث الأمنية قطاع السياحة، ما ساهم في انخفاض صادرات الخدمات انخفاضاً كبيرا. وفي الجزائر، حافظ الاستثمار العام على معدلات مرتفعة، ما أدى إلى استدامة نمو الطلب المحلي بالرغم من انخفاض عائدات النفط والغاز. ويقدّر معدل النمو لعام 2015 بـ 0.8 في المائة في تونس؛ و3.2 في المائة في مصر؛ و4.3 في المائة في المغرب. ويقدر أن الاقتصاد الليبي انكمش بـ 22 في المائة.

وقد أثر الانخفاض النسبي في أسعار الطاقة بالمقارنة مع أسعار السلع الأخرى على النمط الجغرافي للتجارة في المنطقة. فبقيت الروابط التجارية مع أوروبا قوية، لكن قيمة الصادرات الكلية إلى أوروبا انخفضت انخفاضاً هاما (الشكل 2-9 (ب)) نتيجة انخفاض صادرات الطاقة من الجزائر وليبيا. وقد شكلت صادرات مجموعة هذه البلدان إلى أوروبا حوالي 64.8 في المائة من إجمالي صادراتها الكلية في عام 2015، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (11.4 في المائة)، وأمريكا الشمالية (6.9 في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (4.1 في المائة)، وأفريقيا (2.4 في المائة). وبالمقابل، بقيت أوروبا المصدر الرئيسي لواردات المنطقة، إذ شكلت وارداتها منها 56.9 في المائة من إجمالي الواردات الكلية لعام 2015، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ (22.6 في المائة)، وأمريكا الشمالية (4.8 في المائة)، وأمريكا اللاتينية ومنطقة

الشكل 2-11 المؤشرات النقدية: بلدان المغرب

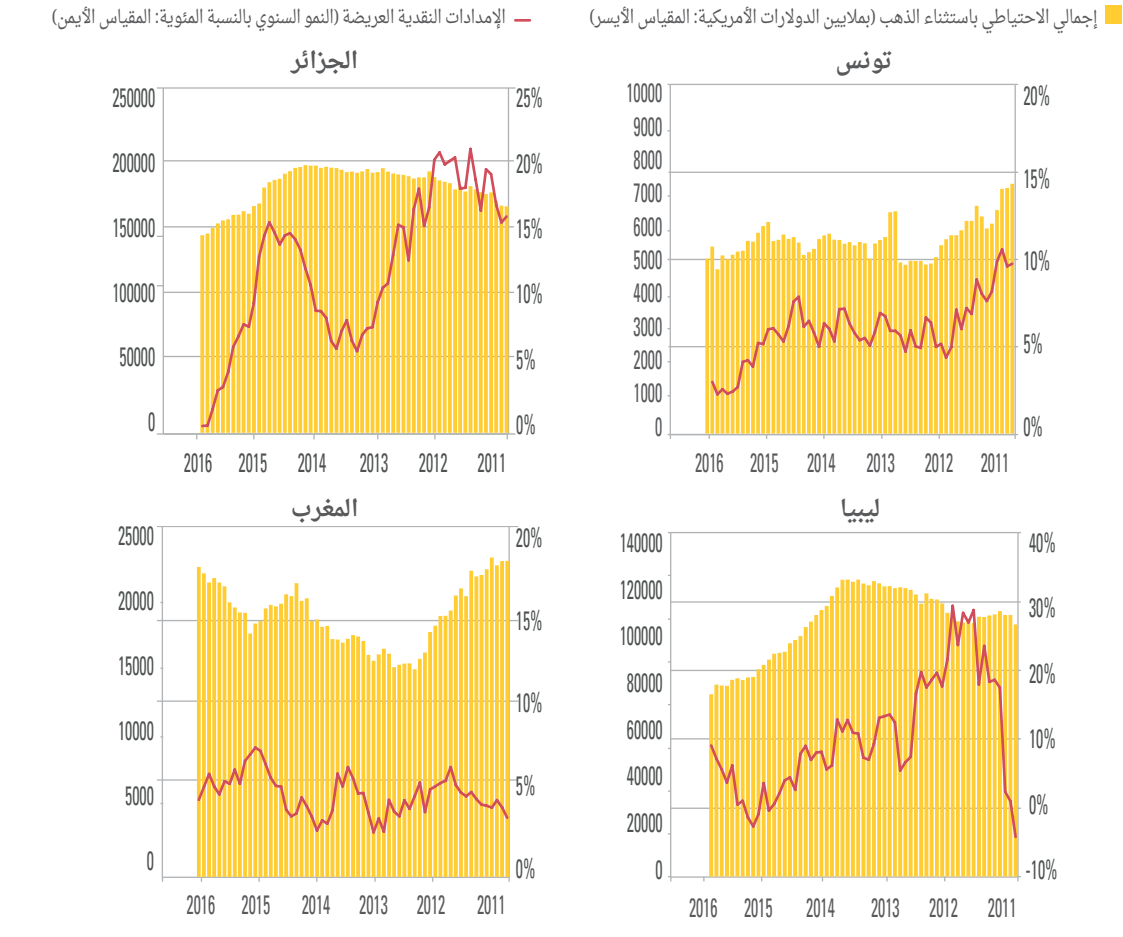

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الاحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. www.imf.org/en/Data.

البحر الكاريبي (4.6 في المائة)، وأفريقيا (0.8 في المائة). وقد ارتفعت حصة التجارة البينية العربية من صادرات المنطقة من 6.7 في المائة في عام 2014 إلى نحو 10 في المائة في عام 2015، ويعزى ذلك بصورة رئيسية إلى التغيرات في شروط التبادل التجاري. أما حصة التجارة البينية العربية من حيث واردات المنطقة، فقد ارتفعت ارتفاعاً ضئيلاً من 10 في المائة في عام 2014 إلى 10.1 في المائة في عام 2015.

وبقيت منطقة المغرب مستورداً صافياً في عام 2015 (الشكل 2-9 (أ)). غير أن تدفقاً وارداً معتدلاً للأموال نجم عن أن العجز في تجارة البضائع الذي كان أقل من انخفاض الاحتياطي الأجنبي عوّض إلى حد ما صافي تدفقات الموارد الخارجة. وبسبب الانخفاض الحاد في صادرات الطاقة من الجزائر وليبيا، اتسع بسرعة العجز في الحساب الجاري لكل من هذين البلدين في عام 2015 (الشكل 2-10). وفي المغرب، تحسن كل من الحساب الجاري والميزان التجاري مع اضيقاق هامش العجز بشكل كبير في عام 2015. واستفاد المغرب أكثر من أي بلد آخر من التغيّرات في شروط التبادل التجاري بسبب انخفاض أسعار الطاقة. كذلك شهدت تونس أيضاً تحسناً في ميزانها التجاري، لكن العجز في حسابها الجاري بقي مرتفعاً بسبب تراجع قطاع السياحة.

ومع انخفاض العجز في الحساب الجاري وثبات التدفقات الرأسمالية الواردة، شكّل المغرب استثناء

الشكل 2-12 أوضاع المالية العامة: بلدان المغرب

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية. الأرقام للأعوام 2015 و2016 و2017 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.

ملحوظاً في المنطقة، فسجل في عام 2015 تراكماً كبيراً في الاحتياطي الأجنبي (الشكل 2-11). ورغم ركود نمو النقد العريض، حافظ المغرب على توسع صحي في الطلب المحلي، على العكس من تونس التي خبرت تراجعاً في الاحتياطيات الأجنبية وانخفاضاً في نمو الإمدادات النقدية العريضة، أو الجزائر، حيث يعكس انخفاض الاحتياطيات الأجنبية وتباطؤ نمو الإمدادات النقدية العريضة تراجع أنشطة القطاع الخاص. وفي ليبيا، بالرغم من استنفاد الاحتياطات الأجنبية، تسارع نمو الإمدادات النقدية العريضة. غير أن هذا النمو تزامن مع تضخم في الأسعار في نهاية عام 2015، ما لا يساهم بالضرورة في نمو الطلب المحلي.

ويقدّر لعام 2015 أن مجموع إيرادات الحكومة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ازداد في ليبيا والجزائر، وانخفض انخفاضاً معتدلاً في تونس والمغرب (الشكل 2-12). وازداد الإنفاق الحكومي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، وتقلص في تونس وليبيا والمغرب. ومع أن الجزائر استهدفت التوطيد، إلا أنها اتخذت مواقف مالية عامة نشطة، في حين اتخذ كل من تونس والمغرب موقفاً أكثر حذراً. ويقدّر عجز الموازنة في الجزائر لعام 2015 بـ 15.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن يصل إلى 19.1 في المائة في عام 2016. ويقدّر عجز الموازنة في تونس في عام 2015 بـ 4.8 في المائة (5 في المائة في عام 2016)، وفي ليبيا

بـ 19 في المائة (22.4 في المائة في عام 2016)، وفي المغرب بـ 4.4 في المائة (3.5 في المائة في عام 2016).

ويتوقع أن تَخبُر منطقة المغرب ككل في عام 2016 نمواً اقتصادياً قدره 0.7 في المائة، وأن تخفت حدة الانكماش المستمر في ليبيا. وبالرغم من أن ليبيا لا تخضع لقيود مالية شديدة، إلا أن الوضع السياسي قد يحول دون صانعي السياسات وتوظيف الأموال بكفاءة لمجابهة العجز في ميزان المدفوعات وتخفيف القيود على المالية العامة. ويتوقع أن يتباطأ النمو في المغرب بسبب تراجع الإنتاج الزراعي مقارنة مع السنوات السابقة، لكنه قد يستفيد من الحيز الذي أتاحه لتوسع الطلب المحلي. ويُرجّح أن يظل هذا الحيز محدوداً في تونس في ظل استمرار وضع ميزان المدفوعات القاسي. غير أن أي تحسن في الأزمة الليبية قد يفيد تونس مع نهوض التجارة والسياحة. وفي الجزائر، يُرجّح أن يعوّض القطاع العام النشط خمود أنشطة القطاع الخاص. وعلى غرار بلدان مجلس التعاون الخليجي، تحتاج الجزائر إلى بذل المزيد من الجهود لتنويع اقتصادها. ويتوقع لعام 2016 أن يبلغ معدل النمو و1.6 في المائة في تونس؛ و1.7 في المائة في الجزائر؛ و2.7 في المائة في المغرب، وأن ينكمش الاقتصاد الليبي بـ 5.2 في المائة.

5. أقل البلدان العربية نمواً

يقدّر أن اقتصادات أقل البلدان العربية نمواً انكمشت بنسبة 7.3 في المائة في المتوسط في عام 2015. وقد تمكن السودان من الحفاظ على توسع اقتصادي رغم استمرار وضع ميزان المدفوعات القاسي، وأحرز تقدماً في تنويع الصادرات، وازدادت قدرة الاقتصاد على الصمود في أعقاب مرحلة عدم الاستقرار التي سادت منذ عام 2012. وفي موريتانيا، ركدت معدلات النمو إثر هبوط أسعار الحديد الخام. وتباطأ الاستثمار في مجال المعادن، كما لم يكن النمو في القطاعين الزراعي والسمكي كافياً للحفاظ على مستوى توسع الطلب المحلي الذي ساد في السنوات السابقة. وحافظت جزر القمر في عام 2015 على مسار نمو منخفض بما يتناسب مع وجهتها الطويلة الأمد. وقد دعم ازدهار الأنشطة المتصلة بالموانئ في جيبوتي مدفوعاً بالفورة

الشكل 2-13 البنية الجغرافية للتجارة: أقل البلدان العربية نمواً

13-2 (أ) صافي صادرات أقل البلدان العربية نمواً: المجموع الإجمالي
(بمليارات الدولارات الأمريكية)

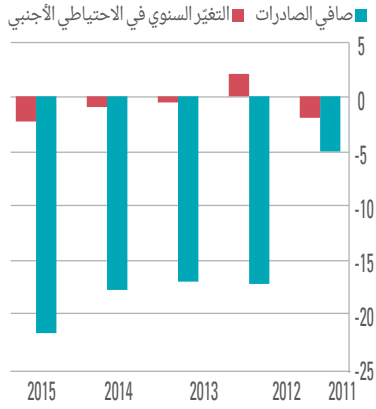

13-2 (ب) الوجهات الإقليمية لصادرات أقل البلدان العربية نمواً
(بالنسبة المئوية من القيم الإجمالية الكلية)

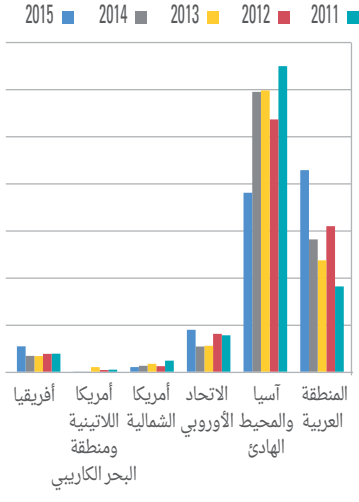

13-2 (ج) المصادر الإقليمية لواردات أقل البلدان العربية نمواً
(بالنسبة المئوية من القيم الإجمالية الكلية)

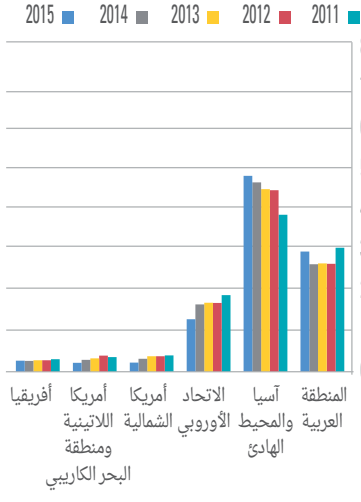

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى صندوق النقد الدولي، إحصاءات الاتجاهات التجارية والإحصاءات المالية الدولية. www.imf.org/en/Data.
ملاحظة: أفريقيا: باستثناء البلدان العربية.

الشكل 2-14 الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري: أقل البلدان العربية نمواً

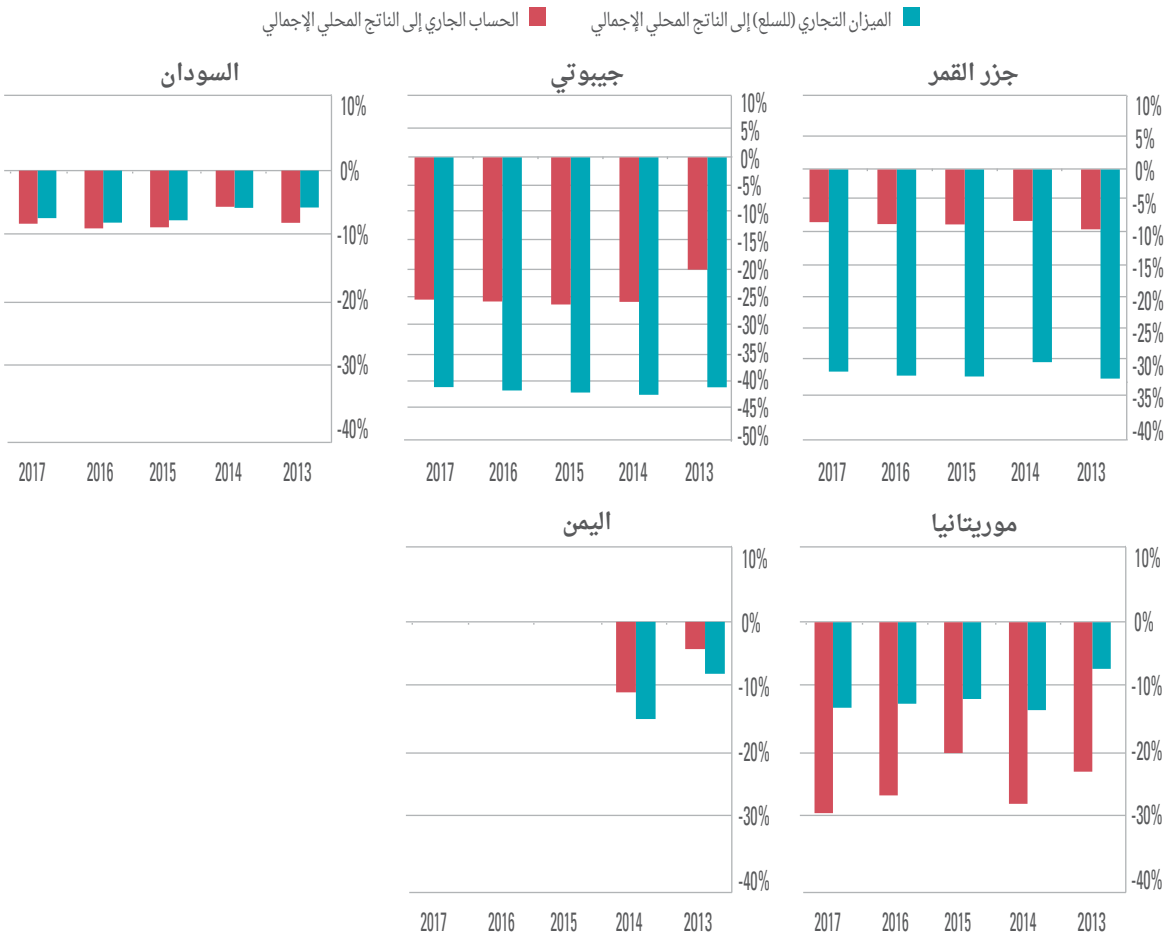

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (يمكن الاطلاع على المرفق). الأرقام للأعوام 2015 و2016 و2017 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.

الاقتصادية في إثيوبيا معدلات النمو فيها. وفي اليمن، تسبب العنف بانكماش خطير إثر توقف إنتاج النفط والغاز في نيسان/أبريل، كما تضررت البنية التحتية بسبب القتال. ولعام 2015، يقدّر معدل النمو بـ 3.6 في المائة في جزر القمر؛ و4.7 في المائة في جيبوتي؛ و3.2 في المائة في السودان؛ و2.7 في المائة في الصومال؛ و3.7 في المائة في موريتانيا. ويقدّر أن الاقتصاد اليمني انكمش بـ 34.6 في المائة.

وكما في سائر بلدان المنطقة العربية، خلّف هبوط أسعار الطاقة بصماته على الأنماط الجغرافية للتجارة. ففي عام 2015، تجاوزت معدلات التجارة البينية العربية على صعيد التصدير (43 في المائة) معدل الصادرات إلى منطقة آسيا والمحيط الهادئ (38.2 في المائة). ويعزى ذلك بشكل أساسي إلى ارتفاع حصة الصادرات من السودان والصومال واليمن إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي. غير أن قيمة صادرات الموارد الطبيعية من السودان وموريتانيا واليمن انخفضت مع تراجع أسعارها للوحدة الواحدة. وبقيت منطقة آسيا والمحيط الهادئ أكبر مصدر لواردات المنطقة (الشكل 2-13 (ب) و2-13 (ج))، إذ استأثرت بـ 47.3 في المائة من إجمالي الواردات، مقابل 29 في المائة للواردات عبر التجارة البينية العربية. وقد بلغت نسبة صادرات المنطقة إلى أوروبا 8.9 في المائة، وإلى أفريقيا 5.4 في المائة، وإلى أمريكا الشمالية 1 في المائة. أما صادرات المنطقة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فضئيلة جداً.

الشكل 2-15 المؤشرات النقدية: أقل البلدان العربية نمواً

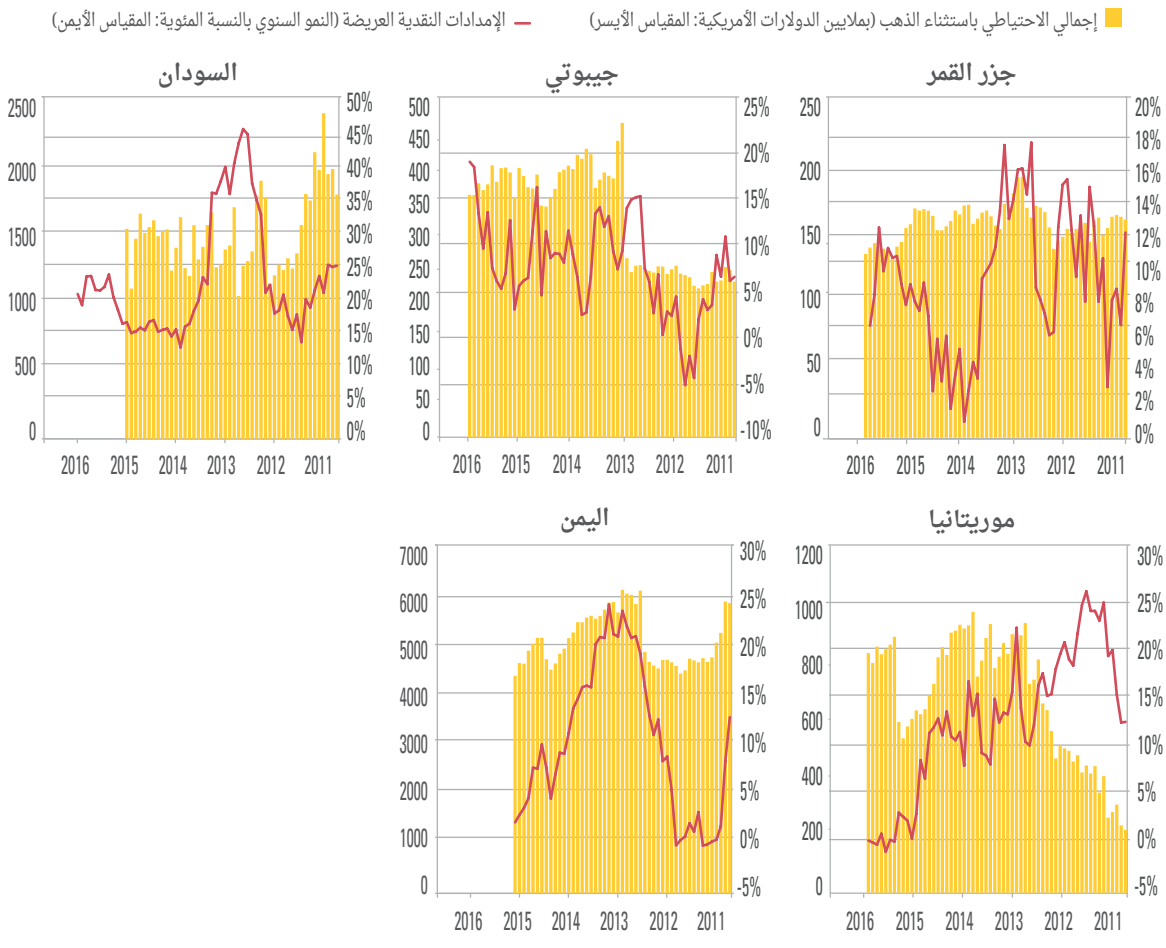

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى الاحصاءات المالية الدولية لصندوق النقد الدولي. www.imf.org/en/Data.

وقد بلغت واردات أوروبا من المنطقة 12.6 في المائة من إجمالي وارداتها، تليها أفريقيا بنسبة 2.6 في المائة، وأمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 2.1 في المائة لكل منطقة.

وأقل البلدان العربية نمواً مستوردة صافية، وقد اتسع العجز التجاري في كل منها في عام 2015. وكانت تدفقات الموارد الأخرى، كالتحويلات والمساعدات الخارجية، ضرورية لدرء الأزمات في ميزان المدفوعات (الشكل 2-13 (أ))، لكن مجال تحقيق توسع في الطلب المحلي ظل محدوداً. ورغم أن شروط التجارة الأفضل عادت بالنفع على موريتانيا إذ ضيّقت هامش العجز، قد يؤدي التوسع الكبير في الطلب المحلي المطلوب للحفاظ على نصيب الفرد من الاستهلاك بسهولة إلى تضخم العجز الخارجي مع ركود التصدير (الشكل 2-14). وفي جزر القمر وموريتانيا، شُددت القيود على موازين المدفوعات وانخفض نمو الإمدادات النقدية العريضة انخفاضاً حاداً (الشكل 2-15). وفي ظل انخفاض التضخم في جيبوتي، يشير ارتفاع نمو الإمدادات النقدية العريضة إلى قدرة التوسع في الطلب المحلي على الصمود (الجدول 2-1). أما في السودان، فيشير نمو الإمدادات النقدية العريضة إلى تضخم يقوده النقد في ظل ارتفاع معدلات التضخم الاستهلاكي. وفي اليمن، انهار الطلب المحلي ليصل إلى مستوى الكفاف في عام 2015، كما يواجه اليمن صعوبات متزايدة في إيصال السلع الأساسية، وهناك علامات تضخم جامح.

الشكل 2-16 الوضع المالي: أقل البلدان العربية نمواً

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مصادر وطنية (يمكن الاطلاع على المرفق). الأرقام للأعوام 2015 و2016 و2017 هي تقديرات و/أو إسقاطات الإسكوا.
ملاحظة: يشمل مجموع الإيرادات المنح الأجنبية.

وقد انخفضت الإيرادات الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان العربية نمواً كافةً (الشكل 2-16)، باستثناء موريتانيا، التي سجلت زيادة معتدلة. وفي عام 2015، تمتعت جزر القمر بفائض في الموازنة، بما في ذلك المنح الخارجية، قدّر بنحو 6.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. ويتوقع أن يتراجع هذا الرقم إلى 4.1 في المائة في عام 2016. ويقدّر العجز لجيبوتي في عام 2015 بـ 3.1 في المائة (2.8 في المائة في عام 2016)، وللسودان بـ 3.7 في المائة (4.3 في المائة في عام 2016)، ولموريتانيا بـ 3.7 في المائة (2.3 في المائة في عام 2016). وفي اليمن، تشير تقديرات وزارة التخطيط إلى عجز في الموازنة لعام 2015 بلغ 15.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن كان 4.7 في المائة في عام 2014[3]. ووفقاً للوزارة، مُوّل 84 في المائة من هذا العجز بسحب مكشوف من البنك المركزي اليمني. وفي الصومال، تسارعت إعادة الإعمار في عام 2015 بإعادة بناء عدد أكبر من مؤسسات الدولة، وأصبحت عملية إعداد الموازنة أكثر شفافية. وارتفع الإنفاق الحكومي من 151 مليون دولار في عام 2014 إلى 246 مليون دولار في عام 2016[4]. وشكّلت مساعدات المانحين 43 في المائة من الإيرادات خلال هذه الفترة، ولكن يتوقع أن تتسع قاعدة ايرادات الحكومة مع استمرار أنشطة إعادة الإعمار والأنشطة الاقتصادية الناشئة.

ويتوقع أن يتراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان العربية نمواً بنسبة 0.5 في المائة في المتوسط في عام 2016. ويتوقع أن ينفتح حيز توسع الطلب المحلي في السودان مع التحسن التدريجي في ميزان مدفوعاته. ويتوقع أن يتباطأ الانتعاش الاقتصادي في موريتانيا بفعل ضعف نمو الطلب المحلي واستمرار التراجع في تدفقات رأس المال الأجنبي الواردة. كما أن احتمالات تراجع أسعار الحديد الخام تثقل على ميزان المدفوعات، وهذا بدوره سيعيق توسع الطلب المحلي. وفي اليمن سيؤدي انهيار الطلب المحلي وتدمير البنى التحتية إلى نمو سلبي. وسيتوقف حجم المشكلة على تطورات الحالة الأمنية. وستحافظ جيبوتي على مسار نمو مرتفع على أساس تنامي حركة الموانئ والتجارة مع إثيوبيا والصومال المجاورتين. وفي جزر القمر، وقد تؤدي الزيادة المعتدلة في جهود بناء البنى التحتية إلى زيادة معتدلة في النمو. ويتوقع أن تتواصل أنشطة إعادة بناء البنى التحتية في الصومال. وفي عام 2016، يتوقع أن يبلغ معدّل النمو 4 في المائة في جزر القمر؛ و5 في المائة في جيبوتي؛ و3.6 في المائة في السودان؛ و3.4 في المائة في الصومال؛ و3.4 في المائة في موريتانيا. ويتوقع أن ينكمش الاقتصاد اليمني بـ 11.1 في المائة مقاساً بالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

باء- التحديات السياساتية

في عام 2015، ظل صانعو السياسات في المنطقة العربية يواجهون عقبات كبيرة حالت دونهم واتخاذ التدابير اللازمة لحفز الطلب المحلي. ومن شأن موقف نقدي أشدّ ضيقاً، مقترناً بارتفاع تكاليف التمويل، خاصة في بلدان مجلس التعاون الخليجي، أن يكبح النمو في المنطقة بدرجة كبيرة، بالنظر إلى أن جانب المالية العامة كان قد ضُيّق إثر الهبوط الشديد في أسعار النفط في العام السابق.

وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2015، قرر الاحتياطي الفدرالي في الولايات المتحدة الأمريكية رفع أسعار الفائدة بنسبة 0.25 نقطة مئوية، فحوّل بذلك النطاق المستهدف لسعر فائدة الأموال الاتحادية مما يتراوح من صفر إلى 0.25 في المائة إلى ما يتراوح من 0.25 إلى 0.5 في المائة. وقد أثّر ذلك على السياسة النقدية لبلدان المنطقة التي تربط عملاتها، بشكل رسمي أو غير رسمي، بالدولار وهي: الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وجيبوتي وعُمان وقطر ولبنان والمملكة العربية السعودية. وينطبق ذلك أيضاً على السياسة النقدية في الكويت، حيث ترتبط العملة بسلة من العملات الأجنبية للدولار وزن كبير فيها. هكذا، زادت المصارف المركزية في الإمارات العربية المتحدة والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية أسعار الفائدة على الودائع بنسبة 0.25 نقطة مئوية في أعقاب ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة (الشكل 2-17).

غير أن أثر هذه التغييرات السياساتية كان محدوداً في النصف الأول من عام 2016، جزئياً لأن الأسواق المالية في الولايات المتحدة والمنطقة العربية كانت قد توقعتها. مع ذلك، لوحظت عدة علامات مقلقة. فبالرغم من ارتفاع معدل الفائدة على الودائع، حافظت الإمارات العربية المتحدة، والبحرين والكويت والمملكة العربية السعودية على المعدلات الحالية لأسعار الفائدة على القروض، متفادية بذلك تشديداً لمواقفها النقدية بما لا داعي له ولضمان استقرار ربط أسعار الصرف. غير أن معدلات أسعار الفائدة على القروض في الأسواق النقدية لبلدان مجلس التعاون الخليجي ارتفعت خلال النصف الأول من عام 2016. ويتوقع أن ترتفع تكاليف التمويل أكثر في بلدان مجلس التعاون الخليجي تماشياً مع سياسة الولايات المتحدة النقدية وبسبب أثر "مزاحمة" الزيادة المتوقعة في إصدار السندات الحكومية.

وفي عام 2015، خُفضت أسعار الفائدة الرئيسية في الأردن (في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وتموز/يوليو)، وتونس (في تشرين الأول/أكتوبر)، ومصر (في كانون الثاني/يناير)، إذ تراجعت حدة الضغوط التضخمية بسبب انخفاض أسعار السلع، بما في ذلك النفط والمواد الغذائية. وفي عام 2016، اتبع المغرب هذه الوجهة، فخفّض سعر الفائدة (في آذار/مارس). غير أن تردي وضع ميزان المدفوعات في مصر أجبرها على أن تعكس السياسة النقدية المعتمدة عبر رفع معدلات الفائدة في كانون الأول/ديسمبر 2015 وآذار/مارس 2016 وحزيران/

الشكل 2-17 أسعار الفائدة للفترة 2009-2016 في عدد من البلدان العربية

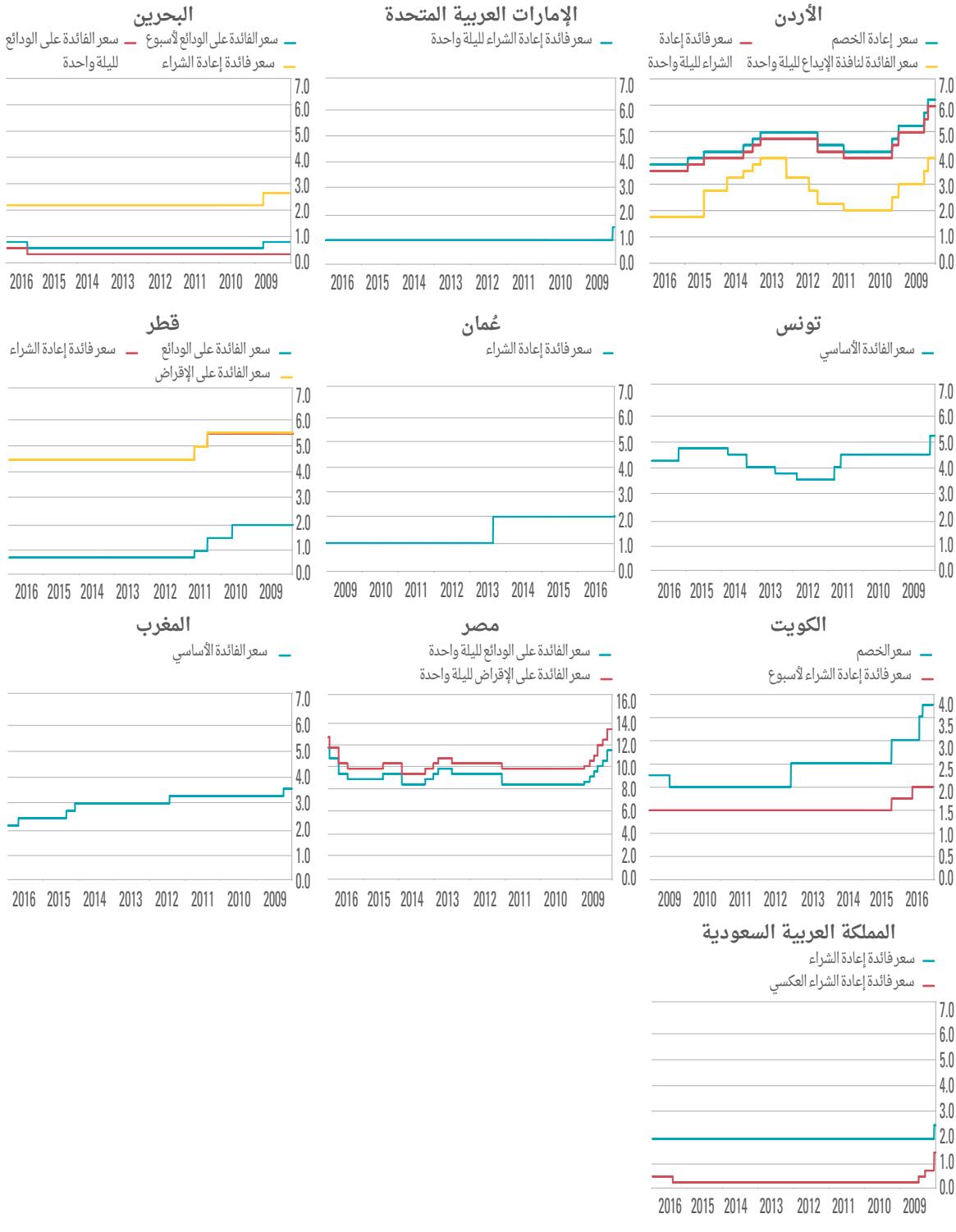

المصادر: الأردن، البنك المركزي الأردني؛ الإمارات العربية المتحدة، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي؛ البحرين، مصرف البحرين المركزي؛ تونس، البنك المركزي التونسي؛ عُمان، البنك المركزي العُماني؛ قطر، مصرف قطر المركزي؛ الكويت، بنك الكويت المركزي؛ مصر، البنك المركزي المصري؛ المغرب، بنك المغرب؛ المملكة العربية السعودية، مؤسسة النقد العربي السعودي.

يونيو 2016. ونظراً لاضطراب البيئة المالية الدولية في الآونة الأخيرة، لا يحتمل أن تتخذ المصارف المركزية العربية تدابير نقدية تخفيفية في المستقبل القريب. وقد تعمد تونس ومصر إلى تشديد السياسات النقدية للتعامل مع أوضاع ميزان المدفوعات الصعبة.

وفي ظل هذه الظروف الصعبة، سيسعى صانعو السياسات في المنطقة إلى تنويع مصادر الإيرادات، بما في ذلك عبر الاستخدام الاستراتيجي لإصدارات الدين. ويتوقع أن تصدر بلدان مجلس التعاون الخليجي المزيد من السندات السيادية في الأسواق الرأسمالية الدولية في عام 2016، في أعقاب الإصدارات الناجحة في عام 2015. وقد تساهم الإدارة النشطة للأصول والالتزامات في الحفاظ على مستويات تكاليف اقتراض منخفضة مع الحفاظ على قيمة الأصول. وكما تبيّن الرؤية السعودية لعام 2030، سيكون هاماً في بلدان مجلس التعاون الخليجي التنسيق بين الإدارة النقدية وإدارة المالية العامة وإدارة الأصول. وسيكون بالقدر ذاته من الأهمية تنويع مصادر الإيرادات في مجموعات البلدان الأخرى في المنطقة، ولكن تنبغي مقاربته بطريقة لا تؤثر سلباً على شرائح المجتمع الأفقر.

جيم- التطورات الاجتماعية-الاقتصادية وديناميات الجنسين في المنطقة العربية

1. مقدمة

لقد دُرس وضع المرأة في العالم العربي من جوانب اجتماعية واقتصادية وإنسانية وسياسية. وتمثل النساء 45 في المائة من سكان المنطقة العربية[5] ويتوقف نهوض البلدان العربية إلى حدّ كبير على مشاركتهن في الاقتصاد والمجتمع.

ولتحسين حالة المرأة من حيث التعليم والصحة والعمل والتمثيل السياسي تأثير مباشر على الأداء الاقتصادي والتنموي للمجتمع. ومن شأن تكافؤ الفرص بين الجنسين في الحصول على التعليم والفرص الاقتصادية أن يحسّن الإنتاجية والقدرة التنافسية. وإشراك المرأة في عملية صنع السياسات يوسّع قاعدة التمثيل، فيساهم بذلك في اتخاذ خيارات سياسية أسلم.

وتتعرض المرأة في المنطقة العربية لانتهاكات لحقوقها وحرياتها. وبالرغم من التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين، لا تزال التقاليد والتفسيرات الخاطئة للدين تقف عقبة أمام فرص التغيير.

في هذا السياق، يركز هذا القسم على وضع المرأة بالعلاقة مع التنمية البشرية والتمثيل السياسي والمشاركة في سوق العمل.

2. دليل عدم المساواة بين الجنسين ودليل الفجوة بين الجنسين

يستخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تقرير التنمية البشرية السنوي الذي يصدره دليل عدم المساواة بين الجنسين لقياس التفاوت بينهما[6]. ووفقاً لهذا الدليل، لم تحرز المنطقة العربية تقدماً ملحوظاً بشأن عدم المساواة بين الجنسين في السنوات الأخيرة، إذ بلغت قيمة الدليل 0.537 في عام 2014 بالمقارنة مع 0.564 في عام 2013. وفي عام 2014، احتلت المنطقة العربية المرتبة الخامسة بين ست مناطق في العالم، حيث احتلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أدنى مرتبة وأوروبا وآسيا الوسطى أعلى مرتبة.

وفي المنطقة العربية، يسجّل كل من الإمارات العربية المتحدة وتونس وليبيا الأرقام الأكثر إيجابية. فيما لا يزال اليمن في أسوأ مرتبة (الشكل 2-19)، إذ احتل، بقيمة تبلغ 0.744، المرتبة الأخيرة من أصل 155 بلداً قيست حسب دليل عدم المساواة بين الجنسين في عام 2014. ولا تشغل المرأة في اليمن غير 0.7 في المائة من مقاعد البرلمان، ولا يحصل على تعليم ثانوي على الأقل غير 8.6 في المائة من النساء البالغات بالمقارنة مع 26.7 في المائة لنظرائهن من الرجال. ولكل 100 ألف من المواليد الأحياء، تتوفى 270 إمرأة لأسباب تتصل بالحمل؛ ويبلغ معدل الولادات لدى المراهقات 47 ولادة لكل ألف امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة؛ وتبلغ نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 25.4 في المائة مقابل 72.2 في المائة للرجال.

وفي دليل عدم المساواة بين الجنسين لعام 2014، سجلت ليبيا قيمة تبلغ 0.134، ما جعلها تحتل المرتبة السابعة والعشرين من بين 155 بلداً وكانت الأعلى أداءً في المنطقة العربية. ففي ليبيا، تشغل المرأة 16 في المائة من مقاعد البرلمان ويتلقى 55.5 في المائة من النساء البالغات تعليماً ثانوياً على الأقل مقابل 41.9 في المائة لنظرائهن من الرجال. ولكل 100 ألف مولود حي، تتوفى 15 امرأة لأسباب تتصل بالحمل؛ ويبلغ معدل الولادات لدى المراهقات 2.5 ولادة لكل ألف امرأة تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة؛ وتبلغ نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 30 في المائة مقابل 76.4 في المائة للرجال.

وبالنسبة لبلدان المغرب الأخرى، احتلت تونس المرتبة 48 واحتل المغرب المرتبة 117 بقيمة بلغت 0.525. وفي المغرب، تشغل المرأة 11 في المائة من مقاعد البرلمان، ويحصل 20.7 في المائة من النساء البالغات على تعليم ثانوي على الأقل مقابل 30.2 في المائة لنظرائهن من الرجال، وتبلغ نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 26.5 في المائة مقابل 75.8 في المائة للرجال.

وبين بلدان مجلس التعاون الخليجي، تحتل الكويت المرتبة 97 بقيمة تبلغ 0.387. ويحصل 55.6 في المائة من النساء البالغات في الكويت على تعليم ثانوي على الأقل مقابل 56.3 في المائة من نظرائهن من الرجال. كما تشغل المرأة 1.5 في المائة من مقاعد البرلمان[7]. ولكل

الشكل 2-18 دليل عدم المساواة بين الجنسين لعام 2014 حسب المناطق

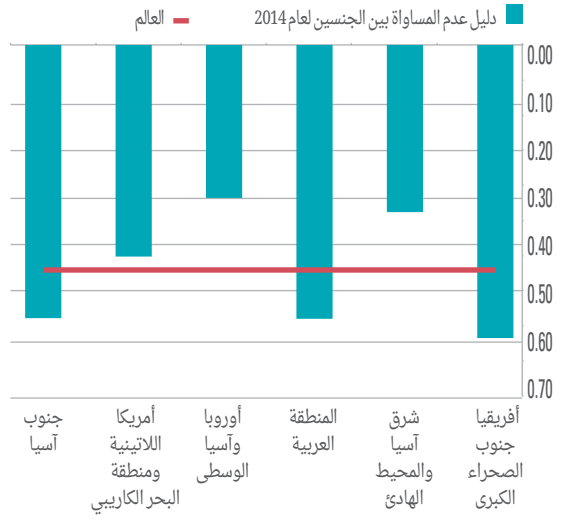

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى UNDP (2015), *Human Development Report 2015*, pp. 224-227, table 5.

الشكل 2-19 دليل عدم المساواة بين الجنسين حسب البلدان، 2013-2014

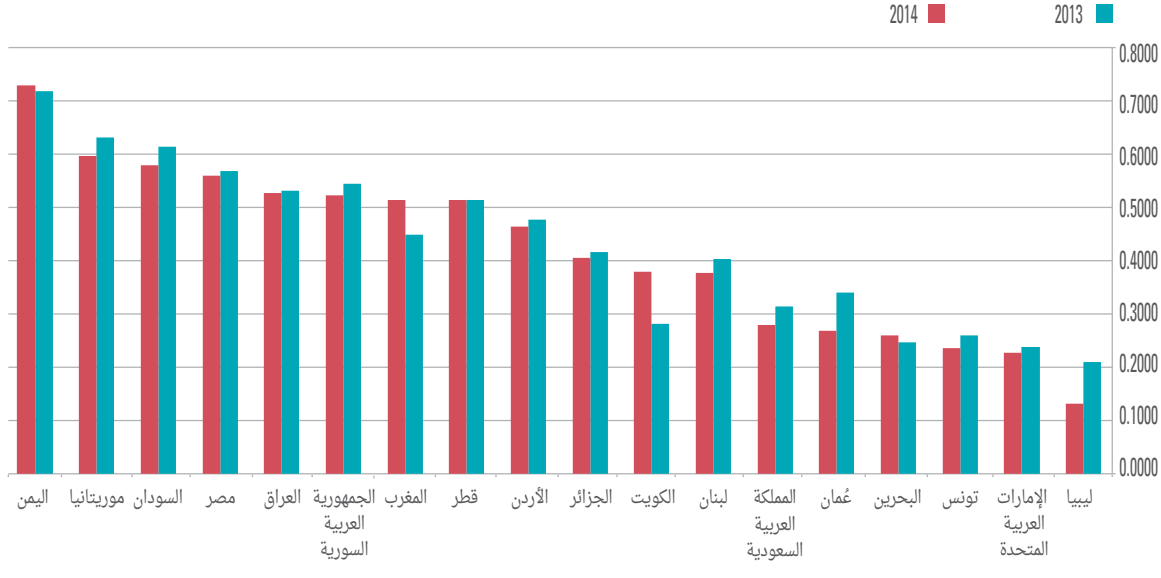

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى UNDP (2015), *Human Development Report 2015*, pp. 224-227, table 5.

100 ألف مولود حي، تتوفى 14 امرأة لأسباب تتصل بالحمل[8]؛ وتبلغ نسبة مشاركة النساء في سوق العمل 43.6 في المائة مقابل 83.1 في المائة للرجال. وبالمقارنة، احتلت عُمان المرتبة 53 واحتلت قطر المرتبة 116.

أما دليل الفجوة بين الجنسين الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي فيكشف الفجوات بين الجنسين في الوصول إلى الموارد، بصرف النظر عن مستوى الموارد المتاحة[9]. وقد استخدم هذا الدليل في عام 2015 لقياس أداء 145 بلداً.

على المستوى الإقليمي، احتلت أمريكا الشمالية المرتبة الأولى في تقرير الدليل العالمي للفجوة بين الجنسين في عام 2015، وتلتها أوروبا وآسيا الوسطى، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، لتحتل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المرتبة الأخيرة (الشكل 2-20).

وعلى مستوى البلدان تصدرت أيسلندا القائمة، تليها النرويج وفنلندا. بينما احتلت الجمهورية العربية السورية والباكستان واليمن المراكز الأخيرة.

وبين عامي 2014 و2015، لم يحدث سوى تغيّر ضئيل في المنطقة العربية، التي لا تزال تحتل المرتبة الأخيرة في الدليل العالمي، إذ أغلقت 60 في المائة من الفجوة (الشكل 2-20)[10]. ولا يزال كل من الكويت والإمارات العربية المتحدة الأفضل أداءً ويحتلان المرتبة 117 والمرتبة 119 على التوالي. أما اليمن فقد احتل أدنى

الشكل 2-20 دليل الفجوة بين الجنسين لعام 2015 حسب المناطق

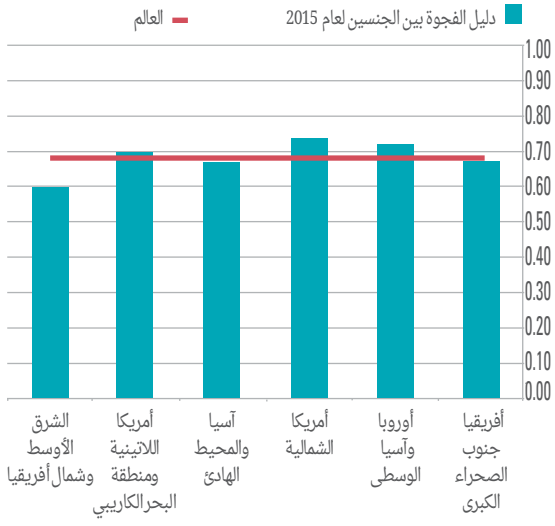

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2015 حول الفجوة بين الجنسين. reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/.
ملاحظة: البيانات حول المتوسط الإقليمي مرجحة بعدد السكان ومحسوبة بالاستناد إلى البيانات المفتوحة للبنك الدولي.

الشكل 2-21 دليل الفجوة بين الجنسين لعام 2015: الأدلة الفرعية

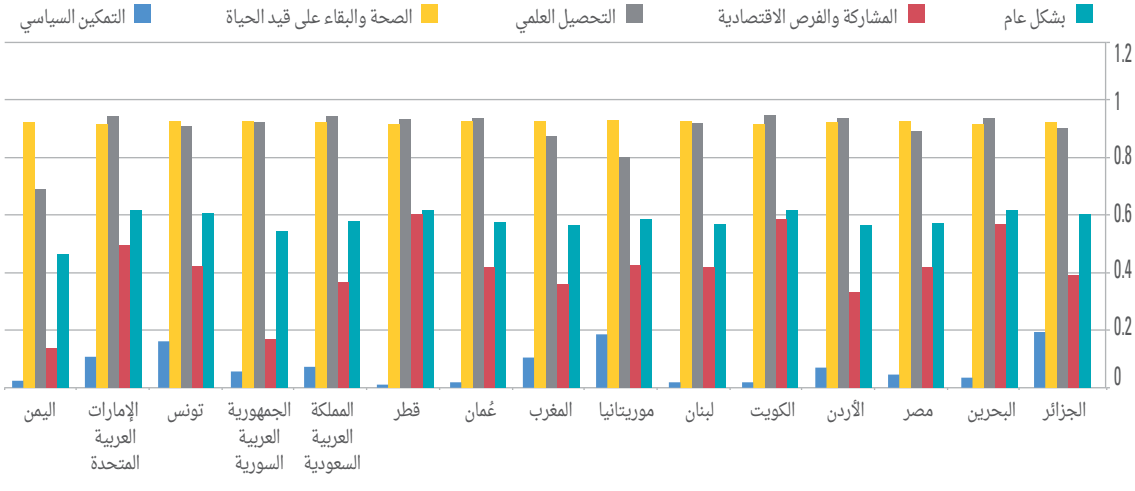

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى تقرير للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2015 حول الفجوة بين الجنسين. reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015/.

مرتبة منذ عام 2006، رغم أنه أغلق أكثر من 48 في المائة من الفجوة خلال العقد الماضي.

وتحتل قطر أعلى مرتبة بين البلدان العربية في الدليل الفرعي للمشاركة الاقتصادية والمرتبة 97 عالمياً (الشكل 2-21). وفيما يتعلق بالدليل الفرعي للتمكين السياسي، تحتل الجزائر أعلى مرتبة بين البلدان العربية والمرتبة 55 عالمياً. وتتصدر الكويت البلدان العربية في الدليل الفرعي للتعليم وتحتل المرتبة 77 عالميا. وفيما يتعلق بالدليل الفرعي للصحة، تحتل موريتانيا المرتبة الأولى بين البلدان العربية والمرتبة 87 عالمياً.

وتوصّل تحليل لدليل الفجوة بين الجنسين غطى مدة 10 سنوات إلى أن المملكة العربية السعودية كانت البلد الأكثر تحسناً في الدليل الفرعي للمشاركة والفرص الاقتصادية بالنسبة لنقطة انطلاقها، في حين كانت الإمارات العربية المتحدة الأكثر تحسناً في الدليل الفرعي للتمكين السياسي. وبالمقارنة، سجّل الأردن أكبر تراجع في الأداء نسبة إلى أدائه السابق في المشاركة والفرص الاقتصادية.

ولم تساهم الإصلاحات الرامية إلى تحقيق المساواة في بعض بلدان المنطقة بالضرورة في إغلاق الفجوة بين الجنسين. فمثلاً، بالرغم من الإصلاحات الدستورية والقانونية التي أجرتها مصر في عام 2014، فإنها احتلّت المرتبة 136 من بين 145 بلداً في عام 2015، بعد أن كانت في المرتبة 125 في عام 2013. ويبين ذلك أن الفجوة بين الجنسين ستستمر في الاتساع إن لم تكن هناك آليات تعزيز مؤسسي مناسبة لتفعيل وتنفيذ الإصلاحات[11].

3. المشاركة في الحياة السياسية

في عام 2015، واصلت مشاركة المرأة في الحياة البرلمانية في المنطقة العربية مسارها المتنامي تدريجياً، فقد بلغت نسبة مقاعد البرلمان التي تشغلها المرأة 17.5 في المائة، بعد ان كانت 14 في المائة في العام السابق. وفي تونس والجزائر والسودان، تجاوز شغل المرأة مناصب صنع القرار هدف الحد الأدنى الدولي البالغ 30 في المائة الذي حدده إعلان ومنهاج عمل بيجين. مع ذلك، لا تزال المنطقة العربية ككل تسجل إحدى أدنى النسب في هذا المجال وهي أقل من المتوسط الدولي البالغ 22.5 في المائة.

وفي عام 2015، أضاف الجزائر إلى الدستور مادة بشأن موازنة التمثيل في المجالس المنتخبة. وفي عام 2011، أضيف إلى القانون الانتخابي في تونس بند متعلق بالمساواة بين الجنسين في الانتخابات يشترط على الأحزاب السياسية ترشيح عدد متساوٍ من الرجال والنساء.

وفي انتخابات السودان لعام 2015، حصلت النساء على 130 مقعداً في البرلمان، أو 30.5 في المائة من مجموع المقاعد. وباستثناء امرأتين مستقلتين، فإن جميع النساء اللاتي فزن في الانتخابات كن ضمن قوائم انتخابية قدمتها الأحزاب. ويمكن أن تعزى هذه النتيجة جزئياً إلى قانون الانتخابات الوطنية في السودان الذي يسمح للأحزاب السياسية التي تضم قوائمها الانتخابية أكثر من 4 في المائة من النساء المرشحات بترشيح نساء لمقاعد محجوزة.

وتواصل الإمارات العربية المتحدة العمل على دعم التمثيل السياسي للمرأة. ولكن في انتخابات عام 2015، لم تترشح سوى 78 امرأة فقط، بالمقارنة مع 85 في عام 2011. ومن بين أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، البالغ عددهم 40، هناك تسع نساء (22.5 في المائة)، واحدة منهن فقط انتخبت مباشرةً[12]. وتتولى المرأة في الإمارات العربية المتحدة حوالي 30 في المائة من مناصب صنع القرار، و10 في المائة من وظائف السلك الدبلوماسي، وتشغل أربعة مناصب وزارية، بالإضافة إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

وفي مصر، فازت المرأة في انتخابات عام 2015 بحوالي 15 في المائة من مقاعد البرلمان. وقد ضمت ثمانية أحزاب في قوائمها الانتخابية 100 امرأة، وترشحت 110 امرأة أخرى بصفة مستقلة. وفي المجموع، كان 8.2 في المائة من المرشحين من النساء[13]. وتضمن التشريعات الأخيرة تمثيل المرأة بنسبة 5 في المائة كحد أدنى (70 مقعداً) في مجلس يضم 568 ممثلاً منتخباً و28 يعينهم الرئيس.

الجدول 2-2 المرأة في البرلمانات الوطنية: مقارنة بين العامين 2015 و2016

البلد	1 كانون الثاني/يناير 2015				1 شباط/فبراير 2016			
	نظام المجلس الواحد أو نظام المجلسين				نظام المجلس الواحد أو نظام المجلسين			
	تاريخ الانتخابات	عدد المقاعد[أ]	عدد النساء	حصة المرأة بالنسبة المئوية	تاريخ الانتخابات	عدد المقاعد[أ]	عدد النساء	حصة المرأة بالنسبة المئوية
الأردن[ب]	1/2013	150	18	12	1/2013	150	18	12
الإمارات العربية المتحدة	9/2011	40	7	17.5	9/2011	40	9	22.5
البحرين	11/2014	40	3	7.5	11/2014	40	3	7.5
تونس[ب]	10/2014	217	68	31.3	10/2014	217	68	31.3
الجزائر[ب]	5/2012	462	146	31.6	5/2012	462	146	31.6
جزر القمر	12/2009	33	1	3	1/2015	33	1	3
الجمهورية العربية السورية	5/2012	250	31	12.4	5/2012	250	31	12.4
جيبوتي[ب]	2/2013	55	7	12.7	2/2013	55	7	12.7
السودان[ب]	4/2010	354	86	24.3	4/2015	426	130	30.5
العراق[ب]	4/2014	328	87	26.5	4/2014	328	87	26.5
عُمان	10/2011	84	1	1.2	10/2015	85	1	1.2
دولة فلسطين[ج]	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	7/2013	35	0	0	7/2013	35	0	0
الكويت	7/2013	65	1	1.5	7/2013	65	1	1.5
لبنان	6/2009	128	4	3.1	6/2009	128	4	3.1
ليبيا	6/2014	188	30	16	6/2014	188	30	16
مصر[ج]	-	-	-	-	10/2015	596	89	14.9
المغرب[ب]	11/2011	395	67	17	11/2011	395	67	17
المملكة العربية السعودية	1/2013	151	30	19.9	1/2013	151	30	19.9
موريتانيا	11/2013	147	37	25.2	11/2013	147	37	25.2
اليمن	4/2003	301	1	0.3	4/2003	300	0	0

المصدر: الاتحاد البرلماني الدولي، حصة المرأة في البرلمانات الوطنية في 1 كانون الثاني/يناير 2015 وفي 1 شباط/فبراير 2016.
www.ipu.org/wmn-e/arc/classif010115.htm; www.ipu.org/wmn-e/arc/classif010216.htm.

أ/ تشير هذه الأرقام إلى عدد المقاعد الحالية في البرلمان.

ب/ نظام حصص لتأمين عدد محدد من المقاعد في البرلمان للمرأة.

ج/ البيانات غير متوفرة أو لم يبلَّغ عنها بشكل منفصل.

وفي المملكة العربية السعودية، صوّتت المرأة لأول مرة في الانتخابات البلدية لعام 2015. وفي الكويت أصبح يحق للمرأة منذ عام 2006 الترشح للانتخابات البرلمانية. وفي المغرب، أضيفت إلى الدستور مادة بشأن تحقيق المساواة بين الجنسين.

ولكن لم تتحقق مكاسب للمرأة في الانتخابات الأخيرة جميعها التي جرت في المنطقة. ففي عُمان، لم تترشح سوى 20 امرأة في انتخابات عام 2015، مقابل 77 امرأة ترشحت في عام 2011، ولم تفز سوى مرشحة واحدة. وبالتالي تشكل المرأة 1.2 في المائة فقط من أعضاء البرلمان، وتتزايد الدعوات إلى اعتماد نظام الحصص الانتخابية.

ولا يطبق سوى عدد قليل من البلدان العربية نظام الحصص لضمان تمثيل المرأة، إذ يخصص للمرأة 10

الإطار 2-1 تعزيز المساواة بين الجنسين: من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة («تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات») مستمد من الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية الذي يستهدف تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ويجري تناول قضايا التنمية من حيث تأثيرها على المرأة كمؤشرات على التقدم المحرز في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة الأخرى (بما فيها تلك المتعلقة بالجوع والفقر والصحة والتعليم). وفي إطار الهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية، أحرز تقدم كبير في التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي، وخاصة في عُمان واليمن، إذ ارتفعت نسبة التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي بحوالي 5 في المائة في عُمان وبنسبة 7.9 في المائة في اليمن بين عامي 2005 و2014. وفي عُمان وموريتانيا، بلغت نسبة التحاق الإناث بالتعليم الابتدائي أكثر من 50 في المائة. وقد تمكنت معظم البلدان من ردم الفجوة بين الجنسين في التعليم الابتدائي بحلول عام 2015، باستثناءات مثل المغرب واليمن. كما أحرزت معظم بلدان المنطقة تقدماً كبيراً في المؤشرات السياسية المتعلقة بالمرأة، لكن العكس صحيح فيما يتعلق بمشاركة المرأة في القوى العاملة. والهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة أكثر شمولاً من الهدف السابق من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو يتضمن 9 غايات تبدأ من القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، إلى الاعتراف بالعمل المنزلي غير المدفوع، حتى ضمان تكافؤ فرص المشاركة في صنع القرار.

الشكل أ: نسبة الإناث إلى الذكور في التعليم الابتدائي

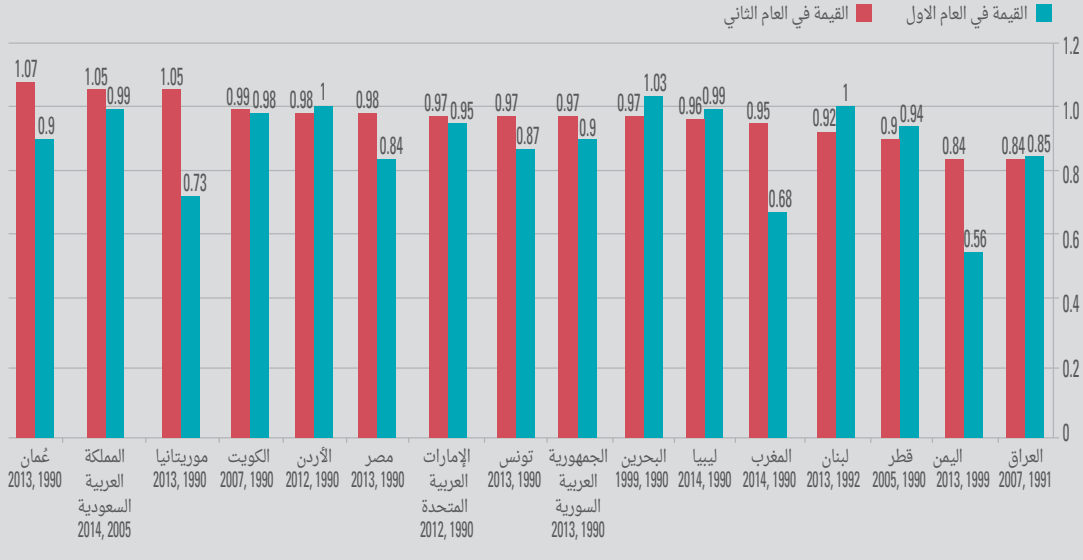

الشكل ب: حصة النساء من الوظائف المدفوعة الأجر في القطاع غير الزراعي في الدول العربية (بالنسبة المئوية)

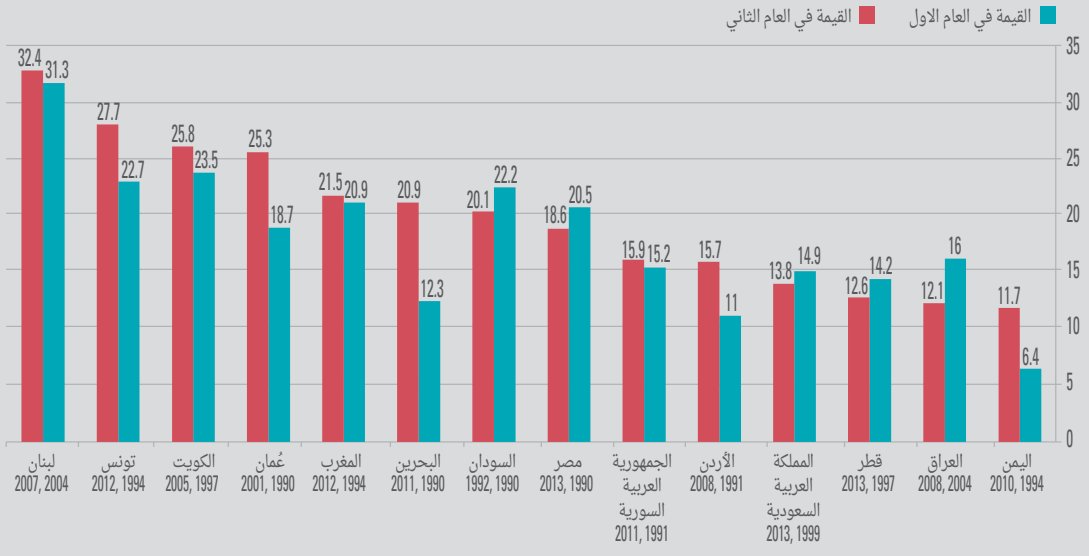

الشكل ج: نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (نظام المجلس الواحد أو نظام المجلسين - بالنسبة المئوية)

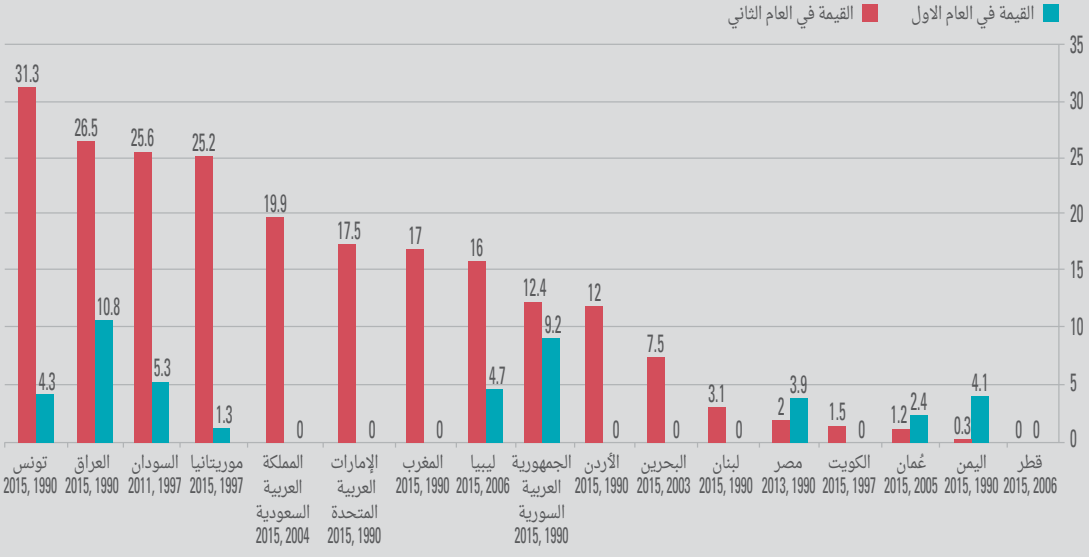

المصدر: United Nations Statistics Division, Millennium Development Goals Indicators: Country and Regional Progress Snapshots. http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Host.aspx?Content=Data/snapshots.htm.

وتواجه المنطقة مشاكل ناجمة عن النزاعات وقضايا حقوق الإنسان والسلام والأمن المتعلقة بها. والنمو السكاني، وتزايد أعداد الشباب، وارتفاع معدلات البطالة، والتوسع الحضري السريع، واكتظاظ المدن، وتدفق المهاجرين، والنقص في الأراضي الصالحة للزراعة والغذاء والمياه، كلها عوامل تؤثر على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية. والمساواة بين الجنسين حيوية الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة، بصرف النظر عن الأولويات السياساتية التي يحددها كل بلد. وتوفر أهداف التنمية المستدامة حوافز إضافية لجميع البلدان العربية لتحقيق المساواة بين الجنسين، وبالتالي حفز التنمية.

في المائة من مقاعد البرلمان في كل من الأردن ومصر، و20 في المائة في المملكة العربية السعودية، و30 في المائة في السودان. وفي مصر، يخصص للمرأة 25 في المائة من المقاعد في المجالس المحلية. وتخصص حصة للنساء في قوائم المرشحين في جيبوتي (10 في المائة)، والمغرب (15 في المائة)، والعراق (25 في المائة)، وتونس (50 في المائة)[14]. وقد ثبت حتى الآن أن نظام الحصص هو أكثر الأدوات فعالية لإشراك عدد أكبر من النساء في الهيئات المنتخبة[15].

أمّا المعلومات المتاحة عن مشاركة المرأة في المنطقة على مستوى البلديات، فمحدودة نسبياً.

4. ديناميات مشاركة الجنسين في سوق العمل

لم يقابل التقدم الكبير في التحاق الفتيات بالتعليم تقدم مماثل في سوق العمل. فلا تزال المرأة في المنطقة العربية تواجه عقبات كبيرة في الحصول على فرص عمل لائق. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لتوفير فرص عمل لائق وتحسين الحماية الاجتماعية للمرأة والاعتراف بأعمال الرعاية والأعمال الأسرية غير المدفوعة الأجر وتقليلها وإعادة توزيعها.

وطبقاً لبيانات البنك الدولي، في عام 2014، بلغ معدل مشاركة النساء في القوى العاملة 23.4 في المائة، بالمقارنة مع 75 في المائة للرجال[16]. وهذا المعدل هو الأدنى بين مناطق العالم، في حين يبلغ المتوسط العالمي 50 في المائة للنساء و76.7 في المائة للذكور. ولا تدل هذه الأرقام على أن المرأة العربية لا تعمل أو لا ترغب في العمل، فهي تنخرط في العمل في القطاع غير النظامي والأعمال المنزلية وأعمال الرعاية غير المدفوعة، التي لا تشملها الإحصاءات الرسمية[17]. ويتسم القطاع غير النظامي بظروف عمل سيئة وممارسات تنطوي على الإيذاء والعنف.

ومعدلات مشاركة المرأة في القوى العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي هي الأعلى نسبياً في المنطقة العربية، نظراً إلى العدد الكبير من العاملات المهاجرات في هذه البلدان. وبشكل عام، تتراجع مشاركة المرأة العربية بين عمر 25 و34 سنة (وهي الفئة العمرية الأكثر نشاطاً في المشاركة في العمل للمرأة وللرجل) وذلك بسبب عوامل اجتماعية، مثل الزواج وإنجاب الأطفال، تدفع النساء إلى الانسحاب من سوق العمل دون أن يعدن إلى الانخراط فيه من جديد[18]. وفي المنطقة العربية قوالب نمطية لتوزيع الوظائف والقطاعات المختلفة بين الجنسين، ما يحدو بالمرأة الى التركيز على بعض المهن التي تعتبر ملائمة لها أو مقبولة اجتماعياً. ففي بلدان مجلس التعاون الخليجي، تعمل النسبة الكبرى من النساء في قطاع التعليم، في حين يتركز عمل المرأة في بلدان المغرب والمشرق في قطاعي

الشكل 2-22 معدلات البطالة بين الذكور والإناث في المنطقة العربية، 2002-2013

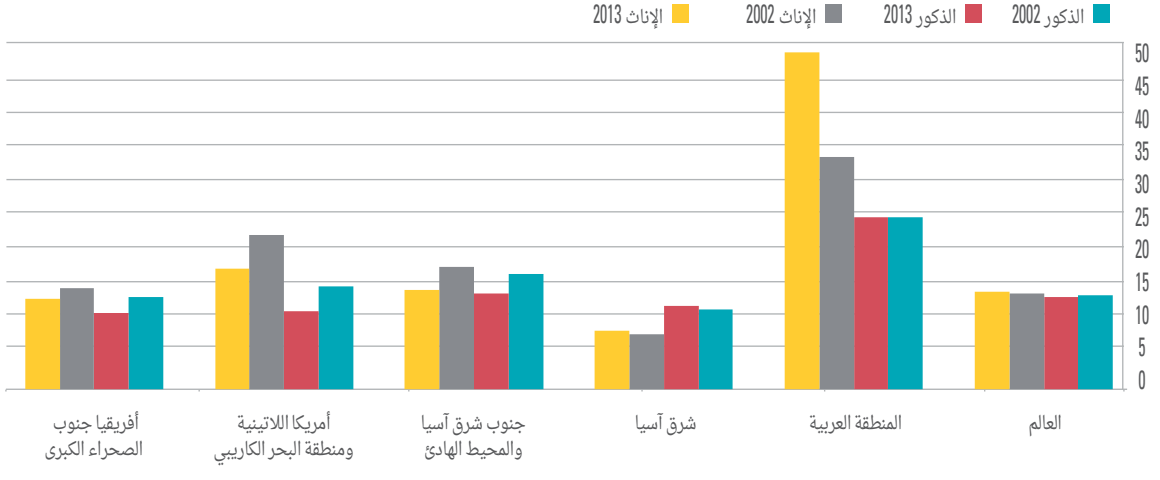

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل (الإصدار التاسع)./http://kilm.ilo.org/2015/install.

الشكل 2-23 معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (بلدان مختارة)

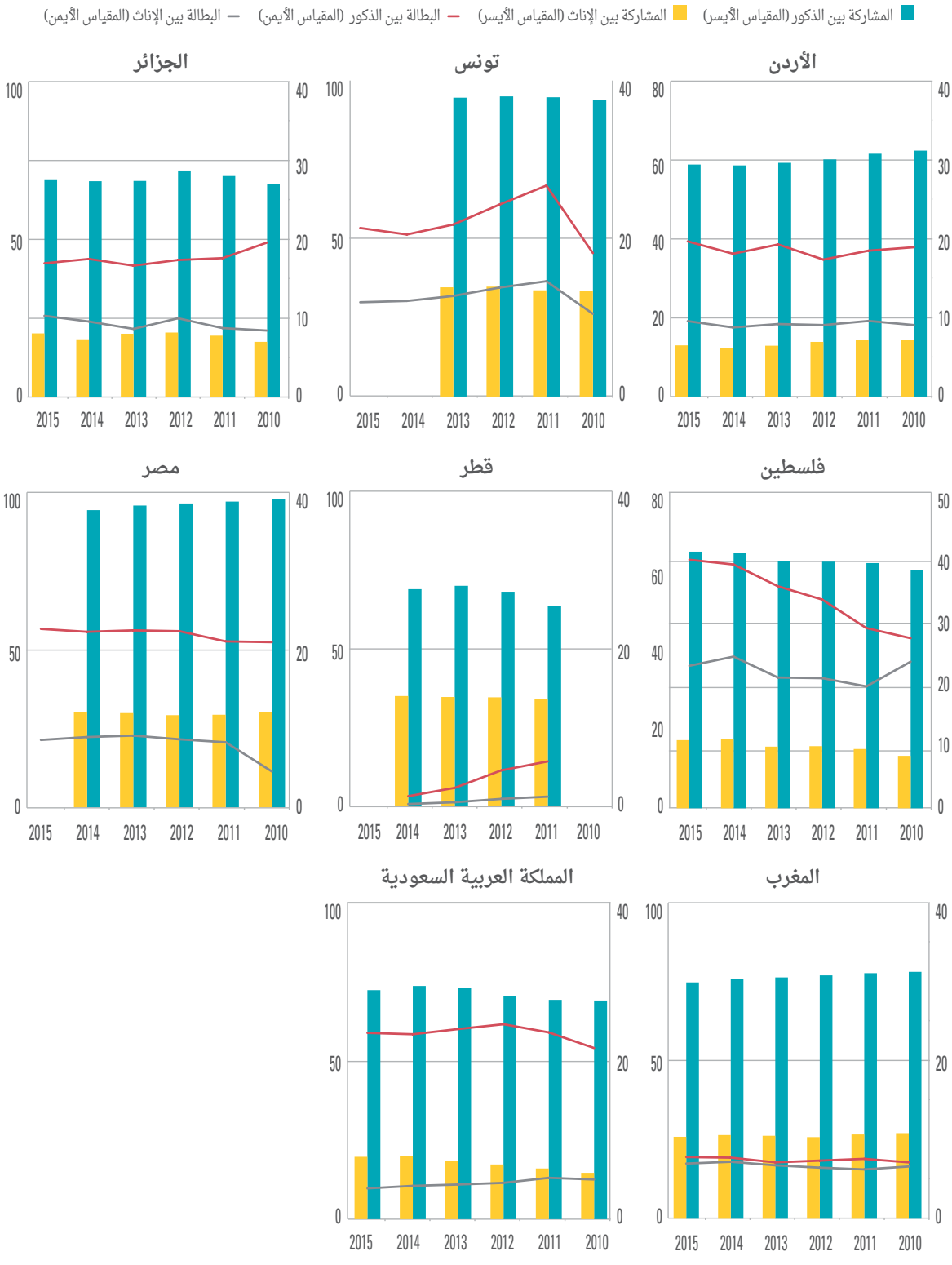

المصادر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات من الأجهزة الإحصائية الوطنية (يمكن الاطلاع على المرفق).

الزراعة والخدمات. أمّا الرجال فيعملون في جميع المهن تقريباً[19]. والقطاع العام مشغّل رئيسي للمرأة في المنطقة العربية، فهو يوفر استقراراً وظيفياً ويتميز بظروف جيدة نسبياً من حيث الأجور وساعات العمل، ما يتيح للمرأة تحقيق توازن بين العمل وبين أداء المسؤوليات الأسرية. وتشكل النساء ثلاثة أرباع موظفي القطاع العام في مصر، وحوالي النصف في المغرب والمملكة العربية السعودية[20].

ولا تزال المنطقة العربية تعاني أعلى معدلات البطالة بين الشباب في العالم، وقد بلغت هذه المعدلات ذروتها بين عامي 2008 و2014[21]، وكان ارتفاع البطالة من بين المحفزات الرئيسية للانتفاضات في بعض البلدان العربية منذ عام 2011. وقد أجرت الإسكوا دراسة بينت الرابط بين البطالة، لا سيما بين الشباب، وحدّة النزاع في المنطقة. ومع زيادة حدّة النزاعات وارتفاع معدلات البطالة، يزداد الترابط بين هذين العاملين[22]. وتسجل المنطقة أكبر تفاوت بين الجنسين في معدلات البطالة (الشكل 2-22). ويزداد الوضع سوءاً عند الشابات، إذ ارتفع معدل البطالة بينهن من 31.8 في المائة إلى 46.1 في المائة بين عامي 2002 و2013 (الشكل 2-22). ولا تزال الفجوة كبيرة بين الجنسين في المجالات الأخرى، كالأجور مثلاً. فلا تزال المرأة تتقاضى أجراً أقل من ذاك الذي يتقاضاه الرجل مقابل العمل نفسه. هكذا، تواجه المرأة العاملة ظروف عمل سيئة من حيث الأجور والحماية الاجتماعية والمزايا والاستحقاقات، وخاصة في القطاع الخاص.

وتؤكد البيانات الأخيرة من المنطقة أن البطالة ترتفع بين النساء والرجال في جميع أنحائها، مع بعض الاستثناءات مثل الجزائر وقطر (الشكل 2-23). كذلك ازداد خلال الأعوام الخمسة الماضية التفاوت بين الجنسين في معدلات البطالة في معظم البلدان العربية، باستثناءات مثل الجزائر وقطر والمغرب.

ومعدلات البطالة في قطر ملفتة للغاية؛ فهي متدنية وقد انخفضت بين الإناث انخفاضاً كبيراً بين عامي 2011 و2015. ويبلغ معدل المشاركة في القوى العاملة في قطر 68 في المائة للذكور و35 في المائة للإناث، ويبلغ معدل البطالة 1.02 في المائة للذكور و4.9 في المائة للإناث.

ويتناول الفصل الثالث من استراتيجية التنمية الوطنية القطرية أهمية تعزيز حقوق المرأة كعامل محفز للتنمية. ويحظر الدستور القطري التمييز بين الجنسين ويكرس الحق في الحرية الشخصية والعمل والتعليم. وينص قانون العمل لعام 2004 على أن «تمنح المرأة العاملة أجراً مساوياً لأجر الرجل عند قيامها بالعمل ذاته، وتتاح لها فرص التدريب والترقي ذاتها». ويحدد قانون إدارة الموارد البشرية لعام 2009 قواعد التعيين في وظائف القطاع العام والرواتب والبدلات والترقيات والإجازات دون تمييز بين الذكور والإناث، ويمنح المرأة العاملة استحقاقات وإجازات إضافية، كإجازة الأمومة ووقت رضاعة للأطفال المولودين حديثاً[23].

وفي فلسطين، يستنزف الاحتلال الإسرائيلي والاشتباكات المتواترة بين الفلسطينيين وقوات الأمن الإسرائيلية الاقتصاد ويؤدي إلى ارتفاع البطالة، لا سيما بين الشباب المتعلمين. وسيطرة سلطات الاحتلال على الموارد، والقيود المفروضة على حركة التنقل، ولا سيما في القطاع الخاص، كلها عوامل تؤدي إلى تفاقم أوضاع العمالة. وقد أفقرت هذه الظروف أيضاً القطاع الزراعي الذي عمل فيه خلال العقد الماضي حوالي 13 في المائة من السكان بشكل نظامي، ونسبة أكبر بكثير بشكل غير نظامي[24]. وفي حين ارتفع معدل مشاركة الذكور في القوى العاملة من 66.8 في المائة في عام 2010 إلى 71.9 في المائة في عام 2015، لا يزال معدل مشاركة الإناث منخفضاً جداً، إذ ارتفع من 14.7 في المائة في عام 2010 إلى 19.1 في المائة فقط في عام 2015. والعوائق الاجتماعية والثقافية والمؤسسية والقيود الإسرائيلية والمستويات العالية من العنف ضد المرأة الفلسطينية تحول كلها دونها والانخراط في سوق العمل.

وفي المملكة العربية السعودية انخفضت البطالة بين الذكور من 7.1 في المائة في عام 2010 إلى 5.5 في المائة في عام 2015. ولكن مع بلوغ البطالة بين الإناث 33.3 في المائة في عام 2015، لا تزال الفجوة بين الجنسين في معدلات البطالة إحدى أكبر هذه الفجوات على صعيد المنطقة. وقد كانت السياسات الرامية إلى تشجيع السعوديين على العمل أقل نجاحاً بين الإناث منها بين الذكور، وذلك لعدة أسباب منها أن صناعة النفط

تميل إلى عدم اجتذاب المرأة، والنقص في فرص العمل للنساء، ومعظمهن خريجات جامعيات في مجالي التعليم والعلوم الإنسانية. ومع ذلك، ارتفع معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة من 12.9 في المائة في عام 2010 إلى 17.4 في المائة في عام 2015. ويتمثل التحدي الأساسي الذي يواجهه سوق العمل في البلد في الاعتماد الشديد على غير السعوديين لملء الوظائف في القطاع الخاص، في حين يزداد تفضيل السعوديين أنفسهم للعمل في القطاع العام، ما يؤدي إلى ثغرات في المهارات والرواتب بين السعوديين وغير المواطنين. ويعمل البلد على معالجة تلك المسائل من خلال نظام حماية للأجور وبرامج ترمي إلى تشجيع توظيف المواطنين السعوديين وتحسين تنظيم وضع العمال الأجانب.

وفي مصر، فئتا الشباب وخريجي الجامعات هما الأكثر تضرراً من البطالة. ويتوقع أن يسوء الوضع في غياب سياسات واضحة لمعالجة الوضع الاقتصادي والسياسي المتدهور. ووفقاً لأحد المسوح، في عام 2012، انخرطت نسبة مذهلة من العمال الشباب في مصر، تبلغ 91.1 في المائة، في عمل غير نظامي[25]، ما يدلّ على المشاكل التي يواجهها الشباب المصريون، كضعف الحماية الاجتماعية والأجور المتدنية وغياب التأمين الصحي وساعات العمل الطويلة. ولا تزال المرأة تواجه صعوبات كبيرة في إيجاد فرص عمل لائق والحفاظ عليها. والفجوة كبيرة بين الجنسين في معدلات البطالة والمشاركة في سوق العمل. وفي أواخر عام 2014، ظهرت بوادر تحسّن شكلت بارقة أمل في تحسين سوق العمل.

وفي تونس، ارتفعت البطالة من 14.9 في المائة في عام 2010 إلى 17.55 في المائة في الربع الأخير من عام 2015. وتواجه المرأة صعوبات في الحصول على فرص عمل أكبر من الصعوبات التي يواجهها الرجل. وفي الأردن كذلك، ارتفعت البطالة في الفترة نفسها من 10.1 إلى 11.7 في المائة للذكور، ومن 20.8 إلى 23 في المائة للإناث. وفي حين ينخرط 60 في المائة من الرجال في سوق العمل، تبلغ نسبة مشاركة النساء 13.3 في المائة فقط.

وفي المغرب، تراجعت الفجوة بين الجنسين في البطالة إلى حوالي 1 في المائة في عام 2015. لكن معدل مشاركة الإناث في سوق العمل لا يزال منخفضاً، إذ يبلغ 24.8 في المائة، بالمقارنة مع 71.5 في المائة للذكور.

وقد زادت النزاعات والنزوح الوضع سوءاً للمرأة، التي تضطر بشكل متزايد إلى العمل في القطاع غير النظامي مع ارتفاع عدد الأسر المعيشية التي ترأسها امرأة. وقد تضرر كل من الأردن وتونس ولبنان ومصر من الآثار غير المباشرة للنزاعات في الجمهورية العربية

الشكل 2-24 معدلات البطالة حسب مستوى التعليم (وفقاً لآخر البيانات المتوفرة)

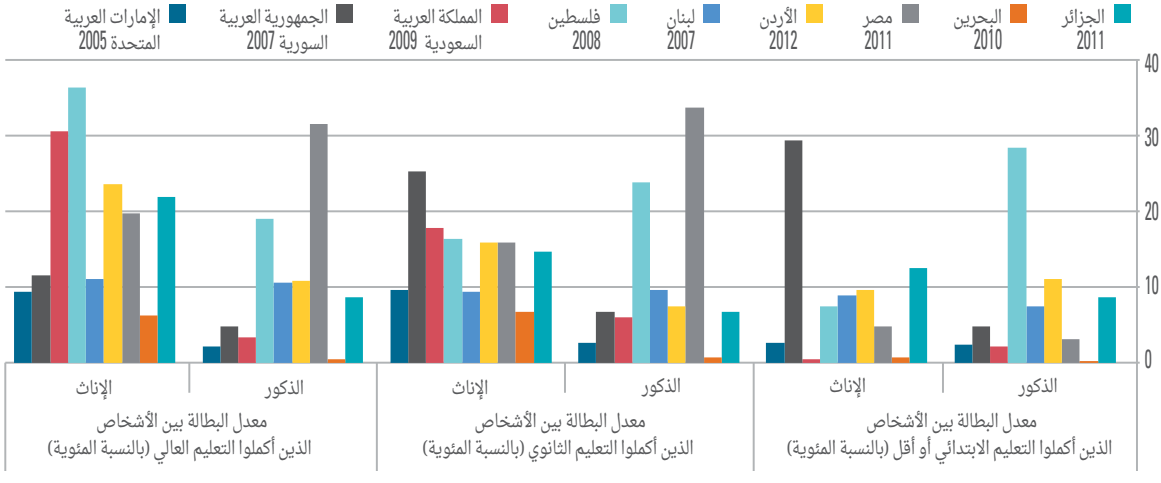

المصدر: منظمة العمل الدولية، المؤشرات الرئيسية لسوق العمل، الإصدار التاسع (يمكن الاطلاع على الشكل 2-22).

السورية وليبيا. وسيتناول الفصل الثالث من هذا المسح بالتفصيل آثار النزاعات على تلك البلدان.

وهناك في المنطقة فائض في اليد العاملة على جميع مستويات التعليم (الشكل 2-24) وفجوة بين الجنسين في معدلات البطالة بصرف النظر عن مستوى التعليم (الابتدائي والثانوي والعالي). وكقاعدة عامة، كلما ارتفع المستوى التعليمي، ارتفع معدل البطالة، لا سيما بين الإناث. وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن معدل البطالة في المملكة العربية السعودية في عام 2009 بلغ 0.5 في المائة بين الإناث اللاتي أكملن التعليم الابتدائي فقط أو مستوى تعليمياً أقل، مقارنةً مع 18 في المائة بين من أكملن التعليم الثانوي، و31 في المائة بين من أكملن التعليم العالي (الشكل 2-24). ومعدلات البطالة بين ذوي مستوى التعليم الابتدائي أو أقل في الإمارات العربية المتحدة والبحرين ومصر أقل منها في البلدان الأخرى في المنطقة، وذلك بسبب غلبة القطاع الزراعي على اقتصاداتها.

وهذا الوضع بشكل عام نموذجي في البلدان التي لا تواكب فيها نظم التعليم والتدريب المهارات التي يحتاجها الاقتصاد وقطاعات النمو الواعدة. فالخريجون غير المطلعين جيداً على متطلبات سوق العمل في بلدانهم، ينتهون بمؤهلات تعليمية غير ملائمة لاحتياجات السوق، ما يصعّب محاولاتهم الأولى لدخول سوق العمل. ووفقاً لأحد مؤشرات منظمة العمل الدولية، أثّر عدم التوافق في الميت هذا على 41 في المائة من الخريجين و27 في المائة من الخريجات في مصر في عام 2012[26]، وعلى 7 في المائة من الخريجين و31 في المائة من الخريجات في تونس في عام 2013. وتختار معظم الإناث في المنطقة العربية البرامج الأكاديمية الموجهة إلى العلوم الاجتماعية وإدارة الأعمال والحقوق، لكن هناك فائض في عدد الخريجين في هذه المجالات.

5. العمل المنزلي

بدأت هجرة العمال المنزليين، لا سيما من آسيا وأفريقيا، إلى المنطقة العربية في أوائل سبعينات القرن العشرين بعد الفورة النفطية التي خبرتها بصورة رئيسية بلدان مجلس التعاون الخليجي[27]. وبين عامي 2009 و2013،

الجدول 2-3 عدد العمال المنزليين ونسبتهم من مجموع العاملين، حسب النوع الاجتماعي (وفقاً لآخر البيانات المتوفرة)

		عدد العمال المنزليين		النسبة المئوية للعمال المنزليين من العمال المهاجرين	
البلد/الإقليم	العام	الإناث	الذكور	الإناث	الذكور
الأردن	2009	4,400	1,700	2.2	0.2
الإمارات العربية المتحدة	2008	146,100	90,500	42.4	6.0
البحرين	2009	4,855	28,000	42.2	5.8
الضفة الغربية وقطاع غزة	2008	200	300	0.2	0.1
العراق	2008	3,500	6,200	0.2	0.1
عُمان	2009	69,300	25,300	59.3	2.8
قطر	2009	48,100	32,200	38.9	2.8
الكويت	2005	151,100	95,000	53.3	11.3
المملكة العربية السعودية	2009	507,900	276,600	47.1	3.9
اليمن	2006/2005	8,100	15,200	2.5	0.4

المصدر: ILO (2013). Domestic Workers Across the World: Global and National Statistics and the Extent of Legal Protection. www.ilo.org/travail/Whatsnew/WCMS_173363/lang--en/index.htm2013.

كانت قطر والمملكة العربية السعودية الوجهتان الأساسيتان للعمّال المهاجرين السريلانكيين[28]. وتشير بيانات رسمية أصدرتها سري لانكا في عام 2013 إلى أن 22 في المائة من المهاجرين الذكور و35 في المائة من المهاجرات الإناث قصدوا المملكة العربية السعودية للعمل، وأن أكثر من 40 في المائة من هؤلاء عملوا في الخدمة المنزلية.

ويتمتع العمال المنزليون من الفلبين ونيبال بشكل عام بمستوى تعليمي أعلى بالمقارنة مع العمال القادمين من بلدان أخرى، ويتقنون عادةً لغة أجنبية كالإنكليزية أو الفرنسية. ولذا يرتفع الطلب على هذه الفئة من اليد العاملة في بعض البلدان العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة[29]. ومعظم العمال المنزليين المهاجرين هم من الإناث.

وفي العديد من البلدان العربية، الاستعانة بعامل منزلي إشارة إلى المنزلة الاجتماعية للأسرة. ويجتذب العمل المنزلي المهاجرين، ولا سيما النساء منهم، لأنه يوفر أجوراً أعلى من تلك التي يتقاضونها في بلدانهم الأم. ويستخدم العمال المال الذي يجنونه لإعالة أسرهم في بلدانهم أو لشراء الممتلكات أو تسديد الديون[30].

وطبقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، بلغ عدد العمال المنزليين في المنطقة العربية حوالي 2.1 مليون شخص في عام 2010، أي ضعف ما كان عليه في عام 1995. وتبلغ نسبة العمال المنزليين 5.6 في المائة من إجمالي اليد العاملة في المنطقة[31]. وترتفع هذه النسبة أكثر في بلدان مجلس التعاون الخليجي: 32 في المائة في الكويت، و31.5 في المائة في عُمان، و25.5 في المائة في المملكة العربية السعودية، و24.2 في المائة في الإمارات العربية المتحدة. ويفوق عدد العاملات المنزليات بكثير عدد العمال المنزلين الذكور في جميع هذه الحالات. ومع ذلك، فإن عدد الذكور العاملين في الخدمة المنزلية في المنطقة العربية أعلى بكثير مما في المناطق الأخرى. فمثلاً، في عام 2009، بلغ عدد العمال المنزليين الذكور في المملكة العربية السعودية 276,600 عامل، يعملون عادة كسائقين وبستانيين. وتجدر ملاحظة أن العمل المنزلي يشكل نسبة كبيرة من مجموع اليد العاملة من النساء في بلدان مجلس التعاون الخليجي: عُمان (59 في المائة)؛ الكويت (53 في المائة)؛ المملكة العربية السعودية (47 في المائة). ويعمل حوالي ثلث العاملات مقابل أجر في المنطقة في المنازل، ما يشير إلى ارتفاع الطلب على هذه الخدمات وإلى تدني نسبة العاملات إلى مجموع السكان، لا سيما في بلدان مجلس التعاون الخليجي[32].

وفي الإمارات العربية المتحدة، تستخدم كل أسرة في المتوسط ثلاثة عمال منزليين[33]. وفي الكويت، يعتبر أمراً عادياً أن يعمل في كل أسر معيشية عامل منزلي واحد على الأقل[34]. وفي عام 2013، قدّر أن 296,000 شخص من غير المواطنين يعملون في أسر معيشية في الكويت[35]. وفي المملكة العربية السعودية، بلغ عدد العمال المنزليين في عام 2013 حوالي 900,000 شخص، أكثر من نصفهم نساء.

ومن الصعب العثور على بيانات شاملة وحديثة عن توزيع اليد العاملة بين المواطنين وغير المواطنين في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية. وعلاوة على ذلك، المرأة العاملة في الخدمة المنزلية معزولة في المنازل التي تعمل فيها، وقد لا تشملها دائماً البيانات الرسمية[36].

وقد اتخذت بعض البلدان العربية إجراءات لحماية العمال المنزليين من خلال معالجة قضايا مثل دفع الأجور في آنها، والضمان الاجتماعي، والحد الأدنى للأجور، وتسوية نزاعات العمل، والضمان الصحي[37]. ففي الأردن، مثلاً، اعتمدت في عام 2012 قوانين جديدة حُدد بموجبها الحد الأقصى ليوم العمل للعمال المنزليين بثماني ساعات، ونصت على أن بوسعهم مغادرة المنزل خارج ساعات العمل دون الحصول على إذن المستخدِم[38]. وفي عام 2015، أصدرت الكويت القانون رقم 68، الذي يمنح العمال المنزليين حقوقاً عمالية قابلة للتنفيذ، ومنها التمتع بيوم راحة في الأسبوع، وإجازة سنوية مدفوعة الأجر مدتها 30 يوماً، وساعات عمل لا تتجاوز 12 ساعة يومياً تتخللها فترات راحة[39].

وقد أطلق «حوار أبو ظبي»، الذي ضم دول مسار كولومبو البالغ عددها 11 دولة[40]، من جهة، وبلدان

مجلس التعاون الخليجي واليمن من جهة أخرى، لبحث مبادرات ترمي إلى ممارسات وسياسات تضمن مصالح بلدان المنشأ وبلدان المقصد وتحسن رفاه العمال المتعاقدين المؤقتين، بمن فيهم العمال المنزليون[41].

وقد تواصل الكثير من البلدان العربية وعقد اتفاقات مع بلدان المنشأ في مجال التعاون الثنائي والإقليمي والعالمي بشأن الهجرة. وأجريت مثل هذه المحادثات بين الإمارات العربية المتحدة والفلبين (2007) وإثيوبيا (2012)، ولبنان والفلبين (2012)، والأردن والفلبين (2012)، والمملكة العربية السعودية وكل من إندونيسيا وبنغلاديش وسري لانكا والفلبين وفييت نام بين عامي 2013 و2015.

وتعتمد معظم البلدان العربية الأخرى على اتفاقات تعاقدية لتنظيم العلاقة بين أرباب العمل والعمال المنزليين. ومع أن هذه العقود توفر بعض الحماية للعمال، إلاّ أنها تكون عادةً عقوداً موحدة لا تمنح العامل أي قدرة تفاوضية أو صفة قانونية لإنفاذ حقوقه، ما يعطي رب العمل قدراً من السيطرة أكبر. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مشاكل عدة مثل العنف المنزلي وسوء المعاملة.

ومن الضروري تعزيز تشريعات العمل وترسيخها بما يراعي احتياجات العمال المنزليين وحقوقهم، ويضمن فرض الجزاءات في حال عدم الامتثال لها. ومن التحديات الأخرى المطروحة رصد إنفاذ هذه القوانين والاتفاقات الثنائية/الدولية ذات الصلة. وتدعو الغاية 4-5 من الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة إلى «الاعتراف بأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والعمل المنزلي وتقديرها من خلال توفير الخدمات العامة والبنى التحتية ووضع سياسات الحماية الاجتماعية وتعزيز تقاسم المسؤولية داخل الأسرة المعيشية والعائلة، حسبما يكون ذلك مناسباً على الصعيد الوطني».

وتُعد المبادرات المتخذة حتى الآن، رغم ضعف إنفاذها في الكثير من الأحيان، خطوة فعالة في الاتجاه الصحيح. وعندما تنفذ هذه المبادرات وترصد بشكل كامل، فإنها قد تشجع المواطنين العاطلين عن العمل على التفكير في ممارسة هذا النوع من العمل.

دال- ملاحظات ختامية

تواجه المنطقة العربية تحديات اجتماعية واقتصادية متزايدة. فتراجع عائدات النفط قد يضعف وضع المالية العامة لبلدان مجلس التعاون الخليجي ويؤثر على موازين مدفوعاتها. ومع ذلك، لا يتوقع أن يواجه نمو الطلب المحلي قيوداً مالية أو خارجية. ولا تزال حوافز المشاركة في الأعمال التجارية وثقة المستهلكين ضعيفة، ولكن يتوقع أن تخبر بلدان مجلس التعاون الخليجي نمواً مطرداً في الطلب المحلي خلال العامين المقبلين، جزئياً نتيجة النمو السريع للاقتصاد الهندي. وتواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي تحديات تتعلق بكيفية تنويع اقتصاداتها. وتشير سلسلة التدابير التي اتخذتها هذه البلدان، بما فيها التدابير الإصلاحية في مجال تقديم معونات الدعم، إلى جدية الجهود المبذولة للتعامل مع انخفاض أسعار النفط. ويتوقع أن تحرز الحكومات تقدماً في مجال ضبط أوضاع المالية العامة بما يتيح لها التعامل مع «الوضع العادي الجديد» المتمثل بانخفاض عائدات النفط.

أمّا البلدان العربية الأخرى فقد استفادت من انخفاض أسعار السلع الأساسية، بما فيها الغذاء والطاقة، ولكن بهامش أقل بكثير ممّا كان متوقعاً. فالتحسن الطفيف في الموازين التجارية قابله تدفق ضعيف لرأس المال الأجنبي الوارد بسبب تغير السياسة النقدية للولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، ازداد بشكل عام ضيق ميزان المدفوعات، إذ اشتدت صعوبة تمويل العجز في الحساب الجاري. وسيشكل تدهور ظروف موازين المدفوعات عائقاً رئيسياً أمام النمو الاقتصادي في عام 2016 في بلدان المشرق وبلدان المغرب وأقل البلدان العربية نمواً. وتشكّل النزاعات في الجمهورية العربية السورية والعراق وفلسطين وليبيا واليمن قيوداً إضافية على النمو. كما أن ظروف ميزان المدفوعات الأضيق تعيق نمو الطلب المحلي وتؤثر سلباً على مستويات المعيشة، ما لم تقدم مساعدة خارجية فعالة. ويتوقع أن تزداد حاجة هذه المناطق إلى المساعدة الخارجية في عام 2016.

وعلى الرغم من الإصلاحات في بعض البلدان، تدل المؤشرات على أن النساء في المنطقة العربية أكثر حرماناً من النساء في المناطق الأخرى اقتصادياً

وسياسياً واجتماعياً. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والتحصيل التعليمي بين النساء، لا تزال معدلات البطالة مرتفعة، لا سيما بين الشابات. وقد بلغ متوسط النمو الاقتصادي الإقليمي 0.9 في المائة في عام 2015، لكنه ليس كافياً لاستيعاب التزايد السريع في اليد العاملة المتوفرة ولتفادي أزمة بطالة محتملة بين الذكور والإناث، والشباب منهم ومنهن بشكل خاص. وتشير تقديرات البنك الدولي، إلى أن الفجوة بين الجنسين في ريادة الأعمال والمشاركة في القوى العاملة ستؤدي في عام 2016 إلى خسائر في الإيرادات تقدّر بحوالي 25 في المائة[42].

ومنذ بدء الانتفاضات في عام 2011، تراجع تمثيل المرأة في المؤسسات السياسية مثل البرلمانات. ويبقى إنفاذ نظام الحصص الوسيلة الأكثر فعالية لزيادة مشاركة المرأة وتمثيلها في عمليات صنع القرار.

ولا يزال الطريق إلى المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية طويلاً، ولكن تحقق الكثير حتى اليوم. فقد صادقت معظم البلدان العربية على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واعتمد إعلان ومنهاج عمل بيجين[43]، وهي تعمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325[44]. وفي عام 2015، اتفقت البلدان العربية على وضع المساواة بين الجنسين في صلب خططها الإنمائية في إطار أهداف التنمية المستدامة. واتخذت معظمها إصلاحات قانونية لتحسين وضع المرأة، والقضاء على التمييز ضدها وحمايتها من العنف القائم على النوع الاجتماعي. ففي لبنان، مثلاً، أقر في عام 2014 قانون يتيح للمرأة اللجوء إلى المحاكم في حالات العنف الأسري؛ وهناك تشريعات مشابهة في تونس والمغرب. وفي عام 2016، سنت الجزائر قانوناً يعاقب على أفعال التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة[45].

توفر الإرادة السياسية والقدرات المؤسسية والمشاركة الفعالةمع المجتمع المدني كلها شروط لازمة لتنفيذ السياسات والإصلاحات والتدابير الرامية إلى الحيلولة دون نشوب النزاعات.

3. خمسة أعوام من الانتفاضات وتداعياتها على البلدان العربية

ألف- مقدّمة

في عام 2011، انتفض المواطنون في عدد من البلدان العربية مطالبين بالمشاركة في الحكومة وبمساءلة الحكام. وعُرفت هذه الموجة من الانتفاضات التي أثارتها محدودية فرص المشاركة في الحياة السياسية وسوء التوزيع العادل للمكاسب الاقتصادية بل انعدامه، بالربيع العربي. وهذه الانتفاضات هي الأحدث من بين سلسلة الانتفاضات التي شهدتها المنطقة منذ سبعينات القرن الماضي. وقد انتهى بعضها بإرساء الديمقراطية، والبعض الآخر باستبدال نخبة حاكمة بنخبة أخرى.

يعتبر المحللون الاقتصاديون أن للتغيّر في النظام السياسي أثر إيجابي طويل المدى على النمو والعمل واستقرار الاقتصاد الكلي. فتغيّر النظام، ولو لم يؤدّ إلى إرساء الديمقراطية، يمكن أن يسهم في تحسّن النمو على المدى الطويل. وليس الأثر مباشراً كما يمكن أن تكون الفترة الانتقالية بين نظامين محفوفة بالمشاكل. وخلص بعض المحللين إلى أن النمو ينخفض بنحو 11 نقطة مئوية خلال فترة انتقالية تستمر عاماً أو عامين، إذا ما أثمرت، وبنسبة 7 نقاط مئوية إذا ما لم تثمر[1].

لم تتبع عملية الانتقال السياسي الجارية حالياً في المنطقة العربية هذا النمط. وتحوّل الزخم الإيجابي الذي اتسمت به انطلاقة الانتفاضات إلى فوضى وانعدام أمن، وإلى حرب في الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن. وكانت بلدان أخرى، مثل فلسطين المحتلة، متأثرة بالفعل بدرجات متفاوتة بالنزاعات قبل عام 2011. كما أنّ العديد من البلدان تعاني من الآثار الجانبية للنزاعات. فقد تراكمت خسارة البلدان المتضررة بصورة مباشرة أو غير مباشرة من النزاع منذ عام 2011 لتصل إلى 613.8 مليار دولار مقابل توقعات ما قبل النزاع. وسيثبط استمرار القتال الاستثمار الأجنبي والفرص التجارية فتطال تداعياته التوازن في الاقتصاد الكلي وتؤثر عليه سلباً.

ولم تتطرق الأدبيات الحديثة عن النزاعات كفايةً إلى دراسة أثر النزاع على متغيرّات الاقتصاد الكلي على مستوى المنطقة العربية ولم تتضمن تحليلاً معمّقاً للأثر على البلدان المجاورة. ويهدف القسم الأول من هذا الفصل إلى قياس الأثر الكلي الاجتماعي الاقتصادي للأحداث الجارية في المنطقة في السنوات الخمس منذ بدء الانتفاضات في تونس في عام 2011، ومن ثم إلى دراسات الحالة المحددة لتونس والجمهورية العربية السورية ولبنان.

ويتناول الجزء الثاني الخسائر الاقتصادية والبشرية الجسيمة للحرب الأهلية في الجمهورية العربية السورية وآثارها على لبنان. ثم ينتقل التحليل إلى تونس التي تواجه عواقب المرحلة الانتقالية، والتداعيات التي أصابتها جراء الحرب الأهلية في ليبيا. ويختتم بدراسة الآثار الاجتماعية الاقتصادية للاحتلال في فلسطين. وتستند هذه التحاليل إلى بيانات مستمدّة من دراسات الحالة وتقديرات من الأبحاث المتوفرة عن النزاعات. ويخلص البحث إلى مجموعة من خيارات السياسات العامة للتخفيف من آثار النزاعات.

باء- أثر التغيّر السياسي على الأداء الاقتصادي

1. الصلة بين النزاع والتنمية الاقتصادية

يمكن أن يكون التقلب الاقتصادي سبباً لحالات عدم الاستقرار والتحوّل، كما يمكن أن يكون نتيجة لها. والتعثر في التنمية يمكن أن يكون سبباً للنزاع ونتيجة له[2]. فللنزاع تأثير مزدوج على أي بلد، وهو يعيق مسار النمو، ويحول دون عودته إلى ما كان عليه في السابق، طويلاً بعد انتهاء النزاع. وتواجه

النظم غير الشرعية معارضة مستمرة، فتنفق من موارد الدولة على حفظ النظام، ما يفوق بكثير الموارد المتبقية للإنفاق على الحماية الاجتماعية والبنى التحتية وسائر الأولويات. فحتى سنة واحدة من النزاع تؤدي إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح بين 1 و2 في المائة[3].

وتترتب على الحروب الأهلية تكاليف كبيرة من جراء تدمير رأس المال المادي أو نقله، ونزوح رأس المال البشري. ولا يعود رأس المال بسرعة إلى مستويات ما قبل النزاع بسبب ما يخلّفه من تداعيات تحتاج إزالتها إلى وقت طويل حتى بعد انتهائه. وتأثير النزاعات لا يقتصر على خفض مستوى الناتج المحلي الإجمالي فحسب، بل يتعدّاه إلى الحد من معدل النمو. ومن الدراسات ما يشير إلى أن الحروب الأهلية تخفّض من معدلات النمو السنوي بنسبة 2.2 في المائة، جراء تدمير مخزون رأس المال وانخفاض مستويات الإنتاج. وفي الأعوام التي تلي الحرب القصيرة، تبقى معدلات النمو منخفضة (وتعزى نسبة 2.1 في المائة من الخسائر إلى عبء الحرب وتعثر حل المشاكل التي أدت إليها). ولكن في الأعوام التي تلي حرباً طويلة، ويتوفر لرأس المال خلالها الوقت الكافي للتكيّف مع مستويات منخفضة جديدة، تكون معدّلات النمو في الواقع أعلى[4]. وبالتالي هناك مكاسب محتملة كبيرة من إنهاء الحروب الطويلة، ولذلك انعكاسات على النزاع في الجمهورية العربية السورية. والاقتراض لتمويل الحروب يزيد من أعباء الديون على كاهل البلدان بعد انتهاء الحروب[5]. وتتأثر خمسة قطاعات بوجه خاص بالنزاع وهي البناء والتصنيع والنقل والتوزيع والتمويل. ومن ناحية أخرى يمكن أن تزيد حصة زراعة الكفاف من الناتج المحلي الإجمالي، إذ يهرب رأس المال المتحرك من مناطق النزاع، فيترك الاقتصاد المحلي في حالة اعتماد متزايد على السلع الأساسية الأولية[6].

لقد لوحظ تأثير التغيّرات السياسية على النمو في حقبات زمنية وفي مجموعة متنوعة من السياقات. فمسار النمو في أي بلد في وقت عدم الاستقرار السياسي يتخذ شكل «منحنى J"[7] وتؤدي حالة التحوّل السياسي أو النزاع إلى تراجع فوري في النمو الاقتصادي، لكنه سرعان ما يعود إلى توازن جديد فوق ما كان عليه قبل التغيّر. ويُستدل من التوسّع في هذه النظرية أن الفترات الطويلة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تليها انتكاسة في المكاسب أو عدم مساواة، حقيقية أو مفترضة، في الفرص، تؤجج النزعات الثورية. لذلك ما ينشأ من اضطرابات ليس نتيجة لحالة الفقر أو لسوء الظروف المعيشية، بل نتيجة للشعور بالإقصاء أو الخوف من خسارة الثروات[8]. وخلال هذه الفترة من عدم

الشكل 3-1 معدل النمو الاقتصادي خلال المرحلة الانتقالية السياسية في إسبانيا والبرتغال (بالنسبة المئوية)

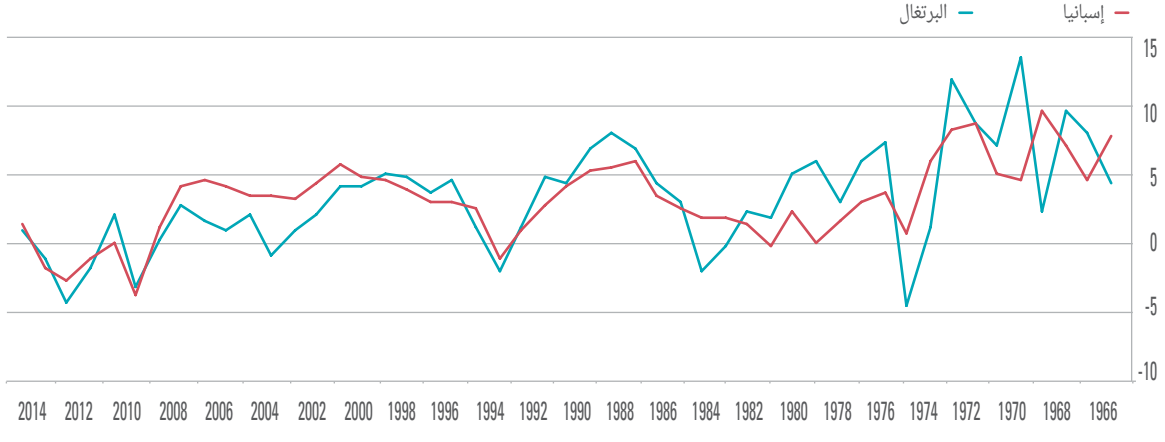

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية في العالم. http://data.worldbank.org/products/wdi (استُرجعت في آذار/مارس 2016).

الاستقرار، يتراجع النمو قبل أن يعود إلى مساره السابق أو يتجاوزه، وبالتالي يتخذ شكل المنحنى J.

وقد تناولت الإسكوا بالتحليل آثار النزاع وعدم الاستقرار السياسي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واستنتجت من التحليل الانحداري أن زيادة بنسبة 1 في المائة في عدد الوفيات بسبب المعارك في بلدان النزاع تؤدي إلى انخفاض حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السنة اللاحقة بنسبة 0.0296 في المائة[9]. وهناك علاقات ترابط سلبية أيضاً فيما يتعلق بسنوات التعليم والحوكمة.

وتؤثر النزاعات والاضطرابات السياسية على البلدان المجاورة والاستقرار الإقليمي. وتبين إحدى الدراسات التي تناولت تأثير النزاعات على البلدان المجاورة، من خلال محددات قياس رأس المال البشري ورأس المال المادي ونمو العمالة وتوقف التحول، أن الحروب الأهلية بين عامي 1961 و1995 أوقعت خسائر بنسبة 85 في المائة في الأجل القصير و31 في المائة في الأجل الطويل في متوسط النمو في البلدان المتضررة، وتسببت في تداعيات في الأجلين القصير والطويل على البلدان المجاورة[10]. وللمتغيّرات المغفلة التي يُحتمل أن تؤجج الاضطرابات والنزاعات (مثل انعدام المساواة والتوترات العرقية والدينية، وانعدام الصوت والمساءلة) تداعيات اقتصادية واجتماعية أيضاً.

2. الصلة بين التنمية الاقتصادية والنزاعات في مناطق أخرى

تثبُت فرضية المنحنى J في العديد من المناطق التي مرت بتغيير سياسي منذ السبعينات من القرن الماضي. في البرتغال، شهد العام الذي تلى ثورة Carnation في عام 1974 نمواً سالباً في الناتج المحلي الإجمالي نسبته -4.3 في المائة. ومع عودة الديمقراطية في عام 1976، انتعش النمو إلى 6.9 في المائة (الشكل 3-1). وفي إسبانيا، هبط النمو إلى ما يقارب الصفر في عام 1975، قبل أن يعود ويسجل انتعاشاً طفيفاً في السنة التالية. وينعكس الانتقال الأكثر تدرجاً إلى الديمقراطية في إسبانيا في الوقت الذي استغرقه تحسّن مستوى النمو.

شهدت المرحلة الانتقالية من الشيوعية في أوروبا الشرقية والوسطى بين عامي 1989 و1999 فترات من الركود الاقتصادي العميق والطويل مع اختلال اقتصادي وتعطل في حركة التجارة وقد صاحبها ارتفاع أو ارتفاع شديد في معدلات التضخم مع وصول الأسعار إلى مستويات السوق ولجوء الحكومات إلى إجراءات نقدية لتمويل العجز المالي

الشكل 3-2 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في اقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق (بالنسبة المئوية)

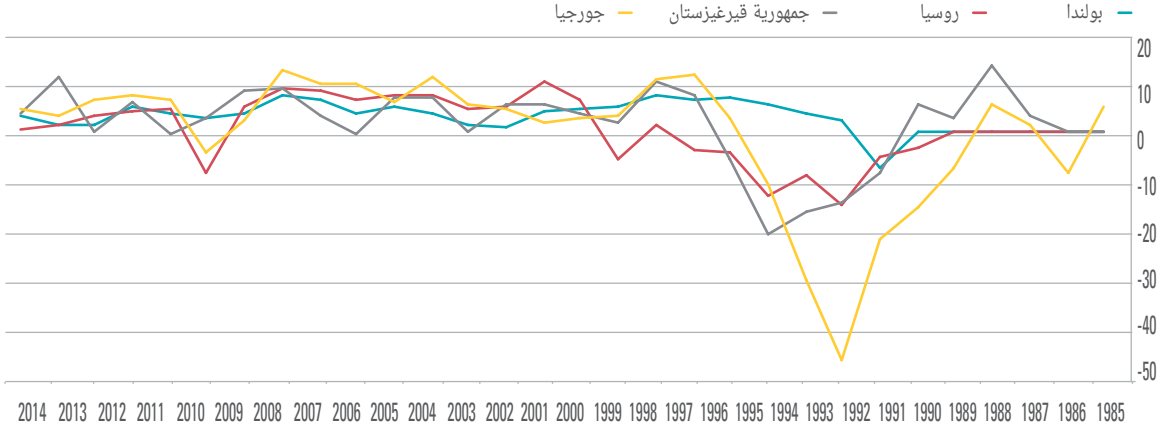

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية في العالم. http://data.worldbank.org/products/wdi (استُرجعت في 30 آذار/مارس 2016).

المتفاقم[11]. غير أن تلك البلدان تمكنت من السيطرة على العجز المالي والتضخم. وخلافاً لأنماط النمو المضطربة والمتباعدة في التسعينات، كانت أنماط النمو في أوائل ومنتصف سنوات الألفية متقاربة القوة، نتيجة لسياسات تثبيت الاقتصاد الكلي، وارتفاع أسعار صادرات الطاقة، ما دفع متوسط النمو في المنطقة إلى 6 في المائة.

ويظهر الشكل 3-2 انخفاض النمو والإنفاق في بعض بلدان الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية، حيث شهدت البلدان ركوداً بدرجات متفاوتة، من أوائل حتى منتصف التسعينيات، ثم انتعاشاً ونمواً في فترة لاحقة. وبعد الحرب المدمرة والاستقلال في أوائل التسعينات، انتعشت البوسنة والهرسك لتحقق نمواً بلغت نسبته 89 و34 في المائة في عامي 1996 و1997 على الترتيب.

وتأكيداً على الآثار غير المباشرة لعدم اليقين السياسي والنزاع، أظهرت دراسة عن أوروبا الشرقية بين عامي 1989 و1994 أن اعتماد مؤشر افتراضي لـ «التوتر الإقليمي» خفّض متوسط معدل النمو السنوي على مدى السنوات الخمس بنسبة 9 في المائة[12].

الشكل 3-3 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في بلدان النزاعات منذ عام 2011

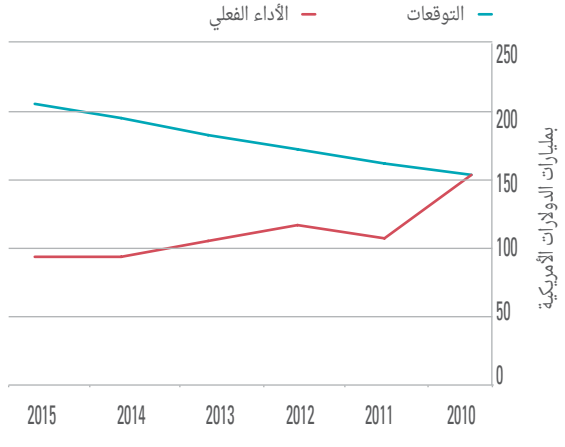

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (2008-2014).
ملاحظة: بيانات الناتج المحلي الإجمالي للجمهورية العربية السورية، مأخوذة من حسابات الأجندة الوطنية لمستقبل سورية (NAFS, 2016).

وتظهر حالة الأرجنتين وشيلي تقلبات متقطعة بين ارتفاع وهبوط في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقود الماضية، متراوحة بين نمو بأكثر من 10 في المائة وانكماش بأكثر من 10 في المائة. ومن أسباب هذه التقلبات الحادة ارتفاعاً أو هبوطاً أزمة الانتقال السياسي، ثم استعادة النظام والديمقراطية. وأدت المرحلة الانتقالية في شيلي (1972-1973) والأرجنتين (1975-1976؛ 1982) إلى هبوط فوري في الناتج المحلي الإجمالي تلاه انتعاش.

جيم- لمحة عامة عن تداعيات «الربيع العربي» الاقتصادية والاجتماعية

أحد الدروس من هذه النتائج أنه على الرغم من الانخفاض الحاد في الناتج المحلي الإجمالي وغيره من مؤشرات الاقتصاد الكلي، لم تخلُ مرحلة الاضطرابات السياسية من سوابق لانتعاش في النمو بلغ معدلات تفوق مستويات ما قبل الأزمة. غير أن التحولات السياسية في المنطقة العربية عموماً لم تؤدِ إلى انتعاش في النمو. ومن خصوصيات المنطقة أن التحوّلات السياسية لم تدعمها إصلاحات لمعالجة القضايا التي أشعلت الاضطراب في المقام الأول[13]. وعلاوة على ذلك، تحوّلت الاضطرابات السياسية في بعض البلدان إلى نزاعات مسلحة. وهذا يضع المنطقة العربية في وضع صعب خاص عندما يتعلق الأمر في التخطيط لأهداف التنمية المستدامة والعمل على تحقيقها.

1. اعتبارات الاقتصاد الكلي

للتمكن من تحديد الإمكانات الاقتصادية المهدورة بفعل النزاعات، أجريت مقارنة بين التوقعات الاقتصادية ما قبل النزاعات وأداء المنطقة العربية في الواقع. وتتناول هذه المقارنة: (1) البلدان التي كانت في حالة نزاع قبل عام 2011[14]؛ و(2) البلدان التي هي في حالة نزاع مستمر منذ عام 2011[15]؛ و(3) البلدان المجاورة المتضررة من النزاعات ما بعد عام 2011[16]. وفي محاولة لفهم ما كان يمكن أن يؤول له الحال لو لم تكن هناك أزمات، تتناول المقارنة توقعات صندوق النقد

الشكل 3-4 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان المتضررة من النزاعات

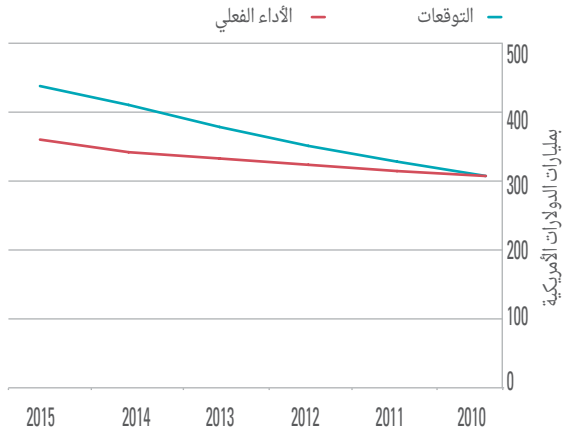

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (2008-2014).

الشكل 3-5 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي شهدت نزاعات قبل عام 2011

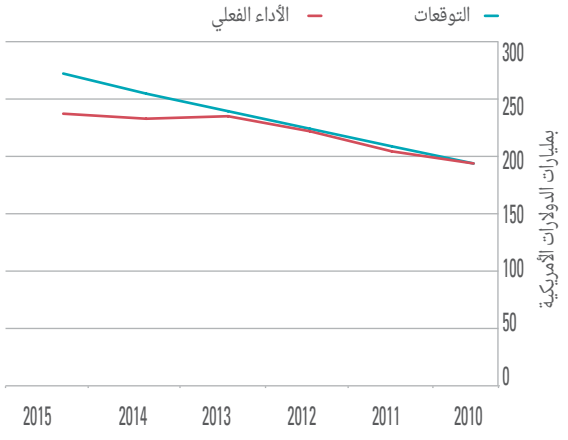

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (2008-2014).

الدولي والحكومات في عام 2010 والأداء الفعلي حتى أواخر عام 2015.

(أ) النمو

تتضح من الأداء المحقق في النمو مقابل التوقعات آثار أزمات شتى، من نزاع وعدم يقين سياسي في المنطقة، وارتفاع وانخفاض في أسعار النفط، وركود اقتصادي عالمي. ويظهر الشكل 3-3 الفارق بين التوقعات والأداء الفعلي في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان التي بدأت تشهد نزاعات بعد عام 2011، الذي كان كبيراً بالفعل بحلول عام 2011 وظل يكبر حتى عام 2015.

وفي حالة البلدان المتضررة من النزاعات المجاورة و/أو الاضطرابات السياسية المحلية، يبدو الفارق صغيراً ولكنه يتزايد بين المتوقع والمنجز من النمو في الناتج المحلي الإجمالي (الشكل 3-4). وشهدت البلدان التي تعاني من النزاعات منذ عام 2011 والبلدان المتضررة من التداعيات غير المباشرة تراجعاً في الأداء الصافي التراكمي للناتج المحلي الإجمالي قدره 613.8 مليار دولار منذ عام 2011، أي ما يعادل 6 في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بين عامي 2011 و2015.

الشكل 3-6 مجموع الناتج المحلي الإجمالي في بلدان مجلس التعاون الخليجي

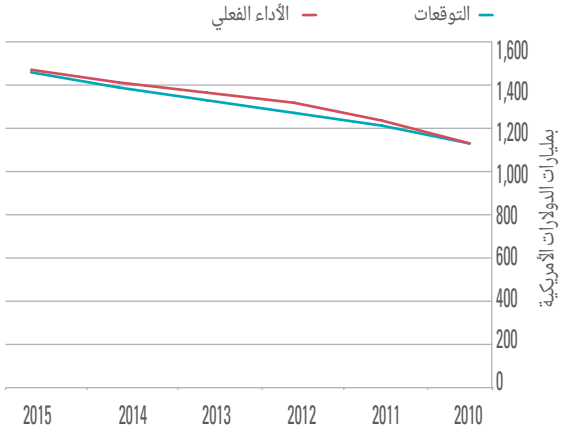

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (2008-2014).
ملاحظة: بيانات البحرين وعُمان مأخوذة من وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست.

ولأغراض المقارنة مع بلدان أخرى بهدف تبيان آثار الانتفاضات في المنطقة العربية، يلاحظ أن الأرقام في البلدان التي كانت تشهد نزاعات قبل عام 2011، وبلدان مجلس التعاون الخليجي، إما قاربت التوقعات أو تجاوزتها (الشكل 3-5 والشكل 3-6).

الشكل 3-7 المكاسب والخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي حسب البلد

المصدر: تقديرات الإسكوا.

الشكل 3-8 ميزان المالية العامة في بلدان النزاعات منذ عام 2011

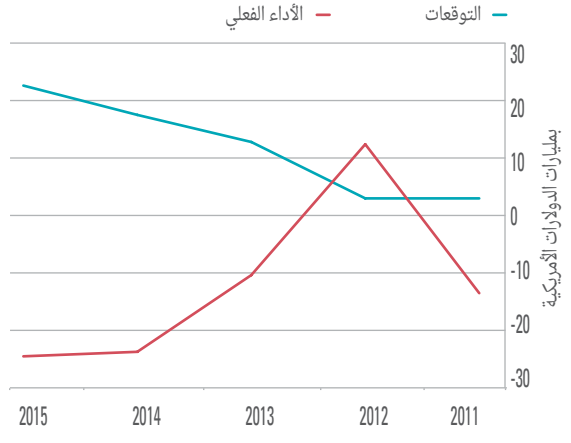

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (2008-2014).
ملاحظة: بيانات الجمهورية العربية السورية مستندة إلى توقعات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست (EIU, 2011).

الشكل 3-9 ميزان المالية العامة في البلدان المتضررة من النزاعات

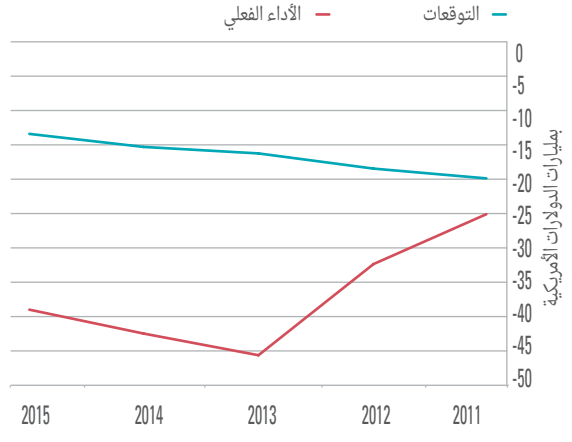

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (2008-2014).

وعموماً تشهد البلدان العربية التي تمر بنزاعات الاتجاه الانحداري الأول لمنحنى J في استجابة الناتج المحلي الإجمالي للأزمة (الشكل 3-7). ويلاحظ تركز البلدان المتأثرة بالنزاعات بين البلدان الضعيفة الأداء، والبلدان المنتجة للنفط ضمن البلدان القوية الأداء، على الرغم من مراوحة وانخفاض أسعار النفط العالمية في العامين الماضيين.

(ب) ميزان المالية العامة

أدّت الاحتياجات من النفقات التي فاقت المتوقع خلال النزاعات، مقترنة بانخفاض الإيرادات من جراء ركود النشاط الاقتصادي، إلى تفاقم ميزان المالية العامة في بلدان النزاعات منذ عام 2011 (الشكل 3-8). وقد نتج الارتفاع الحاد في ميزان المالية العامة المحقق في عام

2012 من عودة ليبيا إلى إنتاج النفط عقب القتال الذي دار في عام 2011.

كما تدهور وضع ميزان المالية العامة في البلدان المتضررة من النزاعات بسبب الحاجة المستجدة في معالجة تداعيات الأزمات (الشكل 3-9). وعموماً، شهدت بلدان النزاعات منذ عام 2011 والبلدان التي تعاني من تداعياتها غير المباشرة قصوراً في وضع ميزان المالية العامة بلغت قيمته 243.1 مليار دولار، فاق المتوقع بنحو 217.9 مليار دولار.

وعانت البلدان التي كانت تشهد نزاعات قبل عام 2011 من أوجه قصور كبير في الموازنة، فبلغ العجز التراكمي 43.7 مليار دولار منذ عام 2011. وقبل عام 2011، كان المتوقع تسجيل فوائض في الموازنة.

وأخيراً، ألحق انخفاض أسعار النفط ضرراً فادحاً بميزان المالية العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي (الشكل 3-10).

الشكل 3-10 ميزان المالية العامة في بلدان مجلس التعاون الخليجي

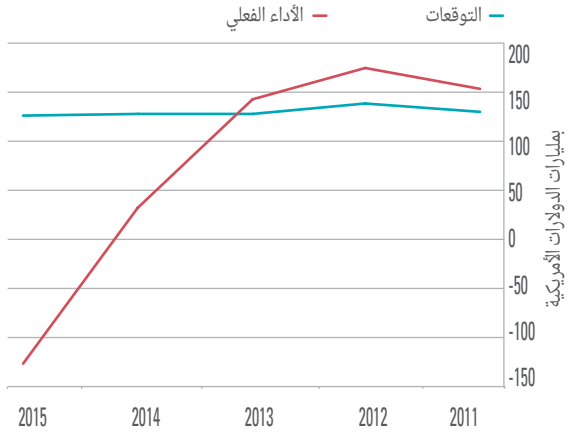

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (2008-2014).

(ج) الديون

لا بدّ من ملاحظة أخيرة على صعيد الاقتصادي الكلي، تتعلق بارتفاع الديون في بعض بلدان النزاعات. يستلزم استخدام منهجيات مختلفة لجمع بيانات الديون في مختلف أنحاء المنطقة العربية تحليلاً لكل بلد على حدة. وتختلف أرقام الديون الوطنية، سواء كانت من المادة الرابعة أم من بيانات وحدة البحوث الاقتصادية، من حيث القيمة الصافية أو الإجمالية أو

الشكل 3-11 مستويات الديون حسب البلد

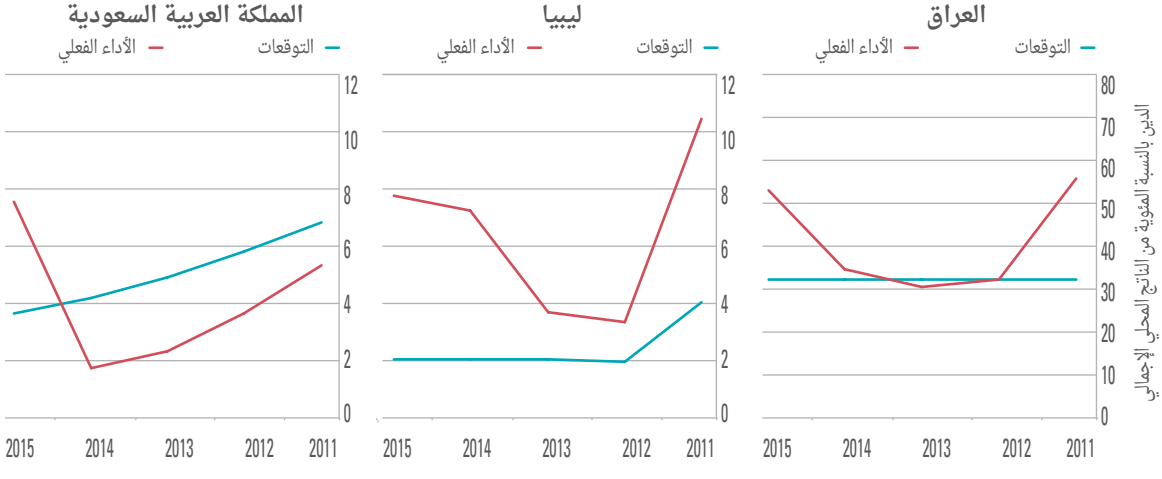

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (2008-2014).
ملاحظة: أرقام الديون هي إجمالي الدين الحكومي للعراق، وصافي الدين العام لليبيا، ومجموع الدين الداخلي للمملكة العربية السعودية.

الشكل 3-12 مستويات الديون حسب البلد

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي (2008-2014).
ملاحظة: يستخدم مصطلح «إجمالي الدين الحكومي» في بيانات صندوق النقد الدولي، في حين يستخدم مصطلح «الدين العام» في بيانات وحدة البحوث الاقتصادية التابعة لمجلة ذي إيكونوميست.

المحلية أو الخارجية. ومع صعوبة مقارنة أرقام الديون بين مختلف البلدان، يلاحظ اختلاف في اتجاهات مختلف أشكال الديون في البلدان التي تشهد نزاعات والبلدان المتضررة منها.

ففي العراق وليبيا، ساعد ارتفاع أسعار النفط في خفض الدين من مستويات التأثر بالنزاعات في عام 2011 إلى مستويات تعادل أو تتجاوز توقعات سابقة بحلول عام 2013 (الشكل 3-11). غير أن الديون عادت وارتفعت من عام 2014 فصاعداً على أثر انخفاض أسعار النفط العالمية والعودة إلى حالة عدم اليقين في البلدين. وكان لانخفاض الريع النفطي أثر مماثل في المملكة العربية السعودية.

أما للبلدان الأخرى التي تشهد نزاعات أو المتضررة من النزاعات، فالنتائج مختلطة (الشكل 3-12). وكان وضع لبنان أفضل مما كان متوقعاً من حيث إجمالي الدين الحكومي (أو العام)، ولكن طغى على ذلك الدين الخارجي، في دليل على مدى الاعتماد على التمويل الخارجي. وفي حالة الجمهورية العربية السورية، كان

الشكل 3-13 نسبة الصادرات الإقليمية من إجمالي الصادرات حسب البلد

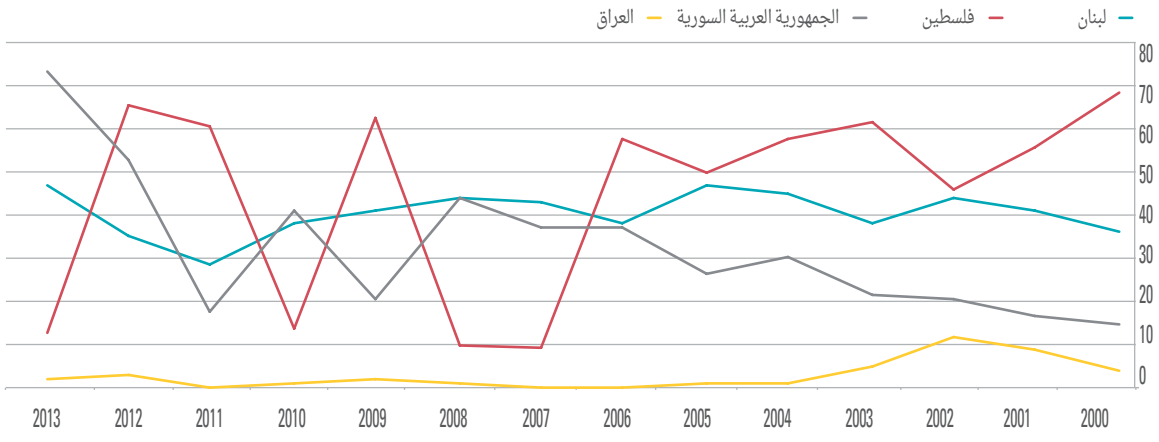

المصدر: حسابات الإسكوا، بالاستناد إلى *Assessing Arab Economic Integration – Towards the Arab Customs Union* ESCWA (2015). E/ESCWA/EDID/2015/4. https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/assessing-arab-economic-integration.pdf.

الشكل 3-14 حصة التجارة غير النفطية من إجمالي المبادلات التجارية، 2014

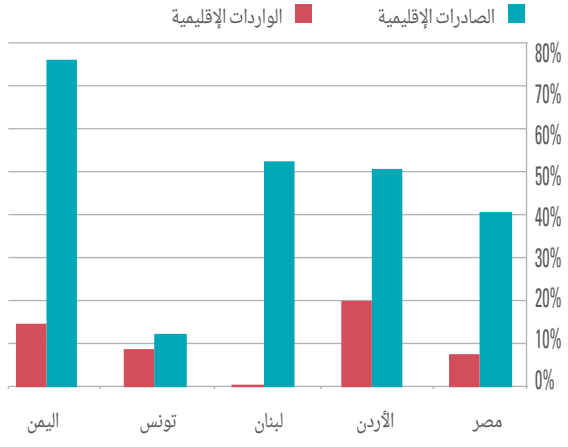

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى البنك الدولي، قاعدة بيانات حلول التكامل التجاري. http://wits. worldbank.org/ (استرجعت في 21 آذار/مارس 2016).

الدين الحكومي الفعلي قريباً من التوقعات، ربما لأسباب قد تكون منها كثرة الصعوبات التي تواجه عملية الاقتراض في أوقات النزاع. غير أن الديون الخارجية كانت أعلى بكثير من المتوقع.

وسيؤثر وضع تحصيل الإيرادات أثناء النزاع وكذلك نسبة المساعدة الخارجية المقدمة على شكل منح أو قروض، تأثيراً بالغاً على توصيات السياسة العامة بشأن كيفية تمويل إعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

(د) التكامل الإقليمي والتجارة والنزاع

على الرغم من تعدد المبادرات الرامية إلى تعزيز التكامل الإقليمي، مثل مجلس التعاون الخليجي واتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والاتحاد الجمركي العربي، لا تزال المنطقة أقل تكاملاً بكثير من مناطق أخرى، مثل رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، والاتحاد الأفريقي، ومنطقة السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي في أمريكا اللاتينية. وعموماً تربط العلاقات في التجارة والاستثمار والهجرة البلدان العربية في شمال أفريقيا مع الاتحاد الأوروبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتربط بلدان المشرق مع الاتحاد الأوروبي وتركيا. وعلاقات الشراكة مع جهات أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية والصين تقدم للبلدان العربية من الفرص ما يفوق المتاح لها من العلاقات مع الجوار.

فالنزاعات تحول دون إحراز تقدم على مسار التكامل، وفي واقع الأمر تقوّض ما أحرز في الماضي، ما يؤدي إلى تفكك الروابط التجارية والاقتصادية في البلدان وفيما بينها. ويبدو التراجع واضحاً في حركة الصادرات خلال فترات عدم الاستقرار، كما حدث في ليبيا (2011

و2013)، والسودان (2011-2012)، واليمن (2011 و2015)[17]. ومن شبه المستحيل تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بالكامل والمضي في تنفيذ الاتحاد الجمركي بينما يغرق العديد من بلدان المنطقة في النزاعات. وما يزيد الأوضاع سوءاً الانقسامات السياسية في أنحاء المنطقة التي تغذي النزاعات والأزمات. وتشكّل حصة التجارة الإقليمية العربية جزءاً صغيراً من مجموع المبادلات التجارية في المنطقة (بما في ذلك النفط)[18]. غير أن التجارة الإقليمية بين البلدان المتجاورة تتزايد أهمية في وضع بلدان النزاعات، مثل الجمهورية العربية السورية (الشكل 3-13). وإذا نحينا جانباً الصناعات البترولية، يلاحظ أن الصادرات بين البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان العربية الأخرى تشكل جزءاً كبيراً من مجموع التجارة، غير أن الواردات من المنطقة لا تزال محدودة (الشكل 3-14).

وعطلت النزاعات مشاريع البنية التحتية الإقليمية. ويعبر العديد من خطوط أنابيب الغاز وشبكات الكهرباء الجمهورية العربية السورية إلى لبنان وتركيا للتصدير. وتضررت السياحة، إذ انخفض عدد السياح الوافدين ليس فقط إلى البلدان التي هي في حالة حرب، بل أيضاً إلى البلدان المجاورة. وبين عامي 2012 و2013، تراجعت حركة السياحة في الأردن ولبنان ومصر والمملكة العربية السعودية[19]، كما تقلصت التحويلات المالية التي يرسلها العاملون في بعض البلدان مثل العراق وليبيا. وأجبر 100,000 من المصريين، مثلاً، على العودة إلى مصر بسبب النزاع في ليبيا[20].

2. التداعيات الاجتماعية

(أ) تشريد السكان

لم يشهد العالم منذ الحرب العالمية الثانية حركة نزوح قسري بهذا الحجم وعلى هذا النطاق، بسبب النزاع والاضطهاد. وقد تجاوز العدد 60 مليون نازح في كانون الأول/ديسمبر 2015، وفقاً لأرقام مكتب مفوّض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين[21]. ففي الجمهورية العربية السورية وحدها 6.6 مليون شخص من النازحين داخل البلد و4.8 من النازحين إلى خارجه[22].

وقد ارتفع عدد اللاجئين في العالم بين نهاية عام 2014 ونهاية عام 2015 وفقاً للمفوضية العليا لشؤون اللاجئين بنسبة 12.2 في المائة، وهي زيادة للبلدان العربية حصة كبيرة فيها (الجدول 3-1). ومع 5.2 مليون لاجئ إضافي سجلتهم الأونروا[23]، بقيت المنطقة العربية المصدر الأكبر للاجئين. ومن حيث بلدان المقصد شهدت أوروبا خلال تلك الفترة أكبر ارتفاع في أعداد اللاجئين الوافدين إذ ارتفع عددهم بنسبة 43 في المائة[24]. وقد يكون الرقم أكبر من ذلك مع مواصلة عبور عدد كبير من الأشخاص البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا وقد لا ينعكس في سجلات المفوضية العليا لشؤون اللاجئين.

وتستضيف تركيا من اللاجئين (2.7 مليون من السوريين) أكثر من أي بلد في العالم. ويستضيف لبنان، حيث يشكل اللاجئون حوالي ربع مجموع السكان،

الجدول 3-1 السكان اللاجئون حسب المنطقة، 2015

المنطقة	مجموع اللاجئين (نهاية 2014)	مجموع اللاجئين (نهاية 2015)	النسبة المئوية للتغيُّر
آسيا والمحيط الهادئ	4,257,839	4,262,995	0.1
أفريقيا	4,445,977	5,211,282	17.2
الأمريكيتان	467,883	453,214	3.1-
أوروبا	540,185	594,370	10.1
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	4,539,626	5,441,985	19.0
المجموع	14,380,094	16,121,427	12.2

المصادر: UNHCR (2015a), "World at war - global trends: forced displacement in 2014, p. 53. Geneva, June; UNHCR (2016a), Global trends: forced displacement in 2015, p. 65, annex table 2. Geneva.

ملاحظة: الأرقام المتعلقة بأفريقيا لا تشمل شمال أفريقيا.

الجدول 3-2 اللاجئون في المنطقة العربية حسب بلد المنشأ ووجهة اللجوء

البلد	مجموع اللاجئين والذين هم في حالات لجوء		النازحون داخلياً، ومنهم الذين يحصلون على مساعدة المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وحمايتها، والسكان الذين هم في حالات نزوح في الداخل
	بلد المنشأ	وجهة اللجوء	النازحون داخلياً
الأردن	1,767	664,102	
تونس	1,484	824	
الجمهورية العربية السورية	4,837,134	149,200	7,632,500
السودان	640,919	356,191	2,342,979
العراق	377,747	288,035	3,962,142
دولة فلسطين	97,241		
لبنان	4,329	1,172,388	
ليبيا	4,317	27,948	434,869
مصر	16,105	226,344	
المغرب	1,559	2,144	
اليمن	5,832	263,047	2,500,000

المصادر: UNHCR (2016), Syria regional refugee response, http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php (استُرجعت في 29 آذار/مارس 2016)؛ UNHCR (2015), *Mid-Year Trends 2015*, Geneva; Internal Displacement Monitoring Centre, www.internal-displacement.org/middle-east-and-north-africa/yemen/figures (استُرجعت في 29 آذار/مارس 2016).

أكبر عدد من اللاجئين لكل فرد. وكانت ألمانيا البلد الذي تلقى أكبر عدد من طلبات اللجوء (159,000) في النصف الأول من عام 2015. وبين نيسان/أبريل 2011 وكانون الأول/ديسمبر 2015، بلغ عدد طلبات اللجوء إلى أوروبا المقدمة من السوريين 897,645 طلباً، وجهة معظمها صربيا وألمانيا فقد سجلتا معاً 59 في المائة من مجموع الطلبات. وسجلت الدانمرك وهنغاريا وهولندا والسويد والنمسا مجتمعة 29 في المائة، والبلدان المتبقية 12 في المائة[25].

وترد في الجدول 3-2 أعداد اللاجئين العرب حسب بلد المنشأ ووجهة اللجوء، والأرقام مذهلة من مختلف أنحاء المنطقة، وخصوصاً من الجمهورية العربية السورية. وفي اليمن، قارب عدد النازحين داخلياً 2.5 مليون في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2015. وفي ليبيا، تضاعف عدد النازحين داخلياً تقريباً، إذ ارتفع من 230,000 إلى 434,000 في عام 2015[26]. وتشير إحصاءات الإسكوا ومنظمة الهجرة الدولية، إلى أن 137,631 من اللاجئين والنازحين وصلوا إلى أوروبا عن طريق البحر من ليبيا في عام 2014، وقضى حوالي 1,700 شخص في محاولة يائسة للعبور في الربع الأول من عام 2015[27].

ويؤثر النزوح على بلد المنشأ وبلد المقصد وعلى النازحين. والكثير من بلدان المنطقة هي في الوقت نفسه بلد المنشأ والمقصد للاجئين، وتختلف مجموعات المهاجرين في المنطقة حسب أسباب الهجرة ودوافعها[28].

(1) الآثار على بلدان المقصد

تواجه بلدان المقصد تحديات وفرصاً، تختلف حسب كيفية تعاطي كل بلد، بمختلف خصائصه، ومنها حجم السكان والثروة، والسمات الديمغرافية، وتوفر خدمات الدعم، مع أحوال اللاجئين الاجتماعية-الاقتصادية وحاجاتهم. ومعظم البلدان المضيفة في المنطقة هي من البلدان النامية القليلة الموارد. وهذا يعني أن استضافتها للاجئين يشكّل عبئاً كبيراً على الحكومات والجهات المانحة والمجتمعات المحلية. ومع تزايد أعداد الوافدين،

أصبح توفير المرافق العامة والمسكان والخدمات الأخرى، للمواطنين واللاجئين أكثر صعوبة. وللإسكان المؤقت أو مخيمات اللجوء تأثير سلبي على النظم الإيكولوجية والبيئة المحلية في البلدان المضيفة.

ويجلب اللاجئون المنافسة إلى سوق العمل المحلية، فتنخفض الأجور، ولا سيما في الاقتصاد غير النظامي، وتزداد البطالة في صفوف القوى العاملة المحلية، ويتصاعد التوتر بين اللاجئين والسكان المحليين. غير أن العمال الجدد يأتون بمهارات وأفكار جديدة، يمكن أن تساعد على تحفيز الابتكار وريادة المشاريع، وسد النواقص في سوق العمل المحلية. وينبغي لصانعي السياسات في بلدان المقصد إعطاء الأولوية لاستيعاب العمال في إطار الحرص على توفير فرص العمل للمواطنين. ومن الضروري إدارة الهجرة الدولية بطرق تتيح جني أفضل النتائج الممكنة من حركة الهجرة العالمية وحركة اللاجئين[29].

(2) الآثار على بلدان المنشأ

لنزوح أصحاب الأعمال والمهنيين من ذوي المهارات العالية وأفراد الأسر تأثير يضر بالاقتصاد والذاكرة المؤسسية في بلدان المنشأ، وقد يفاقم الأزمة التي كانت السبب الأول للهجرة إلى الخارج. وعندما تطول الحرب، يصعب على اللاجئين العودة إلى بلدهم، حيث تنقص الاحتياجات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي، فكيف بالأحرى فرص العمل اللائق. وتواجه البلدان التي تعتمد كثيراً على التحويلات المالية صعوبة في استيعاب العائدين. وقد أدت عودة آلاف المصريين الذين كانوا يعملون في ليبيا إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية في مصر ووجّهت ضربة قاسية إلى المجتمعات المحلية التي كانت تعتمد على تحويلاتهم المالية. وتواجه البلدان صعوبات في الحصول على المساعدة الإنسانية للنازحين داخلياً، وإيجاد مصادر جديدة لدفع النشاط الاقتصادي في غياب نسبة كبيرة من السكان.

(3) الآثار على اللاجئين أو النازحين داخلياً

وفي الانتقال إلى مخيمات اللاجئين مخاطر كبيرة على الصحة، من جراء سوء التغذية والتعرض للأمراض المعدية، بالإضافة إلى صدمة التشرد. ويكاد الاهتمام بصحة المهاجرين في المنطقة، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية والصرف الصحي، يقتصر على تلبية الاحتياجات الأساسية للبقاء على قيد الحياة. وكثيراً ما يتعرّض اللاجئون للتمييز والاستغلال والإيذاء الجنسي والزواج بالإكراه، وتفرض عليهم قيود في التحرك والبحث عن عمل في القطاعات النظامية. وفي كثير من الأحيان تكون فرص العمل النادرة متاحة في القطاعات الخطرة، مثل قطاع البناء[30]. ومع ذلك، يمكن أن تنشأ فرص عمل تتطلب من اللاجئين تكييف مهاراتهم حسب الظروف الجديدة.

وكلّما طال أمد النزاعات، يزداد عمق تأثيرها الطويل الأمد على النازحين، بحيث تهدد بضياع جيل بأكمله[31]. لذا من الضروري تحسين خدمات التعليم والرعاية الصحية للنازحين، لوقاية أجيال كاملة من الشباب العرب من الآثار طويلة الأمد للنزاعات والتشرد. وينبغي لواضعي السياسات معالجة قضية الإقامة والجنسية، ليس للنازحين فحسب، بل للذين يولدون في الخارج، تجنباً لنشوء جيل من الأشخاص عديمي الجنسية.

(ب) أثر التغيير السياسي على فرص العمل والفقر

تفاقم وضع البطالة في البلدان التي مرت بتحوّلات سياسية، مثل تونس ومصر، وفي البلدان التي شهدت تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين من البلدان المجاورة المتضررة من النزاعات، مثل الأردن. ومعدل البطالة بين النساء، الذي كان أعلى من معدل بطالة الرجال في عام 2010، سجل زيادة سريعة في ظل الاضطرابات والنزاعات. وارتفاع معدل البطالة إنما يُمعن في إحباط الشباب، وقد كان حرمانهم من العمل سبباً رئيسياً أشعل فتيل انتفاضات عام 2011. ويصبح الشباب الذين يعيشون هذا الحرمان فريسة سهلة للانخراط في صفوف الجماعات المتطرفة.

ويعيش 4 في المائة فقط من سكان المنطقة دون خط الفقر المدقع المحدد بالعيش على 1.25 دولار في اليوم. لكن هذه النسبة سرعان ما ترتفع إذا حُدد خط الفقر بالعيش على دولارين في اليوم (19 في المائة) أو 2.75 دولار (40 في المائة)[32]. وتشير البيانات المتاحة إلى أن معدل الفقر في الجمهورية العربية السورية، حسب خط الفقر الوطني، ارتفع من 12.3 في المائة في عام 2007 إلى 43 في المائة في عام 2013[33]. وتشير تقديرات الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات إلى أن النسبة المئوية للأسر السورية اللاجئة في لبنان التي تعيش تحت خط الفقر ارتفعت من 50 في المائة في عام 2014 إلى 70 في المائة في الربع الأول من عام 2016[34].

وعرقلت النزاعات جهود تحقيق العديد من الأهداف الإنمائية للألفية في المنطقة العربية، ولا سيما تلك المتعلقة بتحسين العمر المتوقع عند الولادة، والالتحاق بمرحلة التعليم الابتدائي للجنسين، وتخفيض وفيات الرضع، والحصول على المياه. وتكفي خمسة أعوام من النزاعات، وإن لم توقع إصابات مباشرة من جراء القتال، لتعرض 3 إلى 4 في المائة من السكان لحالة من النقص في التغذية[35]. ويمكن أن تزيد النزاعات معدلات وفيات الرضع بنسبة 1 في المائة، بسبب تدمر المرافق الأساسية الطبية وتحوّل التمويل بعيداً عن الرعاية الصحية.

الإطار 3-1 العنف ضد المرأة في أماكن النزاع في المنطقة العربية

البيانات والبلاغات قليلة عن حوادث العنف ضد المرأة، وذلك لأسباب عديدة منها الخوف من الوصمة الاجتماعية والعار، وانعدام الدعم النفسي وضيق فرص التعليم، وتفشي الأمية بين النساء، والشعور بعدم جدوى الإبلاغ نتيجة لضعف آلية إنفاذ العدالة، واللامبالاة، والضغط السياسي[أ]. وعلى الرغم من الدور الذي اضطلعت به المرأة في الانتفاضات في تونس ومصر وفي أماكن أخرى في عام 2011، لا تزال المواقف متناقضة حيال العنف ضد المرأة في المنطقة. وما بعد الانتفاضات، جاء الواقع مخيّباً لتطلعات النساء.

وما لوحظ من زيادة في أحداث العنف ضد المرأة في الأعوام الماضية في العديد من بلدان المنطقة، مردّه إلى أسباب منها تحسن الوعي بهذه القضية، ومزيد من المبادرات الاستباقية تطلقها السلطات، ووسائل الإعلام، ومؤسسات البحوث، والناشطون في مجال حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة، وذلك لرصد هذا النوع من الأحداث والإبلاغ عنها ووضع حد لها. وفي بلدان، مثل الأردن وتونس والجزائر والعراق ولبنان والمغرب، أصدرت الحكومات إعلانات وزارية بشأن العنف ضد المرأة أو تعهدت بسن التشريعات واتخاذ التدابير اللازمة لمكافحته.

ولكن في عام 2013، أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقريراً تعرب فيه عن القلق إزاء فشل العديد من البلدان العربية في اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325. ومع ذلك اعتمد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية استراتيجية إقليمية بشأن المرأة والسلام والأمن في المنطقة. وفي عام 2015، أشارت الإسكوا إلى أن خمسة من البلدان العربية شرعت في تصميم خطط عمل وطنية بشأن القرار 1325 وتنفيذها، بينما أدرجت غالبية البلدان عناصر منه في سياستها الوطنية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين ومكافحة العنف ضد المرأة.

وفي عام 2015، أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دراسة عالمية عن تنفيذ القرار أشارت فيها إلى أهمية دور الموظفات النساء في كسب الثقة في المجتمعات المحلية والتأثير في عمليات السلام لتلبية احتياجات المرأة للحماية على نحو أفضل. وتظهر الدراسة أيضاً أن مفاوضات السلام التي تنخرط فيها المرأة من المحتمل أن تثمر اتفاقاً وتستمر، وأن المرأة هي خير من يستطيع كشف أمارات التطرف في الأسر والمجتمعات المحلية في مراحل مبكرة والعمل على كبحها.

أ UN Women, 2013.

الشكل 3-15 اللاجئون السوريون المسجلون

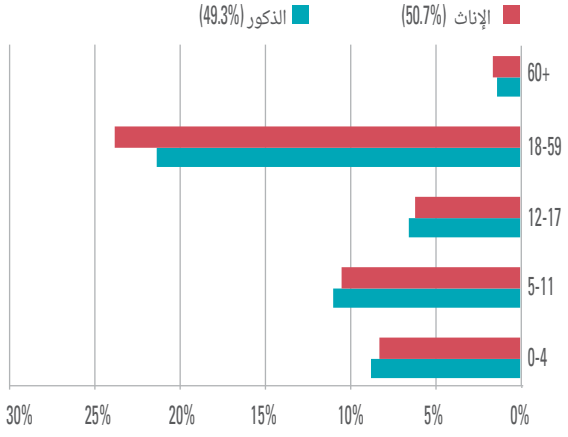

المصدر: UNHCR (2016), Syria regional refugee response. http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php (استرجعت في 29 آذار/مارس 2016).

(ج) المرأة والنزاعات المسلّحة

أوقعت النزاعات في المنطقة العربية خسائر كبيرة في صفوف المدنيين، نتيجة لاستهداف المناطق المأهولة بالسكان، أكثر من ربعهم من النساء والأطفال. ووفقاً لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أدت حرب غزة إلى مقتل 2,220 فلسطينياً في عام 2014، بينهم 1,492 مدنياً، منهم 551 طفلاً و299 امرأة[36]. وفي اليمن، يعاني حوالي مليونين من النساء والأطفال من سوء التغذية الحاد، بسبب نقص الأغذية والأدوية في المناطق المحاصرة وتدمير مرافق الرعاية الصحية[37]. ونصف مجموع اللاجئين السوريين المسجلين هم من الإناث، تتراوح أعمار معظمهن بين 18 و59 سنة (الشكل 3-15).

ويتناول إعلان ومنهاج عمل بيجين بوضوح عواقب النزاعات المسلحة على المجتمعات عموماً، وعلى النساء والأطفال خصوصاً (الإطار 3-1). وفي حالات الحرب والفوضى، كثيراً ما تتعرض النساء لأشكال مختلفة من العنف، تصل إلى الاعتداء الجنسي والاغتصاب والتعذيب والاستعباد. وقد كانت التجاوزات التي يرتكبها ما يسمى بـ "الدولة الإسلامية" محط اهتمام خاص من المجتمع الدولي. وحتى اللواتي ينجين من القتال كثيراً ما ينتهي الأمر بهن في معاناة من النزوح والفقر وفقدان المسكن والأسرة. ومع ذلك، تضطلع المرأة بدور بالغ الأهمية في تأمين سبل عيش الأسرة في خضم فوضى الحرب، وفي بناء السلام في المجتمعات المحلية أثناء عمليات التفاوض.

3. الآثار على المؤسسات

يمكن أن تساهم مشاريع إعادة الإعمار بعد الحرب في استعادة البلد لمخزونه من رأس المال وفي إعادة معدلات النمو إلى مستويات ما قبل الأزمة في غضون مدى محسوب من الزمن. غير أن أثر النزاعات على القدرات الإدارية، والعلاقات بين الفصائل السياسية، والعلاقة بين الدولة ومواطنيها قد يأخذ أشكالاً لا تعدّ ولا تحصى.

(أ) الحوكمة الاقتصادية والجوانب السياسية

حتى انتفاضات عام 2011، ترافق الافتقار إلى الحكم التمثيلي في المنطقة العربية في الكثير من الأحيان مع قدر من الاستقرار، خاصة عندما غذّت ريوع النفط الاقتصاد. لكن هذا الوضع لم يعد قابلاً للاستمرار منذ اندلاع الانتفاضات وفي عصر انخفاض أسعار السلع الأساسية. وبدلاً من أن تؤدي النزاعات السابقة في المنطقة العربية إلى تغيير في النظام السياسي، أدّت إلى ترسيخ النظام الحاكم، فأنشأت ما يعرف بـ «شرك النزاع السياسي»[38].

وعلاوة على ذلك، تمعن النزاعات السياسية في إضعاف المجتمعات. وحسب Gates and others، يزيد النزاع في المتوسط من احتمالات حدوث أعمال شغب في العام الذي يليه بأكثر من 250 في المائة[39]. وحتى بعد انتهاء القتال، تبقى المجتمعات فريسة ندوب وانقسامات يطول أمدها. وتطال آثار ذلك المؤسسات الباقية بعد الحرب، وصياغة سياسات ما بعد الحرب، وحماية حقوق الإنسان والحريات المدنية. وتبقى احتمالات تجدد النزاع قائمة.

(ب) الفساد

إلى جانب «شرك النزاع-النمو»، الفساد آفة مستوطنة تدفع المجتمعات إلى القلاقل ويمكن أن تتفاقم أثناء النزاعات وما بعدها. والفساد سمة الدول الفقيرة بالقدرات والمعرضة أيضاً للنزاعات[40]. وإذا كان من

الإطار 3-2 الدروس المستقاة من لبنان

عصفت الحرب الأهلية بلبنان من عام 1975 حتى عام 1990، عندما وضع اتفاق الطائف ترتيبات جديدة لتقاسم السلطة. وبحلول ذلك الوقت، كان الاقتصاد اللبناني قد بلغ الحضيض، إذ دُمّرت أصول مادية بقيمة 25 مليار دولار، وبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ثلث ما كان عليه في عام 1974.

وقدمت الحكومة الجديدة، يمثلها مجلس الإنماء والإعمار، خطة وطنية لإعادة الإعمار والتنمية، «أفق 2000". وحددت ثلاثة مصادر رئيسية لتمويل هذه الخطة هي: فائض الموازنة الوطنية (المتوقعة في مطلع عام 1996)؛ والاقتراض من الداخل على شكل سندات الخزينة؛ والتمويل الخارجي على شكل منح وقروض أو مزيج من الاثنين. واقترح برنامج لإعادة الإعمار على مدى عشر سنوات من ثلاث مراحل: التأهيل (1993-1995)، والإعمار (1996-1998) والتنمية (1999-2003). المرحلة الأولى تعتمد كلياً على الاقتراض، ولا سيما القروض والمنح الخارجية (66 في المائة و21 في المائة على الترتيب) وتعتمد المرحلتان الثانية والثالثة على فوائض الموازنة (38 في المائة و65 في المائة على الترتيب) مع تخفيف الاعتماد على القروض والمنح إلى حد كبير (إلى 10 في المائة و4 في المائة على الترتيب). وقد بلغت تقديرات التكاليف الأولية 11 مليار دولار، ثم أعيد حسابها صعوداً لتبلغ 17.7 مليار دولار.

ولكن بحلول أواخر التسعينات، بدأ الاقتصاد اللبناني يواجه صعوبات، فبقي نمو الناتج المحلي الإجمالي دون التوقعات. فبلغ العجز المالي في عام 2000 ما قدره 25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[أ]. وتجنباً لما بدا ركوداً وشيكاً، لجأت الحكومة إلى الاقتراض لتمويل الأنشطة الحيوية الأهمية. وفي اجتماعات باريس الأول والثاني والثالث (2001، و2002، و2007)، طلبت الحكومة مساعدة المجتمع الدولي في دعم الجهود التي تبذلها في إحداث حلقة حميدة يمكن أن تطلق إمكانات القطاع الخاص، تتشكل من عجز في المالية العامة أخفض ونسب ديون تتجه إلى الانخفاض وأسعار فائدة أخفض.

لكن تلك الجهود لم تؤتِ النتائج المرجوة. وفي عام 2011، أنفقت الحكومة 5.2 مليارات دولار على تسديد الديون الخارجية. وكانت هذه المدفوعات، التي تصل إلى 55 في المائة من الإيرادات، الأعلى بين بلدان العالم. وقد أسهم في ذلك الاعتماد على القروض للإعمار، والإفراط في التفاؤل في توقعات النمو، وعدم جهوزية الإدارة بعد الحرب. وحسب كسرواني، أخفق اتفاق الطائف، الذي وضع حداً للحرب، في إنهاء النزاعات السياسية وتحقيق تطلّعات الفئات جميعها[ب].

والعبرة للجمهورية العربية السورية وليبيا هي أنه على الرغم من أن نظام الحصص في تقاسم السلطة السياسية قد يكون ضرورياً لإنهاء النزاعات المسلحة، لا بدّ أن يُلغى تدريجياً مع الوقت لتمكين الحكومة من اتخاذ قرارات فعّالة. واليوم يعاني لبنان من جمود سياسي، إذ لا يزال من دون رئيس منذ أيار/مايو 2014، بعد 26 سنة من تحقق السلام في عام 1990. وسيكون من الصعب على لبنان تحقيق أهداف إعادة الإعمار دون توافق سياسي شامل[ج].

أ/ Sherry, 2014.
ب/ Kisirwani, 1997.
ج/ المرجع نفسه.

الواضح أن الفساد مرتفع باستمرار، وبدا امتيازاً لفئة معينة على حساب سائر الفئات، قد ينشأ النزاع. والفساد في الاقتصاد السياسي حسب مركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد، يقع في شكلين محتملين: الفساد الرسمي الذي تستأثر فيه نخبة صغيرة حاكمة بالدولة، والنظام الأوليغارشي-العشائري، الذي تتنافس فيه نخب مفتتة يمكن أن تنشأ في ظل ترتيبات تقاسم السلطة[41].

وأثناء النزاعات الأهلية أو العابرة للحدود، تنتشر الأنشطة غير المشروعة مثل الرشوة والابتزاز والتهريب والجريمة المنظمة والتلاعب بالأسعار. وتصبح الرشوة الوسيلة الرئيسية لتأمين ضرورات العيش. وتبيّن التجربة في أفغانستان وفي أماكن أخرى أن الجماعات الضالعة في مثل هذه الأنشطة تكون في كثير من الأحيان مرتبطة بجهات سياسية وعسكرية، ولها

مصلحة في إعاقة حل النزاعات. وفي أفريقيا، أبقى الفساد بلداناً في حلقات نزاع مفرغة، حيث حوّلت الأموال عن التنمية وإعادة الإعمار، وبلغت الثقة في الدولة حدها الأدنى[42].

ويبقى خطر الفساد مخيّماً في فترة ما بعد النزاع، وذلك بسبب تدفق مبالغ ضخمة للمعونة والاستثمار، وانخفاض الاعتماد على الموارد المحلية وما ينجم عن ذلك من انعدام المساءلة وتركز السلطة السياسية مجدداً في قبضة المنتصرين. وكثيراً ما تتورط دول أو شركات متعددة الجنسيات في الرشوة للفوز بعقود أو القيام بأعمال تجارية مع جهات تخريبية خارجة عن الدولة. ويتبع مسار الفساد نهوضاً في منحنى J عقب الاضطرابات. ففي حالة تونس، مثلاً، تحوّل الفساد المركّز للغاية قبل عملية الانتقال السياسي إلى انتشار الرشوة والفساد على نطاق أوسع ليصبح الفساد في الواقع أعلى في مجمله من ذي قبل في ظل النظام الأوليغارشي-العشائري.

وفي أعقاب نشوب أزمة، كثيراً ما تبقى مجموعات السلطة السياسية والمجتمع المدني مصطّفة وفقاً للانقسامات التي كانت سائدة قبل الأزمة، وتتراجع أولوية مكافحة الفساد في خضم جهود إنهاء القتال وعودة النازحين وإعادة البناء. وصحيح أن الفساد يمكن أن يسهم في

الجدول 3-3 مؤشر مدركات الفساد في البلدان العربية

	2012	2013	2014	2015
بلدان النزاع منذ عام 2011				
الجمهورية العربية السورية	26	17	20	18
ليبيا	21	15	18	16
اليمن	23	18	19	18
البلدان المتضررة من النزاعات				
الأردن	48	45	49	53
تونس	41	41	40	38
لبنان	30	28	27	28
مصر	32	32	37	36
بلدان النزاع قبل عام 2011				
السودان	13	11	11	12
العراق	18	16	16	16
بلدان عربية أخرى				
الإمارات العربية المتحدة	68	69	70	70
البحرين	51	48	49	51
الجزائر	34	36	36	36
عُمان	47	47	45	45
قطر	68	68	69	71
الكويت	44	43	44	49
المغرب	37	37	39	36
المملكة العربية السعودية	44	46	49	52
موريتانيا	31	30	30	31

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، مؤشر مدركات الفساد، www.transparency.org/cpi2015.
ملاحظة: نقاط التقييم: صفر= فساد مرتفع، 100= لا فساد.

تحقيق قدر من الاستقرار في البداية بإنشاء شبكات في حالات ما بعد النزاع. غير أن تجنب تحوّل مثل هذا الفساد «المجدي» إلى فساد مترسخ، يتطلب بناء مؤسسات لمكافحة الفساد في مرحلة مبكرة بعد انتهاء النزاع. ويسمح الإخفاق في التصدي للفساد، باستمرار نزعة السعي إلى الريع في زمن الحرب، حتى بعد انتهاء القتال.

وحسب مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية، تعتبر البلدان العربية من بين أكثر البلدان فساداً في العالم، إذ كانت هناك في عام 2015 أربعة بلدان عربية ضمن المراتب العشر الأولى. وازداد سوءاً أداء العديد من البلدان العربية على هذا الصعيد منذ عام 2011 (الجدول 3-3).

تشير دراسات حالة حول البلدان إلى وجود صلة بين الفساد وانتفاضات عام 2011. ففي ليبيا، كانت ممارسات الفساد والمحسوبية في الحكومة وقطاع الأعمال متفشية وساعدت على تأجيج حالة الاستياء العام. ومنذ تغيير الحكومة في عام 2011، استمر الفساد بلا هوادة، وقوّض ثقة الجمهور في الجماعات المتناحرة على السلطة. وقد اتهمت هذه الجماعات بممارسات غير مشروعة في تجارة النفط وشراء الأسلحة، واستغلال النفوذ، وسوء الإدارة المالية، والتخلف عن دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية[43]. وتورطت في هذه الممارسات دول أخرى وشركات أجنبية، وظهرت إلى العلن حالات رشوة فادحة ضلعت فيها شركات من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية ومن أماكن أخرى.

وفي الجمهورية العربية السورية، تزامنت فترة التحوّلات الاقتصادية الصعبة التي سبقت عام 2011 مع جفاف طال أمده، فأججت مشاعر الاستياء في المجتمعات الريفية[44]. وفي حين كان يتعين على المواطنين العاديين دفع الرشوة التماساً لخدمات من مؤسسات الدولة المتعثرة، كانت دائرة مصغرة من أعضاء الحزب تنعم بمقدّرات الدولة. وحتى عام 2015، لم تؤتِ تحقيقات الفساد التي أعلنتها الحكومة نتيجة تذكر[45]. وقد أمعنت الحرب في تفكيك العلاقة بين الدولة والشعب. وبات من الضروري التوصّل إلى عقد اجتماعي جديد حالما تنتهي الحرب.

وفي اليمن، كان للفساد دور رئيسي في إزالة حكومة الوحدة في عام 2011. وبعد ذلك، لم يتغير الكثير. وساهم الفساد مجدداً في تأجيج حالة الاستياء التي انتهت إلى اقتتال في عام 2015[46].

دال- بلدان النزاعات: الحرب الأهلية السورية

دفعت الحرب الأهلية، وقد بلغت عامها السادس، بالجمهورية العربية السورية إلى أكثر الأزمات الإنسانية حدة في الألفية الجديدة. وعجز المجتمع الدولي عن إنهاء النزاع وتقديم المساعدات اللازمة. وتضع آخر التقديرات مجموع عدد القتلى في حدود 470,000 قتيل[47]. وانخفض عدد السكان بمقدار الخمس، بسبب الخسائر البشرية وموجات الهجرة. وقد رافق الحرب ارتكاب الجرائم المريعة، وظهور ما يسمى بـ "الدولة الإسلامية"، وأزمة لاجئين على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وتدخل خارجي لم يساعد إلا في تأجيج الاقتال.

وقد أودى النزاع باقتصاد متوسط الدخل إلى حالة من الانهيار. وكان أثر الحرب على الاقتصاد موضوع دراسات شتى. غير أن البيانات الرسمية ضئيلة منذ بدء الحرب، وتكاد تقتصر على الأنشطة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة. وجمع البيانات عن المناطق الأخرى يصطدم بصعوبات جمة.

وتستند هذه الدراسة إلى أحدث التقديرات عن الخسائر الاقتصادية، بهدف تقديم مجموعة من الاحتمالات المطروحة لفترة ما بعد الحرب.

1. الواقع والمسار ما قبل النزاع

حسب خطة الحكومة الخمسية الحادية عشرة، بلغ الناتج المحلي الإجمالي 60.2 مليار دولار في عام 2010، وكان مرشحاً لزيادة مطّردة حتى عام 2015 (الشكل 3-16). وفي إطار هذه الخطة، كان الاستثمار العام سيرتفع من 309 مليار ليرة سورية إلى 514 مليار بين عامي 2011 و2015، معظمه في قطاعات الإدارة العامة

والنقل والمياه والكهرباء. وفي الواقع، تجمّدت هذه الخطط وتحوّلت الأموال إلى الإنفاق العسكري.

الشكل 3-16 المستوى المتوقع للناتج المحلي الإجمالي ولنموّه، الخطة الخمسية الحادية عشرة

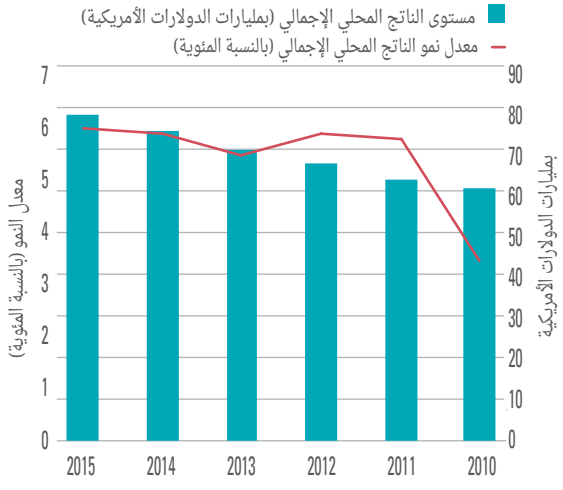

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى NAFS, 2016.

الشكل 3-17 توزيع خسائر رأس المال المادي على القطاعات

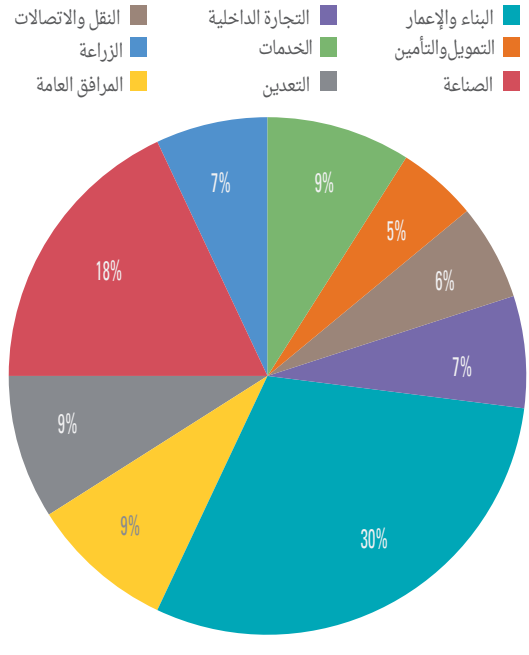

المصدر: NAFS, 2016

2. آثار النزاع

وفقاً لتقديرات البرنامج الوطني لمستقبل سورية، تسبب النزاع منذ عام 2011 بخسائر قدرها 259 مليار دولار، منها 169 مليار من الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة مع توقعات ما قبل النزاع، و89.9 مليار دولار من الخسائر المتراكمة في رأس المال المادي. ويفيد المركز السوري لبحوث السياسات بأن مجموع الخسائر في الناتج المحلي الإجمالي فاق بثلاث مرات حجم الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام 2010[48]. وازداد حجم الدمار مع الوقت، وبدأت عمليات القصف المتصاعدة منذ أواخر عام 2015 تستهدف البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الحيوية مثل قطاع الطاقة، الذي لم يكن التدمير قد طاله بعد. وهذا يُمعن في استنفاد مخزون رأس المال الإنتاجي المتبقي عند انتهاء الحرب.

وتحمل قطاعا البناء والصناعة وطأة الدمار (الشكل 3-17). وبات إنتاج الصناعات التحويلية، وهي من القطاعات الفرعية الرئيسية في تأمين فرص العمل وتوليد الدخل ومن المؤشرات الدالة على التحول الاقتصادي، ثلث ما كان عليه في عام 2010.

وعلى الرغم من الخسائر التي لحقت بقطاع الزراعة، ساعدت الظروف المناخية المواتية والتحول إلى زراعة الحيازات الصغيرة خلال النزاع في رفع حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي من 17.4 في المائة قبل الأزمة إلى 28.7 في المائة في عام 2015. وقابل هذا التحسّن انخفاض في حصة القطاعات الأخرى من الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما التعدين (11.6 نقطة مئوية) والتجارة الداخلية (4.5 نقطة مئوية)[49]. وأصابت الأضرار أيضاً القطاعات الفرعية الأخرى، ومنها السياحة والمرافق العامة.

واستمر الهبوط في الاستهلاك والاستثمار في القطاعين العام والخاص. فقد انخفض الاستهلاك العام بمقدار الثلث تقريباً بين عامي 2014 و2015، وانخفض استهلاك الأسر المعيشية، وارتفع مؤشر تضخم أسعار الاستهلاك[50]. وبلغت حصة الاستهلاك "شبه العام" (أي الاستهلاك في المناطق الواقعة خارج

الإطار 3-3 رواندا- حكاية نجاح

في الأعوام التي أعقبت الانقسام العرقي وانتهاء الحرب الأهلية الدموية في عام 1994، عمدت رواندا إلى بناء الوحدة الوطنية وتنويع الاقتصاد وتحويله.

وعقب اغتيال الرئيس هابياريمانا في نيسان/أبريل 1994، نفذت الأكثرية في رواندا من سكان الهوتو إبادة جماعية بحق الأقلية من سكان التوتسي. فعلى مدى 100 يوم فقط، قتل 800,000 شخص من التوتسي ومن الهوتو المعتدلين، ونزح الكثير منهم داخلياً وخارجياً. ولحق بالاقتصاد ضرر جسيم شلّ البنية الاقتصادية، وعطّل محطات توليد الكهرباء، ودمّر المصانع والمستشفيات[أ].

وساعدت الاستجابة الفورية للقيادة السياسية الجديدة برئاسة بول كاغامي، مع الدعم المتأخر من المجتمع الدولي، في وضع رواندا على الطريق السريع إلى إعادة الإعمار. وتولّت المحكمة الجنائية الدولية التي أنشأتها الأمم المتحدة لرواندا مقاضاة كبار مرتكبي أعمال العنف، في حين تولت المحاكم المجتمعية المهام على الصعيد المحلي[ب]. وكان هدف السياسات الجديدة تذليل الفوارق الإثنية وبناء الهوية الوطنية الموحدة. وهكذا استطاع البلد تجنب الأعمال الانتقامية العنيفة من النمط الذي كان يمكن أن يقع عقب نزاع وإبادة جماعية بهذا الحجم.

الشكل أ: نصيب الفرد من صافي المساعدة الإنمائية الرسمية

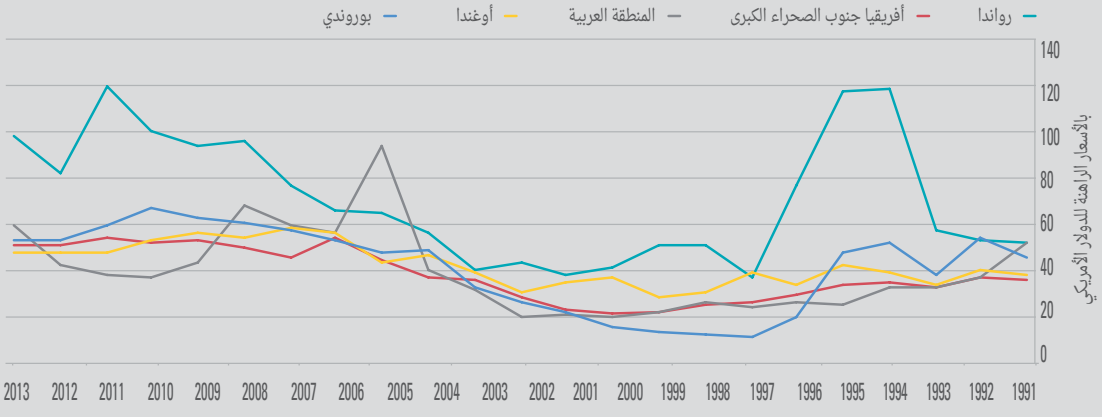

الشكل ب: نمو الناتج المحلي الإجمالي

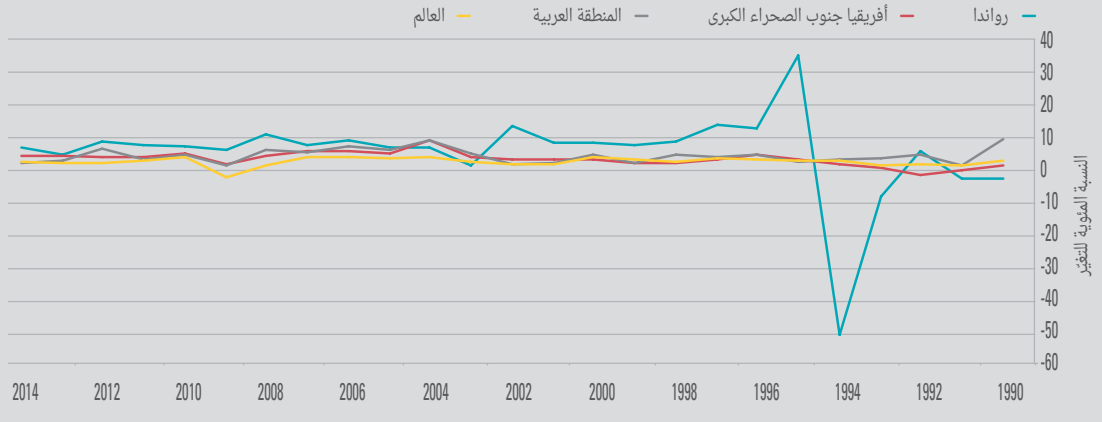

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية في العالم، http://data.worldbank.org/products/wdi (استرجعت في 30 آذار/مارس 2016).

وقد حوّلت مبادئ الحكم الرشيد والإصلاحات الاقتصادية والمساءلة هذا البلد غير الساحلي الفقير بالموارد، إلى بلد يحل في موقع الريادة الاقتصادية في المنطقة. وتوجه الاهتمام نحو التعليم وتحويل القطاع الزراعي، وتخصيص الدعم لأصحاب الحيازات الصغيرة في المحاصيل التقليدية، وتشجيع التحوّل نحو مجالات متخصصة من الزراعات التي تساهم في رفع الدخل، مثل البن والشاي. وأدت المساعدة الإنمائية الرسمية دوراً رئيسياً في الاستثمارات في البنية التحتية الجديدة، وقد سجلت المبالغ الواردة زيادة كبيرة بعد عام 1994 فأصبحت حصة الفرد منها عند مستوى مرتفع نسبة إلى ما هي عليه في بلدان ومناطق مماثلة أخرى (الشكل أ).

وشملت المراحل اللاحقة من الإصلاح الاقتصادي التحول نحو الخدمات وتعزيز موقع البلد كمركز للخدمات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ولا سيما في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والسياحة. وكانت الخدمات مصدر أكثر من نصف النمو الذي سجله الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 2007 و2013، وتتوقع الحكومة أن تصل حصة الخدمات إلى نحو نصف الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020[ج]. وهذه الإصلاحات كان لها تأثير ملحوظ. ومنذ عام 1994، ارتفع معدل النمو في رواندا إلى حد كبير، وبات أعلى من متوسطات أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، والمنطقة العربية، والعالم (الشكل ب).

ووفقاً لمنظمة الشفافية الدولية، حلّت رواندا في أدنى رابع مرتبة في أفريقيا (أدنى 44 على الصعيد العالمي) حسب مؤشرات مدركات الفساد، في عام 2015. وينتهج البلد سياسات مراعية لبعد النوع الاجتماعي. فبموجب دستور عام 2008، ينبغي أن تشغل المرأة ما لا يقل عن 30 في المائة من مناصب صنع القرار، وتشغل المرأة أكثر من نصف المقاعد في البرلمان[د].

وأدى الانفتاح على الاستثمار والأعمال التجارية إلى تحسين أداء البلد حسب مجموعة متنوعة من مؤشرات ممارسة الأعمال التجارية، فحلّ في المرتبة الثانية على الصعيد العالمي في الحصول على الائتمان، وفي المرتبة الثانية عشرة في تسجيل الملكية، وفي المرتبة 37 في التعامل مع تصاريح البناء[هـ].

وتجربة رواندا حافلة بالدروس الإيجابية لمستقبل الجمهورية العربية السورية. فالنزاع في رواندا كان قصيراً، لكن الخسائر ضخمة والانقسامات كانت تبدو عصية على الحل. لكن السياسات الاقتصادية الموجهة ورؤية المصالحة والوحدة ساعدت على تمهيد الطريق لكثير من النجاحات المحققة. ويمكن للتنويع انطلاقاً من السلع الأولية أن يساعد على تعزيز الدخل وعلى التحوّل نحو الخدمات. وفي الجمهورية العربية السورية، سيكون من الضروري التركيز على القطاعات الجديدة التي تولّد فرص العمل. ويستخلص من حالة رواندا أن إبداء التزام قوي بالمصالحة يمكن أن يجذب الجهات المانحة.

وفي حالة رواندا ما يدعو إلى الحذر. فقد ساعدت الإرادة السياسية البلد على المضي قدماً، ولكن الحكومة انتقدت لحظر المعارضة والرئيس يسعى إلى تعديل الدستور بحيث يجيز له الترشح لولاية ثانية. ورواندا متهمة في الضلوع في زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية المجاورة.

وفي الجمهورية العربية السورية لا يمكن أن يأتي التقدم وإعادة الإعمار على حساب المشاركة المتساوية والعلاقات الطيبة بين الجماعات السياسية والعرقية في الداخل، ومع الجوار.

أ/ The Economist, 2016a.
ب/ AfDB, 2011.
ج/ ECA, 2015.
د/ ECA, 2016.
هـ/ World Bank, 2016d, p. 229.

سيطرة الحكومة) 13.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2015. فمثلاً، يقع ثلاثة أرباع الإنتاج من النفط تحت سيطرة ما يسمى بـ "الدولة الإسلامية".

وارتفع معدل البطالة من 15 في المائة في عام 2011 إلى 48 في المائة في عام 2014. وفقد حوالي ثلاثة ملايين سوري[51]، مسؤولين عن إعالة 12.2 مليون من أفراد الأسر، وظائفهم أثناء النزاع[52]. وفي أواخر عام

الجدول 3-4 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع والفعلي في لبنان (بالنسبة المئوية)

	2012	2013	خط الأساس لتدفق اللاجئين لعام 2014	تدفق اللاجئين المرتفع لعام 2014
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المتوقع قبل الأزمة	4.3	4.4	4.4	4.4
معدل النمو المقدّر والمتوقع الحالي (مع الأزمة)	1.4	1.5	1.5	1.9
التغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	2.9-	2.9-	2.9-	2.5-

المصدر: United Nations and World Bank (2013), Lebanon: economic and social impact assessment of the Syrian conflict. Report No. 81098-LB (Washington D.C., 20 September). http://documents.worldbank.org/curated/en/925271468089385165/pdf/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf.

2015، كان أكثر من 80 في المائة من السكان السوريين يعيشون دون خط الفقر، مقابل 28 في المائة في عام 2010[53]. ومن المناطق التي تشهد أعلى معدلات الفقر الرقة وإدلب ودير الزور وحمص والمنطقة الريفية حول دمشق، وشهدت جميعها أشرس المعارك وأطولها في النزاع الدائر حتى الآن. وتعمقت لجة الفقر بفعل ارتفاع معدلات البطالة، وخسارة أعداد كبيرة من النازحين لممتلكاتهم وأصولهم، والانخفاض الحاد في إعانات الغذاء والوقود.

وسيؤدي استمرار الدمار بالاقتصاد السوري إلى مسار جديد من الانخفاض، ومزيد من الاعتماد على الواردات والمساعدات. وتزداد سوءاً مؤشرات الديون والبطالة والتضخم وغيرها من المؤشرات، وأي مكاسب تتحقق من التحويلات المالية والمبادلات التجارية غير النظامية لا تعوّض الخسائر المادية الجسيمة وتكاليف الفرصة الضائعة بفعل الحرب. وعلى الرغم من النظرية التي تفترض أن البلدان قد تتكيّف مع الآثار الاقتصادية للنزاعات التي يطول أمدها، فالوضع في الجمهورية العربية السورية وفقاً لمعظم المؤشرات الاقتصادية يزداد سوءاً سنة بعد سنة.

وقد تسبب النزاع في أزمة لجوء منقطعة النظير. وقد سُجلت محنة اللاجئين بالوثائق والأرقام، ولكن المساعدة الإنسانية العالمية والمخصصات القانونية للنازحين تبقى غير كافية. وبموجب اتفاق توصّل إليه شركاء أوروبيون وعرب في لندن في شباط/فبراير 2016، تقرر فتح أسواق للسلع المصنعة، كالمنسوجات من الأردن، دعماً له في تحمّل عبء أزمة اللاجئين[54]. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، توفرت فرص عمل لحوالي 28 في المائة من اللاجئين السوريين في الأردن في أوائل عام 2014. غير أن البطالة في ذلك البلد ارتفعت من 14.5 في المائة في آذار/مارس 2011 إلى 22 في المائة في عام 2014.

3. إعادة الإعمار

وضعت الأجندة الوطنية لمستقبل سورية خارطة طريق للنهوض وإعادة الإعمار، يصار إلى تنفيذها منذ اليوم الأول لاتفاق السلام في الجمهورية العربية السورية. وقد أتاح طول مدة النزاع متسعاً من الوقت لوضع خطة شاملة. وتحفل الأعوام السابقة بتجارب نجحت ما بعد النزاع في مناطق أخرى، ويمكن الاستفادة منها، مثل حالة رواندا (الإطار 3-3). وستبحث الخيارات لإعادة البناء في قسم توصيات السياسات أدناه

هاء- تداعيات النزاع على البلدان المجاورة

1. لبنان

للحرب الأهلية السورية أثر عميق على لبنان. فالعلاقة التي تربط بين البلدين تاريخية ولها أبعاد اقتصادية

الشكل 3-18 عدد السياح الدوليين ونفقاتهم في لبنان

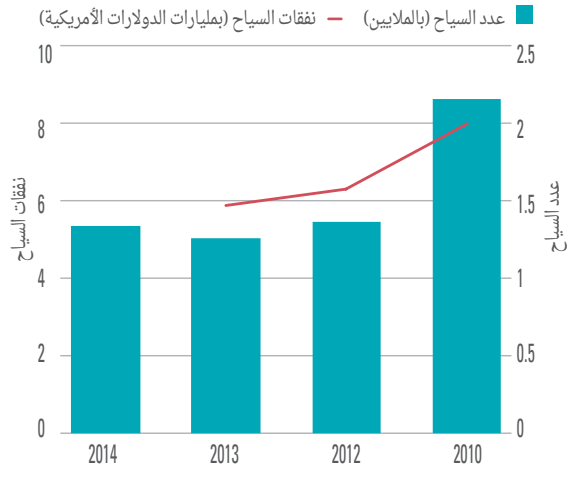

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى World Tourism Organization, *UNWTO Tourism Highlights 2015 Edition* (Madrid, 2015).

وثقافية، كما أن جميع الطرق البرية التي يستخدمها لبنان للتجارة وحركة المسافرين تمر عبر الأراضي السورية. ولم تقتصر تداعيات الحرب على أعداد اللاجئين الوافدين الكبيرة وتعطل التجارة، بل أسهم تراجع الإنتاج في الجمهورية العربية السورية وزيادة الاعتماد على الواردات، في تغيّر حافظة التجارة في لبنان. وازدادت بفعل النزاع الضغوط على الخدمات العامة وأداء الاقتصاد الكلي، غير أنه أتاح من جهة أخرى فرصاً جديدة أمام الشركات اللبنانية للتصدير والإنتاج.

(أ) الأثر المباشر- بالأرقام

بحلول نهاية عام 2015، بلغ عدد اللاجئين السوريين الذين يعيشون في لبنان 1.5 مليون لاجئ، أي ربع مجموع سكان البلد[55]. وقدّر تقرير مشترك بين الأمم المتحدة والبنك الدولي[56] أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في لبنان تراجع في السنوات الأولى للحرب (2012-2014) بنحو 2.9 نقطة مئوية في السنة (الجدول 3-4). فقد تراجع الطلب على السلع اللبنانية في البلد المجاور الذي تمزقه الحرب، وقد كان خامس أكبر شريك تجاري للبنان وطريق عبور خمس صادراته. والجهات المصنعة اللبنانية، وخاصة تلك التي تصدّر إلى دمشق، كانت الأكثر تضرراً[57]. وازدادت أيضاً التكاليف التجارية. وتشير التقديرات إلى أن مجموع الخسائر في لبنان بسبب الحرب بلغ 13.1 مليار دولار، منها 5.6 مليار دولار في عام 2015[58].

وانخفضت أعداد السيّاح ونفقاتهم منذ بداية الأزمة، بسبب المخاوف من احتمال توسّع النزاع السوري، والاضطرابات السياسية في مختلف أنحاء المنطقة بشكل عام (الشكل 3-18).

(ب) الآثار السلبية غير المباشرة

تضخمت القوة العاملة بنسبة 50 في المائة بفعل توافد اللاجئين والمهاجرين إلى لبنان[59]. وتشير التقديرات إلى أن حركة الوافدين الكثيفة والصعوبات في توليد فرص عمل جديدة قد أبقت ما بين 220,000 و340,000 من اللبنانيين، ولا سيما من النساء والشباب والعمال من ذوي المهارات غير المتخصصة من دون عمل، وتضاعف بذلك معدل البطالة إلى 20 في المائة[60]. ومعظم اللاجئين السوريين يعملون في القطاع غير النظامي وهم يدفعون باللبنانيين خارج هذا المجال. ويصعب على اللاجئين الانضمام إلى قطاع العمل النظامي.

ويتركز اللاجئون السوريون في جميع أنحاء البلاد بما في ذلك المناطق الريفية والفقيرة في الشمال والجنوب والبقاع. وفي عام 2013، أشارت حسابات منظمة العمل الدولية إلى أن معدلات الفقر بلغت 53 في المائة في الشمال، و42 في المائة في الجنوب، و30 في المائة في البقاع، مقارنة مع معدل وطني يبلغ 28 في المائة. وورد في تقييم أجري في عام 2014 أن الأثر الصافي على لبنان كان إضافة 170,000 شخص فقير إلى المليون الذين يعيشون بالفعل في حالة فقر[61].

وحسب تقديرات عام 2013، ستؤدي هذه الحالة إلى تفاقم العجز في الموازنة بفعل تراجع الإيرادات الضريبية بنحو 2.6 مليار دولار بين عامي 2012 و2014[62]. وتشير التقديرات الأخيرة إلى أنّ عدد اللبنانيين المعرضين للمخاطر يوازي عدد اللاجئين السوريين (1.5 مليون). ويضاف إلى هذا العدد 300,000 لاجئ فلسطيني و42,000 لاجئ فلسطيني

نزحوا من الجمهورية العربية السورية، أي صار أكثر من 3.3 مليون شخص بحاجة إلى مساعدة من مجموع 5.9 مليون من السكان[63]. كما أن 52 في المائة من النازحين السوريين و10 في المائة من اللبنانيين هم في «فقر مدقع»، أي أنهم يعيشون على أقل من 2.40 دولار في اليوم. وازداد الطلب على المرافق والخدمات الأخرى، فمنذ عام 2011 ازداد الطلب على المياه بنسبة 28 في المائة[64]. ويتفاقم هذا الوضع في بلد تعاني فيه الدولة من الانقسامات السياسية والضغوط على المالية العامة.

ورغم الفيض في الإمدادات الغذائية في الأسواق اللبنانية بفضل المحاصيل الجيدة وبسبب إغلاق طرق التصدير البرية، استمرت الأسعار بالارتفاع بسبب تراجع الإعانات التي كانت تقدمها الحكومة السورية فيستفيد منها السكان في البلدين[65].

وما يزيد الوضع سوءاً الجو السائد من عدم اليقين إزاء استمرارية الحرب وأثرها على لبنان.

(ج) نتائج أخرى مختلطة

لقد خفف استهلاك اللاجئين في لبنان جزئياً من أي آثار محتملة على استيراد السلع. كما أن وجودهم ساهم في تعزيز قدرة البلد على الحفاظ على تنوّع أنشطة التصدير. فازداد النشاط في مرفأ بيروت منذ إغلاق الطرق التجارية البرية عبر الجمهورية العربية السورية، علماً أنه يعاد استخدام بعضها منذ عام 2015. ويعزو البعض التراجع في الصادرات بين عامي 2011 و2013 كلياً إلى «تراجع الصادرات من الأحجار الكريمة إلى جنوب أفريقيا وسويسرا». وفي حين فقدت بعض الجهات المصدرة اللبنانية دورها في التجارة بحلول عام 2012، عملت جهات أخرى على التعويض عن الإنتاج المحلي المفقود في الجمهورية العربية السورية. وتأثر كل من الأردن وتركيا أكثر من لبنان بتعطل الصادرات بسبب الحرب[66].

2. الأزمة في ليبيا والاقتصاد التونسي

عصفت بالاقتصاد التونسي تداعيات عملية الانتقال السياسي والأزمة في ليبيا المجاورة. فقد أدت انتفاضة عام 2011 إلى تغيّر الحكومة وإجراء انتخابات حرة في عام 2014، ولكن استمرار عدم الاستقرار والشواغل الأمنية يؤثر سلباً على الاقتصاد. وفي ليبيا، تراجع الوضع المالي كثيراً بسبب توقف إنتاج النفط وانخفاض أسعار السلع الأساسية بسبب الحرب الأهلية، والنزاع على السلطة والشرعية بين جماعتين متنافستين رئيسيتين، واستمرار القتال المتقطع بين مجموعات وميليشيات مختلفة حتى بعد توقيع اتفاقات سلام. ولم تنجح حتى اليوم الجهود الرامية إلى إعادة السلام واسترداد الوحدة السياسية، ولا شك أن لحالة عدم اليقين السائدة أثر على البلدان المجاورة.

(أ) تحليل التوازن العام

يستخدم نموذج التوازن العام لتقييم أثر الأزمة في ليبيا على الاقتصاد التونسي. وتستند الدراسة إلى بيانات من تونس تعود إلى ما قبل عام 2010 ومسوح للأسر المعيشية الليبية في تونس، أجراها المعهد الوطني للإحصاء[67].

وعند مقارنة النمو الفعلي بتوقعات صندوق النقد الدولي في عام 2010، يتبيّن أن تونس خسرت متوسط 3.86 نقطة مئوية من النمو في السنة بين عامي 2011 و2015. ويبيّن النموذج أن 0.94 نقطة من هذه الخسارة، أي نحو تسعة مليارات دينار تونسي بالأسعار الراهنة، يمكن أن تُعزى إلى الأزمة في ليبيا. وتعود نقاط الأساس الباقية (2.74) في الخسارة إلى عوامل داخلية وخارجية أخرى (الشكل 3-19).

(ب) تدهور بيئة الأعمال وانخفاض الاستثمار الخاص

يبيّن النموذج أن الأزمة الليبية أثرت على الاقتصاد التونسي أساساً من حيث تدهور بيئة الأعمال وتراجع السياحة (الشكل 3-20).

وتشير مقارنة بين توقعات صندوق النقد الدولي لعام 2010 والأرقام الفعلية لعام 2015 إلى أن الاستثمارات الخاصة في تونس بقيت 25 في المائة أقل ممّا كان متوقعاً. والسبب الرئيسي لهذا التراجع كان انعدام الأمن، إذ صرّح 47 في المائة من المستثمرين الذين

الشكل 3-19 أسباب تراجع النمو في تونس
(نقاط مئوية)

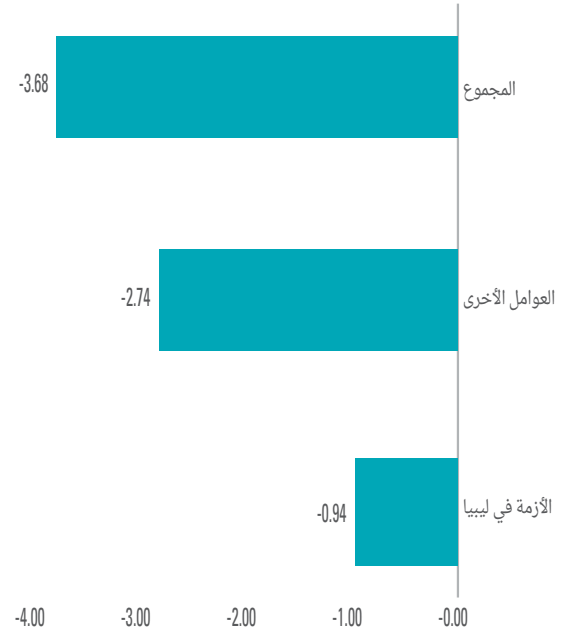

الشكل 3-20 قنوات الانتقال
(نقاط مئوية)

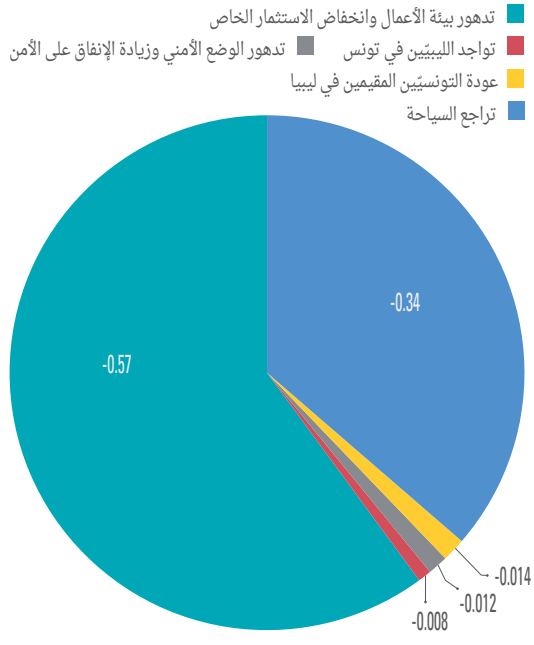

المصدر: ESCWA and World Bank, *Impact of Internal Conflicts on Neighbouring Countries: Case of the Libyan Crisis and the Tunisian Economy* (forthcoming).

الجدول 3-5 عدد الليبيين في تونس ومتوسط إيراداتهم

	2010	2011	2012	2013	2014	2015
عدد الليبيين في تونس (بالآلاف)	32.2	123.5	59.3	63.7	53.3	18.2
الإيرادات الرسمية (بآلاف الدنانير)	75.18	71.03	106.82	87.96	108.07	36.88
الإيرادات غير الرسمية (بآلاف الدنانير)	2725	2441	2345	2416	1868	814
مجموع الإيرادات (بآلاف الدنانير)	2800.18	2512.03	2451.82	2503.96	1976.07	850.88

المصدر: مسح وكلاء الجمارك عند الحدود والمصارف التونسية.

شملهم المسح أن الوضع في ليبيا كان من المعطلات الرئيسية لعملياتهم في تونس[68]. وخلص تقرير للإسكوا والبنك الدولي إلى أن خمس التراجع في الاستثمار الخاص في تونس، البالغ 25 في المائة، يمكن أن يعزى إلى الأزمة الليبية.

(ج) أثر تواجد المواطنين الليبيين في تونس

لم يصنّف الليبيون الذين انتقلوا إلى تونس بسبب انعدام الاستقرار في بلدهم حتى الآن كلاجئين. فالسبب الرئيسي لانتقالهم إنما هو الحصول على

الشكل 3-21 معدل النمو السنوي لقطاع خدمات الفنادق والمطاعم

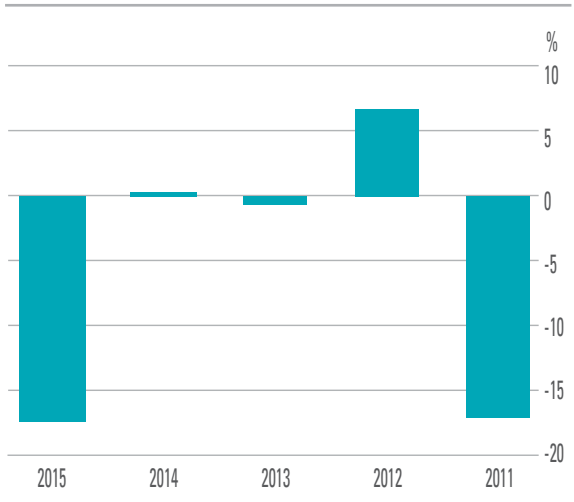

المصدر: النشرات الفصلية للمعهد الوطني للإحصاء في تونس.

الرعاية الصحية والترفيه والمرافق الأخرى. وعادة ما يستفيد الليبيون في تونس من رواتب رسمية تحوّل عبر حسابات مصرفية وعلى إيرادات غير رسمية يقدّرها وكلاء الجمارك على الحدود. وحتى الآن، تصنّف إيرادات الليبيين كتحويلات ولا تخضع لضريبة الدخل في تونس.

وتوافد العدد الأكبر من الليبيين في الفترة 2010-2011 وبلغ متوسط إيراداتهم الحد الأقصى له في تلك الفترة، قبل أن يتراجع بشكل كبير في عام 2015 (الجدول 3-5).

(د) عودة التونسيين الذين يعيشون في ليبيا

وفقاً للإحصاءات التي جمعت لغرض الدراسة المشتركة للإسكوا والبنك الدولي، انخفض عدد التونسيين الذين يعيشون في ليبيا من 85,000 في عام 2010 إلى 25,000 في عام 2015. وأدت عودتهم إلى نقص في الإيرادات، بسبب تراجع التحويلات وزيادة الضغط على سوق العمل التونسية. وتقدر التحويلات الرسمية بنحو 600 دينار تونسي شهرياً لكل عامل لكنها فعلياً تصل إلى 2.5 ضعف هذا المبلغ عند حساب التحويلات عبر القنوات غير الرسمية والمعاملات النقدية. ويبيّن تحليل التوازن العام أن عودة العمال إلى تونس أدت إلى زيادة في معدل البطالة من 13 إلى 14.68 في المائة.

(هـ) الأمن

ترتبط معظم الاعتداءات التي أسهمت في تقويض الأمن في تونس في السنوات الأخيرة بطريقة ما بالأزمة في ليبيا التي تحوّلت معبراً للإرهابيين التونسيين من الجمهورية العربية السورية وإليها، ونقطة عبور للأسلحة التي تشحن إلى تونس، وأرض تدريب للإرهابيين أو ملجأ لهم.

لقد أعاقت الفوضى العارمة في ليبيا التنسيق بين البلدين ورفعت كلفة مراقبة الحدود إلى مستويات باهظة. ودفعت موجة الهجمات الإرهابية منذ عام 2011 بالحكومة التونسية إلى زيادة الإنفاق على الأمن والدفاع. وازدادت مخصصات الميزانية للوزارة المعنية بشؤون الأمن من أقل من 4 مليار دينار تونسي في عام 2010 إلى 9 مليار دينار تونسي في عام 2016، أي بلغ متوسط الزيادة السنوية 16 في المائة. وهذه أموال كان يفترض أن تخصص للمشاريع الإنمائية أو الإنفاق الاجتماعي. وبشكل عام، يقدر أن نصف الزيادة في ميزانية تونس المخصصة للأمن والدفاع يمكن أن تعزى إلى الوضع في ليبيا.

(و) التراجع في السياحة

تشكل السياحة مصدراً هاماً للنشاط الاقتصادي والصرف الأجنبي في تونس، غير أنها تراجعت كثيراً بسبب النزاع في ليبيا وهجمات عام 2015 على باردو وسوسة التي استهدفت السياحة مباشرة (الشكل 3-21). ويقدر أن نصف التراجع في السياحة في عام 2015 يعزى إلى الأزمة الليبية.

(ز) الآثار على المستوى الكلي

ليس الوضع في ليبيا السبب الوحيد لتراجع أداء الاقتصاد التونسي منذ عام 2011، غير أن دوره كان كبيراً لا سيما في تدهور بيئة الأعمال والوضع الأمني.

يتأثر أيضاً الطلب النهائي في الاقتصاد التونسي بالأزمة الليبية، حيث فقدت الأسر المعيشية التونسية والليبية جزءاً من إيراداتها وبالتالي خفضت من استهلاكها بنسبة

26 في المائة في ليبيا، و3.4 في المائة في تونس. كما اضطرت الحكومة التونسية إلى زيادة النفقات الحالية بنسبة 2.2 في المائة للتصدي لتفشي انعدام الأمن، فزادت من العبء الضريبي على الأسر المعيشية التونسية بنسبة 41 في المائة، ما أدى إلى تخفيض الاستهلاك النهائي. وتنجم أضرار كثيرة عن فقدان الاستثمارات الخاصة.

وباستثناء الضرائب على دخل الأسر المعيشية، تراجعت جميع الإيرادات الضريبية، بما في ذلك الضرائب على الشركات، والضريبة على القيمة المضافة والرسوم الجمركية.

وأدت الآثار غير المباشرة المتراكمة للأزمة الليبية إلى تراجع في الواردات بنسبة 3.8 في المائة، وسبّب انخفاض الإنتاج تراجعاً في حجم الصادرات بنسبة 1.7 في المائة[69]. ويؤثر انخفاض الإنتاج على جميع القطاعات تقريباً، لا سيما الفنادق والصناعة وسلع الاستهلاك النهائي مثل الأغذية والتبغ.

ومع نجاح عمليّة التحوّل الديمقراطي في تونس قد يتغيّر مسار النمو من تراجع إلى تحسّن متواصل على شكل منحنى J في المستقبل.

واو- النزاع قبل عام 2011- الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين

بعد ما يقرب من 50 عاماً من الاحتلال، تخلله هجمات عسكرية متكررة ومجموعة واسعة من السياسات والممارسات الضارة بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية، يشكّل الوضع في فلسطين حالة فريدة.

ومن هذه السياسات والممارسات، القيود المفروضة على التنقل والتجارة ونشاط القطاع الخاص، وأشد تداعياتها في غزة (الإطار 3-4). وحسب التقديرات، سيحتاج نصف السكان في الأرض الفلسطينية المحتلة، أو قرابة 2.3 مليون نسمة، إلى مساعدة إنسانية في عام 2016[70].

ولا يمكن تحقيق أي تنمية اقتصادية في فلسطين في الظروف الحالية. فمن أهم المعوقات التدمير المتعمّد للبنى الأساسية والخدمات، ومصادرة الأراضي والاستيطان والقيود المستمرة على التنقل والتجارة.

وعقب الحرب على قطاع غزة التي استمرت 51 يوماً في عام 2014، انكمش الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 0.2 في المائة في عام 2014. وتراجع النمو بنسبة 2.1 في المائة من سنة إلى أخرى في الربع الأول من عام 2015. ومن ثم سجّل زيادة من سنة إلى أخرى بنسبة 8 في المائة في الربع الأول من عام 2016. وتُفسّر هذه الزيادة، التي توزّع على 4.2 في المائة في الضفة الغربية و21.1 في المائة في قطاع غزة[71]، إلى حد كبير بتدني المستوى الأساسي المعتمد للمقارنة في غزة عقب حرب عام 2014.

وتتواصل عواقب حرب عام 2014 على غزة: فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2015 أقل من نصف نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية ودون المستوى المسجل في الفترة نفسها في عام 2010[72].

فقد تباطأ النمو في الضفة الغربية من 5 في المائة من سنة إلى أخرى في الربع الأخير من عام 2014 إلى 1.7 في المائة في الربع الأول من عام 2015، وذلك بسبب وقف إسرائيل تحويلات إيرادات التخليص الجمركي لأربعة أشهر في مطلع عام 2015.

كما أثبطت القيود الشديدة على الاستيراد والتصدير في غزة الاستثمار في القطاع الخاص، ما دفع إلى إعادة هيكلة الاقتصاد والتركيز على السلع غير القابلة للتداول التجاري وقطاع الخدمات. ويرتبط أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي في غزة بالإدارة العامة (28.2 في المائة) والخدمات (24.3 في المائة)[73]. واستؤنفت بعض التحويلات التجارية إلى الضفة الغربية في تشرين الثاني/نوفمبر 2014 ورفعت بعض القيود المفروضة على الصادرات إلى إسرائيل في آذار/مارس 2015، للمرة الأولى منذ عام 2007. ولكن لم يكن لهذه العوامل سوى أثر محدود على الاقتصاد المحلي. وبقيت حركة المساعدات الواردة متقطعة.

وبلغ معدل البطالة في فلسطين 26.6 في المائة في الربع الأول من عام 2016، أمّا في غزة فقد ارتفع كثيراً خلال هجوم عام 2014 ووصل إلى 41.2 في المائة في الربع الأول من عام 2016. وبقيت معدلات البطالة مرتفعة في صفوف الفئات المعرضة للمخاطر، مثل اللاجئين (42.1 في المائة) والنساء (62.6 في المائة)[74]. وبلغ معدل البطالة في الضفة الغربية 26.6 في المائة في الربع الأول من عام 2016، وسجل مستويات أعلى

الإطار 3-4 معاناة جماعية في غزة

يعاني قطاع غزة، الرازح تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي منذ عام 1967، من حصار مطبق منذ عام 2007، وقد تعرض لسلسلة هجمات عسكرية، أشدّها في الأعوام 2006 و2008 و2012 و2014. وهذا الوضع لم يعطل البنية الأساسية والاقتصاد فحسب، بل يعرّض حياة الناس للخطر الجاثم. ويعيش سكان القطاع، وثلثاهم من المولودين بعد توقيع اتفاقات أوسلو في عام 1993، تحت وطأة الحصار والهجمات العسكرية المتكررة.

وفي عام 2010، أشار المفوض العام للأونروا إلى الحالة في غزة على أنها «أكثر من أزمة إنسانية»[أ]. وأتى هذا التصريح بعد ثلاث سنوات فقط من الحصار وقبل الهجوم العسكري الأكثر تدميراً في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2014. وتدهورت الأوضاع في غزة بحلول عام 2016، ويعتمد أكثر من أربعة أخماس السكان على المساعدات[ب].

وخلصت دراسة أجرتها الإسكوا وجامعة بيرزيت في عام 2016 حول أثر التعرض لفترات طويلة للعنف العسكري الإسرائيلي على صحة سكان قطاع غزة والصدمات الجماعية إلى أن مثل هذه المعاناة الجماعية لا يمكن معالجتها على نحو واف من خلال العلاج الفردي وحده[ج]. وتشمل سبل المعالجة الفاعلة رفع الحصار وإعادة الإعمار في قطاع غزة. وخلصت الدراسة إلى أنه من بين الذين شملهم المسح:

- أفاد الثلث عن مستوى صحي أقل من الجيّد.
- أفاد الثلث عن مشاكل في السلامة العقلية والافتقار إلى الرفاه.
- أكثر من الربع أفادوا بأنهم يعانون من مستويات معتدلة إلى مرتفعة من الشدة (الثلث في شمال غزة).
- 84 في المائة اعتبروا أن المعاناة جزء من حياتهم.
- 78 في المائة اعتبروا أن الحصار هو سبب معاناتهم.
- 17 في المائة أفادوا بأنهم يعانون من ارتفاع ضغط الدم.
- 56 في المائة أفدوا بأنهم يعانون من الحرمان.
- 51 في المائة أفادوا عن مستويات معتدلة إلى مرتفعة من انعدام الأمن البشري.
- 45 في المائة أفادوا عن تدني دخل الأسرة منذ حرب عام 2014.
- أربع أسر من كل خمس أسر أفادت بأنها تعاني من درجات متفاوتة من انعدام الأمن الغذائي.
- أفاد 51.5 في المائة من الأسر المعيشية عن الحصول على غذاء أقل من اللازم بسبب عدم توفر الأغذية، و40.2 في المائة عن تناول وجبات طعام أقل بسبب عدم كفاية الغذاء، و64.5 في المائة عن شراء المنتجات الغذائية بالدين.
- في حرب عام 2014، ترك 95 في المائة من سكان الريف منازلهم.
- خلال الهجوم، استضاف 40 في المائة من الأسر المعيشية أسرة أخرى.

أ/ IRIN, 2010.
ب/ UNRWA, 2014.
ج/ ESCWA, 2016b.

في صفوف اللاجئين (19.9 في المائة مقارنة بنسبة 17.3 في المائة لغير اللاجئين) والنساء (28.4 في المائة مقارنة بنسبة 15.5 في المائة للرجال)[75].

ويخدم نظام التخطيط المناطقي التمييزي في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، المستوطنات الإسرائيلية. ويستحيل عملياً على الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة جيم[76] الحصول على رخص بناء. ويصل مجموع المساحة التي سمحت السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين البناء عليها في المنطقة جيم إلى نحو 0.4 في المائة، مقارنة بنسبة 20 في المائة من الخطط الموافق عليها للمستوطنات الإسرائيلية.

وتمتد تداعيات الاحتلال لتطال سائر أبعاد التنمية الاجتماعية والاقتصادية مثل الأمن الغذائي. فنصف السكان الفلسطينيين يعانون من أكثر من حالة واحدة من حالات النقص في المغذيات الدقيقة. ويشتد الوضع خطورة بالنسبة إلى المراهقات في غزة، إذ يعاني 72 في المائة منهن من نقص في الفيتامين دال و64 في المائة من نقص في الفيتامين ألف[77].

وتراجعت جودة خدمات الرعاية الصحية بشكل ملحوظ على مر السنين، وصارت أسوأ بعد إغلاق معبر رفح إلى غزة في تموز/يوليو 2013. وفي الضفة الغربية، تعوق القيود التي تفرضها إسرائيل على التنقل، وسياسات التخطيط المناطقي التمييزي، حصول الفلسطينيين على خدمات الرعاية الصحية.

وفي غزة والضفة الغربية حاجة إلى المدارس. ففي غزة، يعمل 86 في المائة من مدارس الأونروا بدوام مزدوج لأنه يستحيل بناء المدارس في ظل الحصار والقيود المفروضة على استيراد مواد البناء. وبسبب القيود المفروضة على البناء في الضفة الغربية، وعنف المستوطنين وسياسات التخويف التي يعتمدونها، والتدابير الأخرى التي يتخذها الجيش الإسرائيلي، يواجه 50,000 طفل مسجل في 183 مدرسة في المنطقة جيم مخاطر في طريقهم إلى المدرسة، ويلتحق 10,000 طفل بمدارس مؤقتة في الخيم، والبيوت المتنقلة، وأكواخ القصدير[78].

زاي- توصيات في مجال السياسات العامة

تركّز التوصيات المتعلقة بالسياسات العامة على مجالات رئيسية ثلاثة.

أولاً، من الضروري أن تعمل أي دولة خارجة من الحرب على تحقيق مكاسب سريعة في الفترة التي تعقب مباشرة وقف الأعمال العدائية، سواء من حيث إيجاد فرص العمل أو إعادة الإعمار أو إعادة توطين النازحين أو تشكيل حكومة وحدة وطنية شاملة أو عبر اتخاذ أي خطوة أخرى لترسيخ الوئام والسلام.

ثانياً، يتعيّن على الدولة أن تعالج كأولوية بعد المرحلة الانتقالية مشكلة بطالة الشباب. فبطالة الشباب من الأسباب الرئيسية للانتفاضات في عام 2011. وفي تونس، حيث انتهت الانتفاضات بوضع دستور جديد وتشكيل حكومة ديمقراطية، لا يزال الوضع غير مستقر مع ارتفاع معدلات البطالة لا سيما بين الشباب. وفي تونس، كما في بلدان أخرى، يؤدي إخفاق المخططين الاقتصاديين في الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمجموعات العمالية في معالجة مشكلة البطالة المزمنة إلى استمرار المخاطر.

ثالثاً، يؤثر توفّر مصادر التمويل المحلية أو الأجنبية، على وتيرة جهود إعادة الإعمار وملكيّتها.

وفيما يلي توصيات أكثر تحديداً.

1. تمويل إعادة الإعمار: الموارد المحلية والمساعدة الأجنبية

ولحجم تمويل إعادة الإعمار من المنطقة العربية في إطار من التعاون الإقليمي أهمية بالغة. وتعتمد هذه الإمكانية على قدرة الجهات الإقليمية على التصرّف بالأموال المتاحة أو على تعبئتها. ولتقييم هذه المعايير، قدمت الإسكوا تقديرات عن صافي الفائض في الحساب الجاري التراكمي وإجمالي فوائض المالية العامة للبلدان العربية بين عامي 2000 و2017 (2015 إلى 2017 توقعات)[79].

وفي عام 2015، بلغت الفوائض الخارجية التراكمية 2.7 تريليون دولار، ويتوقع أن تنخفض إلى 2.4 تريليون دولار بحلول عام 2017. وبلغت الفوائض المالية التراكمية 1.1 تريليون دولار في عام 2015، ولكنها ستنخفض إلى 591 مليار دولار بحلول عام 2017. ويستخلص من هذه التقديرات أن الموارد متاحة في المنطقة لتمويل إعادة الإعمار في المستقبل. ولكن من المحتمل أن يتقلص المبلغ بسبب الانخفاض المتوقع في عائدات صادرات الطاقة والإيرادات الحكومية في الأعوام المقبلة. ومعظم الأموال خارجة عن سيطرة الحكومات، إما في حوزة القطاع الخاص أو محجوزة في كيانات شبه حكومية، مثل صناديق الثروة السيادية. ولاستراتيجية التعبئة، التي تتطلب تعاوناً من القطاع الخاص وشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية حاسمة.

وحتى إذا كان باستطاعة الحكومات المعنية توظيف تلك الأموال، ما من شيء يضمن أن تكون على استعداد لتقديم الأموال المتوفرة، على شكل منح أو قروض، إلى الشركاء العرب لإعادة الإعمار.

ويمكن أن يزيد تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أشكال المساعدة إلى البلدان الخارجة من النزاعات لأسباب منها تحسّن علاقات الجهات المانحة مع الحكومات الجديدة، ورفع العقوبات المفروضة على الأنظمة السابقة. ومن الضروري زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وتخفيف عبء الديون على الفور لمشاريع البنية التحتية والمساعدة الإنسانية وبناء الدولة وتحصين الأمن[80].

ويوضح الشكلان 3-22 و3-23 حركة المساعدات قبل المراحل الانتقالية وأثناءها وبعدها في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية. وسجلت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى الأرجنتين ارتفاعاً كبيراً بعد العودة إلى الديمقراطية في الثمانينات. وسجلت المساعدة الإنمائية الرسمية زيادة كبيرة في شيلي عقب الانقلاب وكذلك بعد العودة إلى الديمقراطية.

وازدادت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بولندا والاتحاد الروسي وغيرهما في أعقاب انهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية وانهيار الاتحاد السوفياتي، وعندما أصبح لهذه البلدان موقع بارز في الشراكة العالمية الجديدة، فتحت أسواقاً كانت مغلقة في السابق.

وبلغت المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جورجيا الذروة عقب الحرب القصيرة مع الاتحاد الروسي في عام 2008 نتيجة لدعم الغرب. وتتلقى جمهورية

الشكل 3-22 المساعدة الإنمائية الرسمية إلى بلدان أمريكا اللاتينية (بملايين الدولارات الأمريكية)

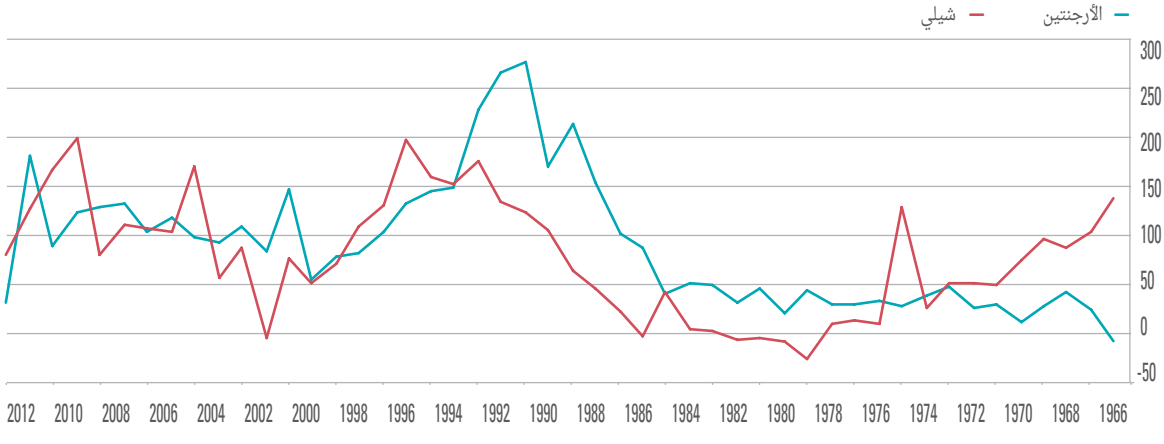

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية في العالم. http://data.worldbank.org/products/wdi (استرجعت في 30 آذار/مارس 2016).

الشكل 3-23 المساعدة الإنمائية الرسمية إلى جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق (بملايين الدولارات الأمريكية)

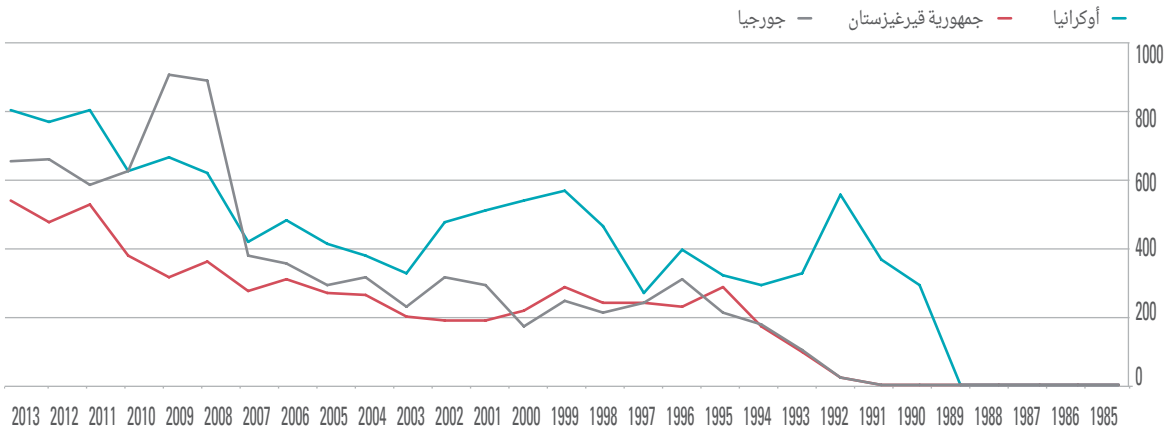

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية في العالم. http://data.worldbank.org/products/wdi (استرجعت في 30 آذار/مارس 2016).

الشكل 3-24 تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي تتلقى مساعدات إضافية ما بعد الأزمة (بمليارات الدولارات الأمريكية)

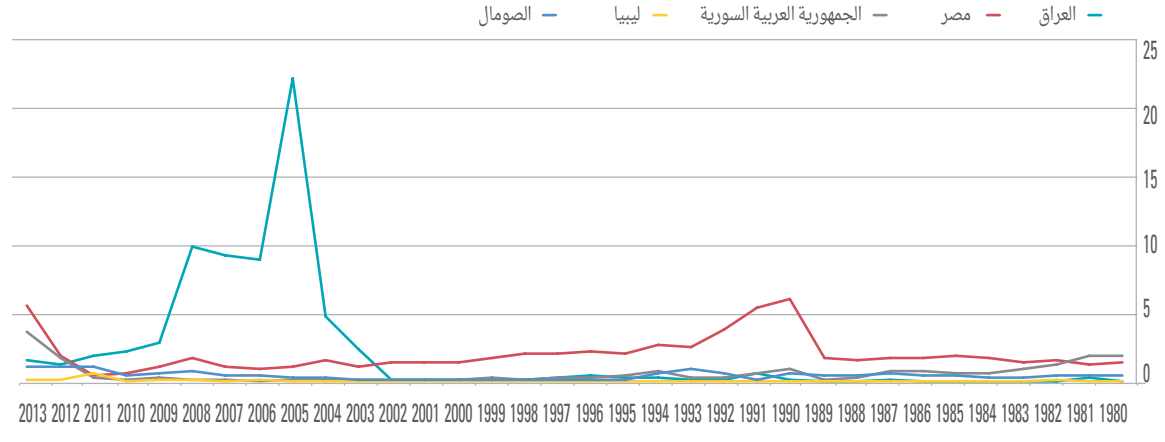

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية في العالم. http://data.worldbank.org/products/wdi (استرجعت في 30 آذار/مارس 2016).

قيرغيزستان مساعدة كبيرة من الاتحاد الروسي والجهات المانحة الغربية. وفي ذلك دلالة على أن المساعدات يمكن أن تؤمن للبلدان العربية من مصادر مختلفة. وتتدفق المساعدة المالية والإعانة، والقروض الكبيرة إلى أوكرانيا منذ تغيير الحكومة في عام 2013، وفي ظل النزاع الجاري. وازدادت المساعدات إلى بلدان البلقان في مرحلة ما بعد النزاع، وإن كان في أطر زمنية مختلفة.

ويمكن استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية لأغراض إعادة الإعمار وبناء الدولة في مرحلة ما بعد الأزمة. وسجلت المساعدة الدولية المقدمة إلى بعض البلدان العربية ارتفاعاً ملحوظاً في أعقاب الأزمات المختلفة. ومن هذه البلدان العراق (الأموال اللازمة لإعادة البناء والإعمار في أعقاب غزو الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2003) وليبيا (بعد نزاع عام 2011)، والصومال (بعد تحسّن الأحوال الأمنية في الأعوام

الشكل 3-25 تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان التي لم تتلق مساعدات إضافية ما بعد الأزمة (بملايين الدولارات الأمريكية)

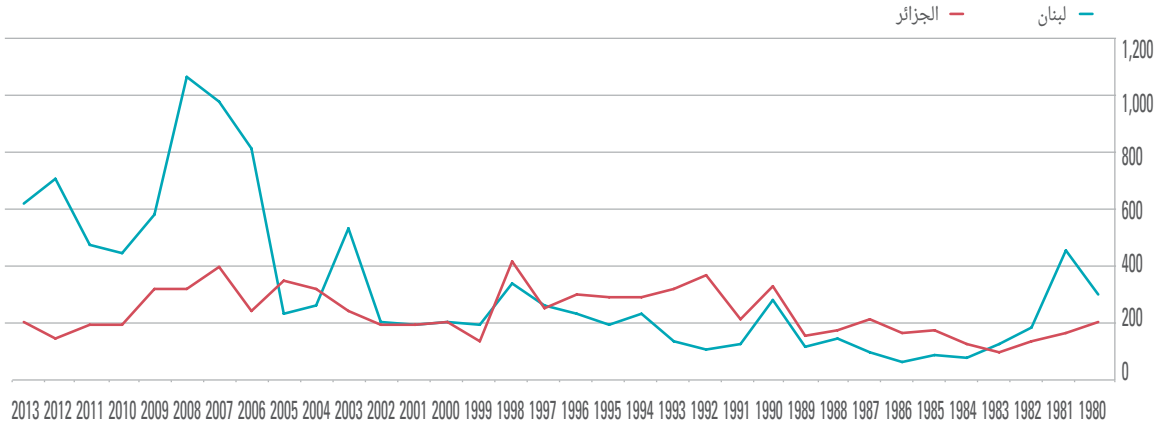

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات التنمية في العالم. http://data.worldbank.org/products/wdi (استرجعت في 30 آذار/مارس 2016).

الأخيرة)، ومصر خلال العملية الانتقالية في عام 2011 (الشكل 3-24).

غير أن بلداناً أخرى لم تتلق مبالغ كبيرة. ومن هذه البلدان الجزائر ولبنان اللذين لم تصلهما مساعدات إضافية كبيرة بعد الحروب الأهلية. غير أن لبنان تلقى مبالغ إضافية بعد الاجتياح الإسرائيلي في عام 2006 (الشكل 3-25).

ومن الضروري أن تعمل البلدان الخارجة من الحرب على تحقيق أعلى مستوى ممكن من الكفاءة في استخدام ما يمكن أن يردها من مساعدات قصيرة الأجل التي تقدم عادة في فترة ما بعد النزاع مباشرة. وعليها في الأجل الطويل، أن تعمل على تحسين المؤسسات وترسيخ مقوّمات الحكم الرشيد لضمان استمرار الدعم من الجهات المانحة.

ومن المهم أن تعمل البلدان العربية والمجتمع الدولي على تأمين المساعدة الكافية أثناء النزاعات وما بعدها، وضمان توجيهها نحو بناء الدولة والحماية الاجتماعية وإعادة بناء البنى التحتية.

ويؤثر حجم المساعدة التي تقدّم على شكل منح أو قروض، ومدى إشراك الشركات العربية والمتعددة الجنسيات في برامج إعادة البناء على سرعة النهوض في المنطقة واستدامته. وتناقص الأموال الواردة للاجئين السوريين، مثلاً، دليل مقلق على تقلص في المساعدات المقدمة للمناطق التي تعاني بفعل النزاع. ولا بدّ من تصحيح هذا الاتجاه، وإعادة تركيز اهتمام الجهات المانحة الإقليمية والدولية على هذه المناطق المتأثرة بالحرب.

2. إعادة الإعمار في الجمهورية العربية السورية

تتضمن الأجندة الوطنية لمستقبل سورية خطة لإعادة بناء اقتصاد الجمهورية العربية السورية، على افتراض انتهاء أعمال القتال في عام 2016. ويستخدم نموذج البرمجة المالية لحساب المطلوب لإعادة الناتج المحلي في البلد بحلول عام 2025 إلى المستوى الذي كان عليه في عام 2010.

وتستند الحسابات إلى نسبة الناتج إلى رأس المال المتصاعدة باستخدام نموذج Harrod Domar المبسط، الذي يفترض انخفاض كفاءة الاستثمار إلى النصف بسبب النزاع، ولكن يتوقع انتعاش الكفاءة والقدرة على تعبئة الموارد بعد النزاع. وفي إطار هذا السيناريو، تتطلب عملية إعادة الإعمار حداً أدنى من الاستثمارات العامة بقيمة 183.5 مليار دولار. ويعادل

الشكل 3-26 توقعات الناتج المحلي الإجمالي ونمو الاستثمار في فترة ما بعد النزاع (بمليارات الدولارات الأمريكية)

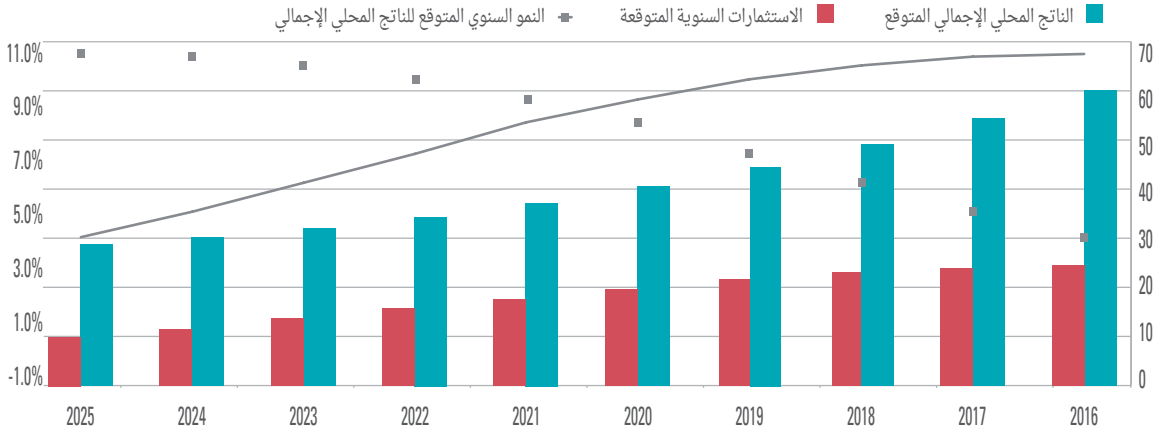

المصدر: NAFS, 2016

هذا المبلغ قيمة الخسائر المتراكمة في رأس المال أثناء النزاع والاستثمارات الموجهة في إطار الخطة الخمسية لعام 2011، وسيعزز النمو من خلال الآثار المضاعفة ويحفز الاستثمار الخاص.

ويوضح الشكل 3-26 توقعات الانتعاش في النمو والاستثمار، وعودة فورية إلى مسار النمو، تحركها استثمارات كبيرة بالتزامن مع إنهاء أعمال القتال. ويمكن تقسيم عملية إعادة الإعمار إلى مرحلتين (الشكل 3-27): مرحلة بناء السلام (2016-2018)، حيث التركيز على الاحتياجات الأساسية، وإنهاء العنف وبدء الانتعاش الاقتصادي؛ ومرحلة بناء الدولة (2019-2520)، حيث توسيع الاستثمارات إلى القطاعات والأنشطة الإنتاجية، وتوزيع الموارد على القطاعات استناداً إلى الخطة الخمسية. وتتطلب هذه العملية استثمارات كبيرة على نطاق موسّع، ولا سيما من القطاع الخاص. ويتوقف النجاح على مصادر خيارات التمويل المتاحة وموثوقيتها وشروطها.

وفي تحليل بديل، استُخدم نموذج التوازن العام استناداً إلى افتراض انتهاء أعمال القتال في عام 2016 وتنفيذ خطة التنمية الوطنية الحادية عشرة، مع التركيز على إعادة بناء رأس المال المدمر وعودة الاستثمار العام[81].

وأدى هذا التحليل إلى توقعات مثيرة للاهتمام، منها ارتفاع مطّرد في الناتج المحلي الإجمالي مشابه لحسابات الأجندة الوطنية لمستقبل سورية، ولكن بارتفاع حاد في نمو الناتج المحلي الإجمالي يصل إلى 40.6 في المائة في عام 2016 نتيجة للضخ الفوري لرؤوس الأموال والمساعدات، ليعود وينخفض إلى متوسط يتراوح بين 11 و15 في المائة. ووفقاً للتوقعات المتفائلة، سينمو رصيد رأس المال بمعدلات مماثلة لما قبل الأزمة حتى يصل بحلول عام 2017 إلى مستويات عام 2011، وسيرتفع الاستثمار العام في عام 2016 ويستمر في النمو محركاً الاستثمار في القطاع الخاص. ومن المتوقع أن تسجل الصادرات زيادة بطيئة، فتصل حصتها إلى 20 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020، بينما تصل الواردات إلى 57 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2016، لتستقر بعد ذلك عند 43 في المائة. وفي حال عدم توفر المنح، سيبلغ العجز العام 50 في المائة وحجم الديون 200 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يبيّن أهمية الأخذ بخيارات واسعة في تأمين بدائل التمويل. وبوجود العديد من السوريين في الخارج، سيكون للتحويلات المالية دور هام في إعادة الإعمار، لأن الكثير من النازحين الذين يجدون عملاً، سيبقون في الخارج، ويواصلون العمل، ويحوّلون الأموال إلى الوطن.

الشكل 3-27 حصص القطاعات من الاستثمار في كل مرحلة

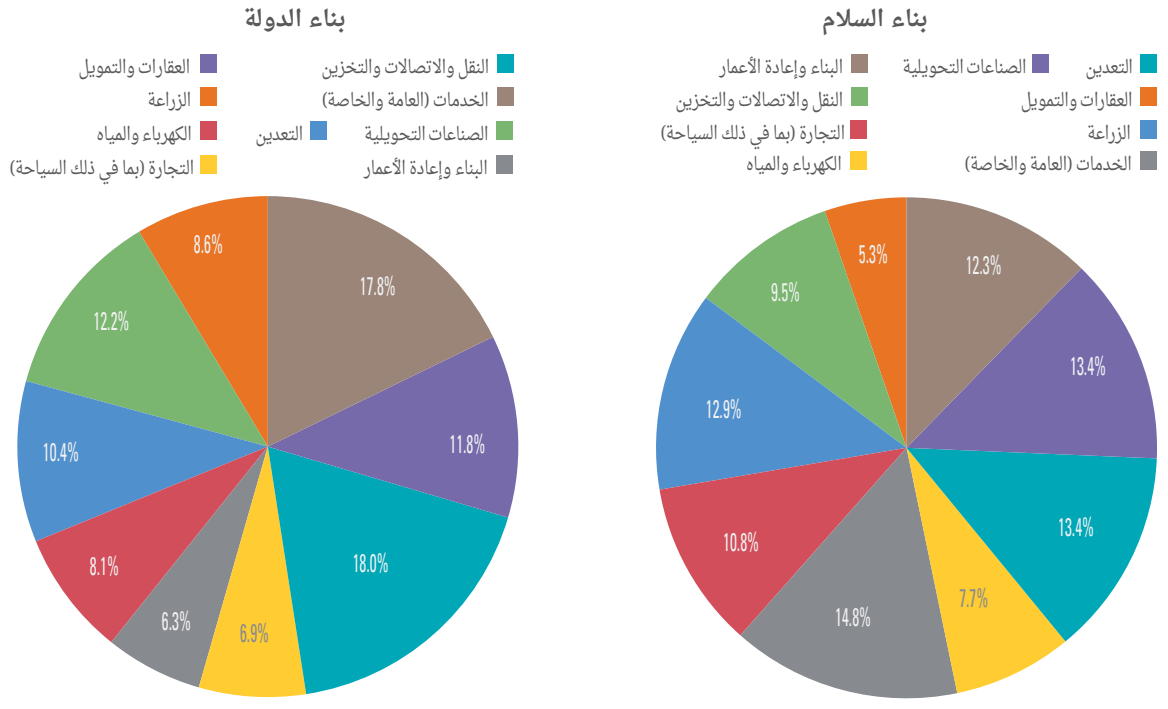

المصدر: NAFS, 2016.

ولن تتوقف سياسة الاقتصاد الكلي ما بعد النزاع عند التثبيت المالي، بل ستتجاوز ذلك إلى معالجة المشاكل الناجمة عن فقدان رأس المال المادي والبشري وهجرة الأدمغة والانقسامات السياسية والجغرافية العميقة، وكذلك إلى بناء السلام. وفي النهج الذي اتُبع في إعادة الإعمار بعد الحرب في لبنان تكمن العبر. فالسياسات الاقتصادية والترتيبات السياسية التي تم التوصل إليها، وإن ساعدت على خروج البلد من النزاع، لم تكن قابلة للاستمرار على المدى الطويل.

وفي الاجتماع الذي عقد في لندن في شباط/فبراير 2016 حول دعم الجمهورية العربية السورية والمنطقة، تعهدت الحكومات الأوروبية والعربية بتقديم 11.2 مليار دولار لمواجهة هذه الأزمة بين عامي 2016 و2020. ومن شأن ذلك أن يساعد في تغطية نقص المساعدات لتلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين (الحصول على السكن والرعاية الصحية والمياه)، وتهيئة الفرص لهم في التعليم وسوق العمل. وتتطلب خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2016 وحدها 3.18 مليار دولار. وينبغي على الموقعين الوفاء بتعهداتهم لضمان تنفيذ الخطة. ويمكن أن يكون ضم اللاجئين إلى القوى العاملة ضمانة للحيلولة دون تكوّن «جيل ضائع»، وفرصةً للبلدان العربية التي كانت وجهة للجوء، إذا اعتُمدت سياسات اقتصادية تخلق فرص عمل بتطوير التصنيع والتنويع الاقتصادي.

3. لبنان: مواجهة الآثار غير المباشرة

تشير تقديرات الأمم المتحدة والبنك الدولي إلى أن عودة تقديم الخدمات العامة إلى المستوى الذي كانت عليه في عام 2011 تستلزم إنفاقاً قدره 2.5 مليار دولار[82]. ويشمل ذلك الصحة والتعليم والبرامج الاجتماعية وشبكات الأمان من الفقر، والبنى التحتية، وإمدادات المياه والصرف الصحي، والكهرباء والنقل، وإدارة النفايات الصلبة. وفي أزمة النفايات في البلد دليل على مشكلة خطيرة نتيجة لشدّة الطلب على المرافق الحكومية وضعف الأطر المؤسسية في ظل الجمود السياسي.

وحسب تقديرات الحكومة، تصل قيمة الاحتياجات، للعام 2016 فقط، إلى 2.48 مليار دولار (35 في المائة لبرامج التثبيت و65 في المائة للبرامج الإنسانية). وتتطلب الخطط الخاصة بقطاعات محددة مساعدة مالية دولية. وتكتسب برامج توفير فرص العمل أهمية أكثر من أي وقت مضى من جراء تزايد حجم القوى العاملة. وتتراوح كلفة برامج الأشغال العامة والتحويلات المالية والدورات التدريبية للعاطلين عن العمل والإعانات لذوي الأجور المنخفضة بين 166 و242 مليون دولار في السنة.

وحسب الحكومة، لا تتجاوز المساعدة الدولية المقدمة حتى الآن نصف المبلغ المطلوب لتغطية احتياجات الأعداد الكبيرة الوافدة من اللاجئين. وتمويل برامج مثل برامج الأونروا والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين عرضة للكثير من الضغوط. فلا بد من توفر المزيد من المساعدة الخارجية التي يمكن الركون إليها لمعالجة آثار الحرب السورية على لبنان، الآن وبعد توقف أعمال القتال.

4. تونس: المزيد من المساعدة الدولية والتنسيق مع الحكومة الليبية في المستقبل

مع بارقة الاستقرار السياسي في ليبيا واحتمالات الانتعاش الاقتصادي في تونس، من الضروري أن يقدر البلدان على إتمام التحضيرات المؤسسية واللوجستية واغتنام الفرص المتاحة. فيمكنهما مثلاً تعزيز روابطهما البرية والبحرية والجوية.

ومن الضروري زيادة المساعدة الدولية لتونس، ولا سيما لتعزيز التجارة والتكامل الإقليمي، وتغطية النفقات الأمنية المتزايدة. وفي الأعوام الخمسة السابقة حتى عام 2014، لم تتجاوز المساعدة المقدمة لتونس 700 مليون دولار، بينما تلقت مصر أكثر من 15 مليار دولار، والأردن حوالي 3 مليار دولار.

5. التكامل الاقتصادي لدرء النزاعات وللتخفيف من حدتها

يساعد التكامل الاقتصادي الإقليمي على درء النزاعات المحتملة. وينبغي على البلدان العربية المضي في تنفيذ مشروع التجارة الحرة العربية الكبرى وإجراء المفاوضات الهادفة لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي. وستزيد العلاقات الاقتصادية والتجارية الناجمة عن ذلك من كلفة الفرصة الضائعة بفعل النزاعات. وتعميق التجارة الإقليمية والمزيد من الصناعات الإقليمية وتعزيز سلاسل القيمة كلها عوامل تثني البلدان عن الضلوع في أي نزاع وتعطيها مزيداً من الأسباب لمنع تزعزع الاستقرار الداخلي. وينبغي أن تصل المنافع الاقتصادية للتكامل إلى السكان عبر فرص اقتصادية متساوية للجميع.

وللاتفاقات التجارية القوية الأسس، دور في تهيئة الفرص للقطاعات والصناعات المولدة لفرص العمل، مثل الزراعة والصناعة التحويلية. ويتطلب تيسير نمو هذه القطاعات توفير الاستثمارات وتقاسم التكنولوجيا عبر الحدود. وهذا من شأنه أن يساعد على رفع نمو الإنتاجية في المنطقة الذي كان بين عامي 1991 و2010 الأدنى من أي منطقة أخرى[83]، والحد من الاعتماد على السلع الأولية وتعزيز التنوع في الإنتاج.

6. مساعدة النازحين

يُفترض أن تستقطب المنطقة، بما تجذبه من مصالح سياسية خارجية، المزيد من الدعم الدولي للمساعدة على دمج اللاجئين في البلدان المضيفة، ومساعدة النازحين داخلياً، وتحسين سياسات الهجرة الإقليمية[84].

وكثيراً ما يؤدي النزوح، الذي نادراً ما يكون مؤقتاً، إلى اعتماد يستمر إلى الأجيال المقبلة. ومن الضروري وضع سياسات للتعويض عن خسارة حقوق الملكية أو المهنة أو تدمير المنازل على يد نازحين داخليين آخرين. وتكون إعادة دمج الجماعات المعارضة والمقاتلين القدامى في مجتمعات ما بعد النزاع عادة غير كافية، إذ تزيد احتمالات تجدد النزاع[85]. لذلك ينبغي أن تترافق أعمال الإغاثة الإنسانية العاجلة للنازحين مع استراتيجيات لدمج السكان في مواقع جديدة أو إعادة دمجهم عند عودتهم، مع توفير ما يكفي من فرص العمل والتعليم. وينبغي تخصيص المزيد من الدعم المالي للدول العربية التي تنفق على التخفيف من آثار الأزمات. ولبناء السلام، لا بدّ من تحسين الآفاق الاقتصادية في الأجل الطويل.

وباستطاعة البلدان المضيفة الاستفادة من المهارات والمواهب المتنوعة التي يحملها اللاجئون وغيرهم من السكان النازحين، إذا اعتمدت سياسات لتنويع المهارات وتطويرها.

7. ما بعد النزاعات: السياسات والبرامج الاجتماعية

على الحكومات أن تحدد أولويات البرامج الاجتماعية لما بعد الأزمات وما بعد النزاعات. واستناداً إلى تجارب تونس ومصر منذ عام 2011، حددت الإسكوا مجموعة من الاستراتيجيات التي يمكن أن يأخذ بها واضعو السياسات[86]. وينبغي تعديل الدساتير وسن التشريعات بحيث تجسد المبادئ الدولية في قضايا مثل عدم التمييز وحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والاقتصادية والتزامات الدولة. وهذه القوانين ينبغي تطبيقها وإنفاذها.

كما ينبغي وضع البرامج الملائمة لمعالجة مظالم الماضي. ففي تونس، مثلاً، يُقصد بذلك معالجة الفوارق بين المناطق والاهتمام بالفئات المهمشة في التنمية الاجتماعية الاقتصادية. ومن شان المحاولات الجدية لمكافحة الفساد وتعزيز المساواة في الفرص الاقتصادية، ولو كانت شائكة من الناحية السياسية في بعض الظروف، أن تساعد على استعادة الثقة في الدولة. ويمكن العمل بتدابير مؤقتة خاصة، مثل نظام الحصص لتعزيز حقوق الفئات المهمشة على أن يصار إلى إلغاء هذه التدابير تدريجياً في وقت لاحق.

وفيما يتعلق بالمرأة، يعتبر تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 من الأساسيات. وفي المنطقة ذاتها أمثلة كثيرة عن كيفية المضي قدماً. ففي مصر، تعمل منظمات المجتمع المدني مع الناشطين في مجال حقوق الإنسان على إنشاء شبكات وحركات للحماية، وفتح منافذ لتبادل المعلومات لمكافحة حالات التحرش الجنسي والاعتداء على الفتيات والنساء، التي تتزايد في التظاهرات، ومقاضاة الجناة. وينبغي على الحكومات أن تتبنى هذه المبادرات وتعمل على توسيعها.

وللبلدان الخارجة من النزاعات عادةً إرث من السياسات الاقتصادية السيئة. ومن الضروري أن تركز سياسات ما بعد النزاعات على مواضيع معيّنة، تؤدي، لو تركت بدون حل، إلى عودة عدم الاستقرار وتجدد النزاع[87]. وينبغي العمل على تنفيذ الإصلاحات السياسية وتوسيع فرص المشاركة في الحياة السياسية فوراً بعد انتهاء النزاع. فإلى جانب إعادة ترميم البنية التحتية، ينبغي أن تركز السياسات الاقتصادية على معالجة مسألة هروب رأس المال واستعادته إلى الوطن، ومراقبة السلع الأساسية في مرحلة ما بعد النزاع ومرحلة الإعمار. وينبغي التركيز على تلبية احتياجات الأعداد المتزايدة من السكان، في موازاة احتياجات المتضررين من الأزمات الأخيرة، في التخطيط الاجتماعي والعمراني. وينبغي لواضعي السياسات إجراء تقييمات مفصلة عن المخاطر لتحديد تأثير الأسباب الجذرية للنزاعات على قدرات بلدانهم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستناد إليها في التخطيط[88].

8. الإصلاحات الوطنية والإقليمية وآليات الحيلولة دون نشوب النزاعات

الحروب والأزمات التي هزت المنطقة منذ عام 2011 هي نتيجة لفشل الدبلوماسية الإقليمية والعالمية، وينبغي أن تزوّد البلدان بحافز لإيجاد آلية إقليمية تهدف إلى الحيلولة دون نشوب النزاعات في المستقبل. والنماذج كثيرة. فالاتحاد الأفريقي يعلق عضوية الدول مؤقتاً في حال الانقلابات أو التغيّرات غير الديمقراطية في السلطة، ويسهل الإسراع في إرسال قوات حفظ السلام إلى البلدان الأعضاء في حال الأزمات. ويلزم إيلاء مزيد من الاهتمام لدور الجهات الفاعلة الخارجية في المساهمة في الاستقرار الإقليمي. فتوفر الإرادة السياسية والقدرات المؤسسية والمشاركة الفعالة مع المجتمع المدني كلها شروط لازمة لتنفيذ السياسات والإصلاحات والتدابير الرامية إلى الحيلولة دون نشوب النزاعات.

الحواشي

الفصل الأول

1. United States Department of Commerce Bureau of Economic Analysis, 2016.
2. European Commission, 2016.
3. ILO, 2016a, p. 12.
4. UNHCR, 2016a, p. 2 and pp. 62-66, Annex Table 2.
5. OPEC, 2016, p. 85, tables 10.1 and 10.2.
6. المرجع نفسه.
7. المرجع نفسه، ص 87، الجدول 10-3.
8. Lecarpentier, 2015.
9. IMF, 2016.
10. Heffer and Prud'homme, 2015.
11. World Bank, 2016a.

الفصل الثاني

1. لمزيد من التفاصيل حول الأثر السلبي للاحتلال، يمكن الاطلاع على: United Nations, 2016.
2. World Bank, 2016 b.
3. Ministry of Planning and International Cooperation, Government of Yemen, 2016, p. 4.
4. Federal Republic of Somalia, 2016, p.8.
5. تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى World Bank, 2016c.
6. يُسلّط دليل عدم المساواة بين الجنسين الضوء على الفجوة بين الجنسين في المجالات الرئيسية للتنمية البشرية في 155 بلداً. وهو مقياس مركب، يتراوح من 1 إلى 10، للخسائر التي تلحق بالإنجازات الإنمائية في بلد معيّن بسبب عدم المساواة بين الجنسين على أساس ثلاثة أبعاد، هي: الصحة الإنجابية والتمكين والمشاركة في سوق العمل. وتشير قيم الدليل الأعلى إلى قدر من عدم المساواة أعلى. لمزيد من التفاصيل المنهجية، يمكن الاطلاع على: UNDP, 2010a, p. 84-94; UNDP, 2015a.
7. IPU, 2016a.
8. United Nations Statistics Division (UNSD), 2016.
9. يقيّم دليل الفجوة بين الجنسين البلدان على أساس النواتج بدلاً من المدخلات ويرتبها تبعاً لقربها من المساواة بين النساء والرجال، بدلاً من تمكين المرأة. ويتضمن الدليل أربعة مؤشرات فرعية، هي: المشاركة والفرص الاقتصادية (البطالة ومستويات الأجور للعمل المتساوي)، التحصيل العلمي (إتمام التعليم الأساسي والثانوي والجامعي)، التمكين السياسي (المناصب الوزارية والمناصب العليا في القضاء والمناصب الإدارية العليا والتمثيل في البرلمان)، الصحة والبقاء على قيد الحياة (متوسط العمر المتوقع وظاهرة "النساء المفقودات"). لمزيد من التفاصيل المنهجية، يمكن الاطلاع على WEF, 2015, pp. 3-7.
10. بلغ متوسط قيمة الدليل للمنطقة العربية 0.597 أي ما يعادل إغلاق 60 في المائة من الفجوة بين الجنسين، بالاستناد إلى حسابات الإسكوا لقيم الدليل الإقليمية المتوسطة مرجحة بعدد السكان.
11. Rayman, et. al., 2016.
12. IPU, 2016b.
13. المرجع نفسه.
14. World Bank, 2015b.
15. ESCWA, 2013.
16. ESCWA, 2016a.
17. المرجع نفسه.
18. المرجع نفسه.
19. ESCWA, 2012.
20. ILO, 2016b.
21. UNDP, 2015b.
22. ESCWA, 2015b.
23. Qatar General Secretariat for Development Planning, 2011.
24. Council for European Palestinian Relations, 2012.
25. Barsoum, Ramadan and Mostafa, 2014, p. 3.
26. ILO, 2016c, Table 15.a.
27. ILO, 2004.
28. حسابات الإسكوا بالاستناد إلى Sri Lanka Bureau of Foreign Employment, 2013.
29. Sabban, 2002.
30. ESCWA and IOM, 2015.
31. ILO, 2013a.
32. نسبة العاملات إلى مجموع السكان هي نسبة السكان الإناث في سن العمل (من عمر 15 سنة وما فوق) اللاتي يعملن.
33. Sabban, 2002.
34. Ahmad, 2010.
35. ESCWA and IOM, 2015.
36. المرجع نفسه.
37. المرجع نفسه.
38. المرجع نفسه.
39. Human Rights Watch, 2016.
40. أفغانستان وإندونيسيا وباكستان وبنغلاديش وتايلند وسري لانكا والصين والفلبين وفييت نام ونيبال والهند.
41. IOM, 2016.
42. World Bank, 2015 b.
43. باستثناء السودان والصومال.
44. القرار 1325 (2002) تدعمه قرارات أخرى: 1820 (2008، بشأن دور المرأة في عمليات السلام)؛ و1888 (2009)؛ و1889 (2009)؛ و1960 (2010)؛ و2106 (2013)؛ و2122 (2013).
45. ينص القانون على عقوبات شديدة على أفعال العنف المنزلي والتحرش بالمرأة في الشارع، ويشير بالتحديد إلى الأزواج.

الفصل الثالث

1. Rodrick and Wacziarg, 2005; Papaioannou and Siourounis, 2008; Persson and Tabellini, 2006.
2. Collier and others, 2003.
3. Gates and others, 2010.
4. Collier, 1999.
5. ESCWA, 2015b.
6. Collier and others, 2003.
7. Davies, 1962.
8. Jakobsen, 2013.
9. ESCWA, 2015b.
10. Murdoch and Sandler, 2004.
11. Roaf and others, 2014.
12. De Melo and others, 1996.
13. ESCWA, 2015b.
14. بما في ذلك السودان والعراق وفلسطين.

15. بما في ذلك الجمهورية العربية السورية وليبيا واليمن.
16. بما في ذلك الأردن وتونس ومصر ولبنان.
17. ESCWA, 2015b.
18. ESCWA, 2015a.
19. UNWTO, 2014 and 2015.
20. Abdelfattah, 2011; ESCWA, 2015a.
21. UNHCR, 2016a.
22. UNHCR, 2016a, p. 65.
23. UNHCR, 2016a, p. 2.
24. UNHCR, 2016a, p. 2.
25. UNHCR, 2016b.
26. Clayton, 2015.
27. ESCWA and IOM, 2015.
28. المرجع نفسه.
29. المرجع نفسه.
30. المرجع نفسه.
31. ESCWA, 2015d.
32. Sarangi and others, 2015.
33. ESCWA, 2015e.
34. Regional Refugee and Resilience Plan 2016-2017 in response to the Syria Crisis, 2016.
35. Gates and others, 2010.
36. OCHA, 2015a.
37. O'Brien, 2016.
38. Gates and others, 2010.
39. المرجع نفسه.
40. Chene, 2012.
41. Zaum, 2013.
42. Bamidele and Academy, 2013.
43. Daragahi, 2015.
44. Lund, 2014.
45. Agence France Presse, 2015.
46. Dbwan, 2014.
47. Syrian Centre for Policy Research, 2015.
48. المرجع نفسه.
49. المرجع نفسه.
50. المرجع نفسه.
51. المرجع نفسه.
52. World Bank, 2015a.
53. ESCWA and University of St. Andrews, 2016
54. The Economist, 2016b.
55. Government of Lebanon and United Nations, 2015
56. United Nations and World Bank, 2013.
57. Cali and others, 2015.
58. Government of Lebanon, 2016.
59. Government of Lebanon and United Nations, 2015
60. Cali and others, 2015; United Nations and World Bank, 2013.
61. Bank Audi, 2014.
62. United Nations and World Bank, 2013.
63. Government of Lebanon and United Nations, 2015
64. المرجع نفسه.
65. FAO, 2014.
66. Cali and others, 2015.
67. للاطلاع على نتائج المسح المفصلة، ESCWA and World Bank (forthcoming).
68. بالاستناد إلى مسح سنوي لبيئة الأعمال والتنافسية يجريه المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية. شمل المسح الميداني لعام 2015 مقابلات مع 833 شركة.
69. ESCWA and World Bank (forthcoming).
70. OCHA, 2015b.
71. PCBS, 2016b.
72. المرجع نفسه.
73. المرجع نفسه.
74. PCBS, 2016a.
75. المرجع نفسه.
76. أكثر من 61 في المائة من الضفة الغربية.
77. OCHA, 2015b.
78. PCBS, 2015.
79. لإجراء التقدير أعيد ترتيب هوية الدخل، بحيث يساوي مجموع صافي المدخرات المحلية الخاصة وصافي الفائض المالي للحكومة فائض الحساب الجاري. واستخدم المجموع العائد للبلدان العربية للفترة من 2000 إلى 2015 لتقدير المبالغ.
80. UNDP, 2008; Valters and others, 2014.
81. Al Dardari and Bchir, 2014.
82. United Nations and World Bank, 2013.
83. ESCWA and UNEP, 2015.
84. ESCWA and IOM, 2015.
85. ESCWA, 2015 b.
86. ESCWA, 2015c.
87. Collier, 2007.
88. ESCWA, 2015d.

المراجع

Abdelfattah, Dina (2011). Impact of Arab revolts on migration. CARIM analytic and synthetic notes, No. 2011/68. Robert Schuman Centre for Advanced Studies. European University Institute. Available from http://cadmus.eui.eu/handle/1814/19874.

African Development Bank (2011). Rwanda – bank group country strategy paper 2012-2016. Regional Department East A (OREA). Tunis. October.

Agence France Presse (2015). Syria pursuing corruption cases against officials, re-printed in *The Daily Star*, 28 August. Available from www.dailystar.com.lb/News/Middle-East/2015/Aug-28/313080-syria-pursuing-corruption-cases-against-officials.ashx.

Ahmad, Attiya (2010). Migrant domestic workers in Kuwait: The role of State institutions. The Washington D.C.: Middle East Institute. Available from www.mei.edu/content/migrant-workers-kuwait-role-state-institutions.

Al Dardari, Abdallah, and Hedi Bchir (2014). *The Reconstruction of the Syrian Economy: A First Proposal*. Beirut: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

Bamidele, Oluwaseun, and Faith Academy (2013). Corruption, Conflict and Sustainable Development in African States. *The African Symposium*, Volume 13, No. 1, June.

Bank Audi (2014). Lebanon economic report 2014, 3rd Quarter. Beirut. Available from www.bankaudi.com.lb/GroupWebsite/openAudiFile.aspx?id=2418.

Barsoum, Ghada, Mohamed Ramadan, Mona Mostafa (2014*).* Labour market transitions of young women and men in Egypt. Work4Youth publication series, No. 16. Geneva: ILO. Available from www.ilo.org/employment/areas/youth-employment/work-for-youth/publications/national-reports/WCMS_247596/lang--en/index.htm.

Bernanke, Ben (2005). The global saving glut and the US current account deficit. Sandridge Lecture, Virginia Association of Economists. Richmond, Virginia, 10 March. Available from www.federalreserve.gov/boardDocs/Speeches/2005/200503102/default.htm.

Cali, Massimiliano, and others (2015). *The Impact of the Syrian Conflict on Lebanese Trade*. Washington D.C.: World Bank. April.

Chene, Marie (2012). *Lessons Learned in Fighting Corruption in Post-conflict Countries*. U4 Anti-Corruption Resource Centre.

Clayton, Jonathan (2015). Numbers of internally displaced in Libya double since September, UNHCR, 30 June. Available from www.unhcr.org/5592a8286.html.

Collier, Paul (1999). On the economic consequences of civil war. *Oxford Economic Papers,* vol. 51. Centre for the Study of African Economies. Oxford: Oxford University.

_____ (2007). *Post-Conflict Recovery: How Should Policies be Distinctive?* Centre for the Study of African Economies, Department of Economics. Oxford: Oxford University.

Collier, Paul, and others (2003). *Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy*. Washington D.C., World Bank; Oxford, Oxford University Press.

Council for European Palestinian Relations (2012). *Agriculture in Palestine: a Post-Oslo Analysis*. CEPR MEMO. Available from http://thecepr.org/images/stories/pdf/memo%20agriculture.pdf.

Daragahi, Borzou (2015). Corruption and incompetence allegations dog Libya's governments. *Financial Times,* 12 April.

Davies, James (1962). Toward a theory of revolution. *American Sociological Review*, vol. 27, No. 1, February.

Dbwan, Abdulmoez (2014). Fighting the culture of corruption in Yemen. *The World Bank Blogs*, 4 December 2014. Available from http://blogs.worldbank.org/arabvoices/fighting-culture-corruption-yemen.

Del Carpio, Ximena Vanessa, and Mathis Christoph Wagner (2015). The impact of Syrian refugees on the Turkish labor market. Policy research working paper. Washington D.C.: World Bank.

De Melo, M., C. Denizer, and A. Gelb (1996). From plan to market. Policy research working paper 1564. Washington D.C.: World Bank.

The Economist (2016a). A hilly dilemma: should Paul Kagame be backed for providing stability and prosperity or condemned for stifling democracy?,12 March.

_____ (2016b). Peace, bread and work – jobs for Syrian refugees help them and their hosts, and slow their exodus, 7 May.

European Commission (2016). European economic forecast – Spring 2016, institutional paper 025. Luxembourg: European Union. Available from http://ec.europa.eu/economy_finance/publications/eeip/pdf/ip025_en.pdf.

Food and Agricultural Organization (2014). *The Impact of the Syria Crisis on Agriculture, Food Security and Livelihoods in Lebanon*. Cairo. Available from http://fscluster.org/lebanon/document/impact-syria-crisis-agriculture-food.

Gates, Scott, and others (2010). Consequences of armed conflict in the Middle East and North Africa region. Background paper. 23 November 2010. Available from http://folk.uio.no/haavarmn/MENA_Cons_Conflict.pdf.

Gruber, Joseph W., and Steven B. Kamin (2015). The corporate saving glut in the aftermath of the global financial crisis. International finance discussion papers 1150. October. Available from http://dx.doi.org/10.17016/IFDP.2015.1150.

Heffer, Patrick, and Michel Prud'homme (2015). Short-term fertilizer outlook 2015-2016. Paris: International Fertilizer Industry Association (IFA). November. Available from www.fertilizer.org/en/images/Library_Downloads/2015_ifa_paris_summary.pdf.

Hill, Ginny, and others (2013). *Yemen: Corruption, Capital Flight and Global Drivers of Conflict*. Chatham House Report. London: Chatham House. September. Available from http://www.hlrn.org/img/documents/0913r_yemen.pdf.

Human Rights Watch (2016). Kuwait: progress on domestic workers rights, 2 February. Available from https://www.hrw.org/news/2016/02/02/kuwait-progress-domestic-workers-rights.

International Labour Organization (ILO, 2004). *Gender and Migration in Arab States: the Case of Domestic Workers*. Geneva. Available from www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_204013/lang--en/index.htm.

_____ (2013a). *Domestic Workers Across the World: Global and Regional Statistics and the Extent of Legal Protection*. Geneva: International Labour Office. Available from www.ilo.org/travail/Whatsnew/WCMS_173363/lang--en/index.htm.

_____ (2013b). *Global Employment Trends: Recovering from a Second Jobs Dip*. Geneva: International Labour Office. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/---publ/documents/publication/wcms_202326.pdf.

_____ (2016a). *World Employment and Social Outlook: Trends 2016*. Geneva: International Labour Office. Available from www.ilo.org/global/research/global-reports/weso/2016/WCMS_443480/lang--en/index.htm.

_____ (2016b). *Women in Business & Management, Gaining Momentum in the Middle East and North Africa*. Geneva: International Labour Office. www.ilo.org/beirut/publications/WCMS_446101/lang--en/index.htm.

_____ (2016c). Key indicators of the labour market (KILM). Eighth edition. Available from http://www.ilo.org/global/statistics-and-databases/research-and-databases/kilm/lang--en/index.htm. Accessed 30 March 2016.

International Monetary Fund (2016). IMF primary commodity prices. Available from www.imf.org/external/np/res/commod/index.aspx. Accessed 30 March 2016.

International Organization for Migration (2016). Abu Dhabi Dialogue. Available from https://www.iom.int/abu-dhabi-dialogue.

Inter-Parliamentary Union (2016a). Women in national parliaments. Available from www.ipu.org/wmn-e/arc/classif010516.htm. Accessed on 10 May 2016.

_____ (2016b). Women in parliament, the year in review 2015. Available from www.ipu.org/pdf/publications/WIP2015-e.pdf.

IRIN (2010). West Bank health and economy up a bit, Gaza down, 18 May. Available from www.irinnews.org/news/2010/05/18/west-bank-health-and-economy-bit-gaza-down.

Jakobsen, Tor G. (2013). The J-curve – James C. Davies' Theory of Revolutions. *Popular Social Science*, 17 April 2013. Available from www.popularsocialscience.com/2013/04/17/james-c-davies-j-curve-theory-of-revolutions.

Kilian, Lutz (2009). Not all oil price shocks are alike: disentangling demand and supply shocks in the crude oil market. *American Economic Review*, vol. 99, No. 3, pp. 1053-69. Available from https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/aer.99.3.1053.

Kisirwani, Maroun (1997). The rehabilitation and reconstruction of Lebanon, *Remaking the Middle East*. Beirut: American University of Beirut. Available from http://ddc.aub.edu.lb/projects/pspa/kisirwani.html.

Lebanon (2016). London Conference Lebanon statement of intent. Available from www.businessnews.com.lb/download/LondonConferenceLebanonStatementOfIntent4Feb2016.pdf.

Lebanon, and United Nations (2015). *Lebanon Crisis Response Plan 2015-16: Year Two*. Available from http://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2016/01/20151223_LCRP_ENG_22Dec2015-full-versionoptimized.pdf.

Lecarpentier, Armelle (2015). Current trends and prospects for natural gas. 4 December. Rueeil-Malmaison, France: International Association for Natural Gas (Cedigaz). Available from www.cedigaz.org/documents/2015/PresAB2015.pdf.

Lund, Aron (2014). Drought, corruption, and war: Syria's agricultural crisis, Carnegie Endowment for International Peace, 18 April 2014. Available from http://carnegieendowment.org/syriaincrisis/?fa=55376.

Murdoch, James C., and Todd Sandler (2004). Civil wars and economic growth: spatial dispersion. *American Journal of Political Science*, vol. 48, pp. 138-151. Available from http://onlinelibrary.wiley.com/doi/10.1111/j.0092-5853.2004.00061.x/full.

National Agenda for the Future of Syria (NAFS, 2016). Post-conflict challenges for the macroeconomic policies for Syria. Beirut: ESCWA.

O'Brien, Stephen (2016). Under-Secretary-General for Humanitarian Affairs and Emergency Relief Coordinator, statement to the Security Council on Yemen. New York, 16 February 2016. Available from http://reliefweb.int/report/yemen/under-secretary-general-humanitarian-affairs-and-emergency-relief-coordinator-stephen-4.

Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA, 2012). Country fact sheet: Jordan, August 2012. Available at http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Jordan.pdf.

_____ (2015a). Fragmented lives – humanitarian overview 2014. East Jerusalem: OCHA – Occupied Palestinian Territory. March 2015. Available from https://www.ochaopt.org/documents/annual_humanitarian_overview_2014_english_final.pdf.

_____ (2015b). Humanitarian needs overview 2016 – occupied Palestinian territory. November 2015. Available from https://www.ochaopt.org/documents/hno_december29_final.pdf.

Office of the United Nations High Commissioner for Refugees (2015a). World at war - global trends: forced displacements in 2014. Geneva. Available from www.unhcr.org/556725e69.pdf.

_____ (2015b). Mid-year trends 2015. Geneva. Available from www.unhcr.ch/fileadmin/user_upload/dokumente/06_service/zahlen_und_statistik/Mid-Year_Trends_2015.pdf.

_____ (2016a). Global trends: forced displacement in 2015. Geneva. Available from www.unhcr.org/statistics/country/576408cd7/unhcr-global-trends-2015.html.

_____ (2016b). Syria Regional Refugee Response Portal. Available from http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php (accessed 29 March 2016).

Organization of Petroleum Exporting Countries (2016). OPEC monthly oil market report. Vienna. 14 March. Available from www.opec.org/opec_web/en/publications/338.htm.

Palestinian Central Bureau of Statistics (2015). On the eve of the International Child Day; Palestinian children remain victims of ongoing Israeli violence. 18 November 2015. Available from www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_IntChildDy2015E.pdf.

_____ (2016a). Press report on the labour force survey results. Labour force survey (January-March 2016) Round (Q1/2016). Available from www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_LFSQ12016E.pdf.

_____ (2016b). Press report: preliminary estimates of quarterly national accounts (first quarter 2016). Available from www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_QNAQ12016E.pdf.

Papaioannou, Elias, and Gregorios Siourounis (2008). Economic and social factors driving the third wave of democratization. *The Journal of Comparative Economics*, vol. 36 (2008), pp. 365-387. Available from http://ac.els-cdn.com/S0147596708000218/1-s2.0-S0147596708000218-main.pdf?_tid=4e19766c-6dc9-11e6-84b6-00000aab0f6b&acdnat=1472462384_7d5053f251efc775e30b99e857c4df58.

Persson, Torsten, and Guido Tabellini (2006). Democracy and development: the devil in the details. Working paper No. 11,993. Cambridge, MA: National Bureau of Economic Research (NBER). January. Available from http://www.nber.org/papers/w11993.pdf.

Qatar, General Secretariat for Development Planning (2011). *Qatar National Development Strategy 2011-2016*. Available from www.mdps.gov.qa/en/nds/Documents/Qatar_NDS_reprint_complete_lowres_16May.pdf.

Rayman, Paula, Seth Izen, and Emily Parker (2016). UNSCR 1325 in the Middle East and North Africa: women and security. Special report 388. Washington D.C.: United States Institute of Peace. Available from https://www.usip.org/sites/default/files/SR388-UNSCR-1325-in-the-Middle-East-and-North-Africa-Women-and-Security.pdf.

Regional Refugee and Resilience Plan 2016-2017 in Response to the Syria Crisis (2016). Mid-year report, June 2016. Available from www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2016/07/3RP-Mid-year-Report.pdf.

Roaf, James, and others (2014). 25 years of transition – post-communist Europe and the IMF. Regional Economic Issues Special Report. October 2014. Available from https://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2014/eur/eng/pdf/erei_sr_102414.pdf.

Rodrik, Dani, and Romain Wacziarg (2005). Do democratic transitions produce bad economic outcomes? *American Economic Review*, vol. 95, No. 2, pp. 50-55. Available from https://www.aeaweb.org/articles?id=10.1257/000282805774670059.

Sabban, Rima (2002). United Arab Emirates: migrant women in the United Arab Emirates, the case of female domestic workers. Gender Promotion Programme (GENPROM) working paper No. 10. Geneva: ILO. Available

from www.ilo.org/employment/Whatwedo/Publications/WCMS_117955/lang--en/index.htm.

Sarangi, Niranjan, and others (2015). Towards better measurement of poverty and inequality in Arab countries: a proposed pan-Arab multipurpose survey. E/ESCWA/SD/2014/WP.1. Available from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sd_14_wp-1_e.pdf.

Sherry, Hassan (2014). Post-war Lebanon and the influence of international financial institutions: a "Merchant Republic", Civil Society Knowledge Centre, Lebanon Support, August. Available from http://cskc.daleel-madani.org/paper/post-war-lebanon-and-influence-international-financial-institutions.

Somalia (2016). Appropriation Act for 2016 Budget. Act No. 8. Available from http://mof.gov.so/wp-content/uploads/2016/05/Budget-Appropriation-2016-Web.pdf.

Sri Lanka, Bureau of Foreign Employment (2013) Annual statistical report of foreign employment 2013. Available from www.slbfe.lk/page.php?LID=1&MID=54.

Stave, Svein Erik, and Solveig Hillesund (2015*). Impact of Syrian refugees on the Jordanian labour market*. Beirut: ILO Regional Office for the Arab States and Fafo Institute for Applied International Studies. Available from www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---arabstates/---ro-beirut/documents/publication/wcms_364162.pdf.

Sustainable Development Solutions Network (2016). Indicators and a monitoring framework: Goal 05. Achieve gender equality and empower all women and girls. Available from http://indicators.report/goals/goal-5/.

Syrian Centre for Policy Research (2015). Confronting fragmentation – impact of Syrian crisis report. Available from http://scpr-syria.org/publications/policy-reports/confronting-fragmentation/.

Trabelsi, Meriem (2015). Implementation of the UNSCR 1325 on Women, Peace and Security in the Arab States, International Knowledge Network of Women in Politics, 10 December 2015. Available from http://iknowpolitics.org/en/discuss/e-discussions/implementation-unscr-1325-women-peace-and-security-arab-states.

United Nations, General Assembly (2015). Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development. A/RES/70/1. Available from www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/RES/70/1&Lang=E.

_____ (2016). Economic and social repercussions of the Israeli occupation on the living conditions of the Palestinian people in the Occupied Palestinian territory, including East Jerusalem, and the Arab population in the occupied Syrian Golan: Note by the Secretary-General. A/71/86- E/2016/13.

United Nations Development Programme (2008). Post-conflict economic recovery – enabling local ingenuity - crisis prevention and recovery report 2008. New York: Bureau for Crisis Prevention and Recovery. Available from www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis%20prevention/undp-cpr-post-conflict-economic-recovery-enable-local-ingenuity-report-2008.pdf.

_____ (2010a). *Human Development Report 2010; The Real Wealth of Nations: Pathways to Human Development*. New York. Available from http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/270/hdr_2010_en_complete_reprint.pdf.

_____ (2010b). *Fighting Corruption in Post-Conflict and Recovery Situations: Learning from the Past*. New York. Available from http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/democratic-governance/anti-corruption/fighting-corruption-in-post-conflict---recovery-situations.html.

_____ (2015a). Gender Inequality Index (GII). Available from http://hdr.undp.org/en/content/gender-inequality-index-gii.

_____ (2015b). *Human Development Report 2015: Work for Human Development.* New York. Available from http://hdr.undp.org/en/2015-report.

United Nations, Economic Commission for Africa (2015). *Economic Report on Africa 2015 – Industrializing through Trade*. Addis Ababa: ECA. Sales No. E.15.II.K.2. Available from www.uneca.org/publications/economic-report-africa-2015.

_____ (2016). *Social Cohesion in Eastern Africa*. Subregional Office for East Africa. Addis Ababa: ECA. Available from www.uneca.org/publications/social-cohesion-eastern-africa.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA, 2012). Labour market data: Structures and challenges in the ESCWA region. E/ESCWA/SDD/2011/Technical Paper.7. Available from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdd_11_tp-7_e.pdf.

_____ (2013). Policy brief, women and political representation in the Arab region. E/ESCWA/ECW/2013/Technical Paper.6.

_____ (2014a). Status of Arab Women Report: Access to Justice for Women and Girls in the Arab Region: From Ratification to Implementation if International Instruments. E/ESCWA/ECW/2015/1. Available from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/access-justice-women-arab-region-2015.pdf.

_____ (2014b). SDG priority conceptual issues: towards an Arab approach for the Sustainable Development Goals. E/ESCWA/SDPD/2013/Technical Paper.8. Available from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/e_escwa_sdpd_13_tp-8_e.pdf.

_____ (2015a). *Assessing Arab Economic Integration: Towards the Arab Customs Union*. E/ESCWA/EDID/2015/4. Available from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/assessing-arab-economic-integration.pdf.

_____ (2015b). *Protracted Conflict and Development in the Arab Region. Trends and Impacts Issue No. 4*. E/ESCWA/ECRI/2015/2. Available from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/trends-impacts-issue4-protracted-conflict-development-arab-region-english.pdf.

_____ (2015c). *What is Left of the Arab Spring: The Long Road to Social Justice in the Arab Region. Case Study on Egypt, Tunisia and Morocco*. E/ESDWA/SDD/2015/3.

_____ (2015d). Global and regional issues: The impact of conflict and instability on development in the Arab region. E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part VII). Available from http://css.escwa.org.lb/OES/3799/1500476.pdf.

_____ (2015e). *Arab Development Outlook: Vision 2030.* E/ESCWA/EDID/2015/3.

_____ (2016a). *Against Wind and Tides: A Review of the Status of Women and Gender Equality in the Arab Region, 20 Years after the Adoption of the Beijing Declaration and Platform for Action*. E/ESCWA/ECW/2015/3. Available from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/women-gender-equality-arab-region.pdf.

_____ (2016b). *A People in Danger: Effects on Health of the 2014 Israeli Offensive on the Gaza Strip*. E/ESCWA/ECRI/2015/WP.5. Available from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/people-danger-effects-health.pdf.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, and International Organization for Migration (2015). *2015 Situation Report on International Migration: Migration, Displacement and Development in a Changing Arab Region*. E/ESCWA/SDD/2015/1. Available from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/l1500271_0.pdf.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, and United Nations Environment Programme (2015). *Arab Sustainable Development Report. First Edition, 2015*. E/ESCWA/SDPD/2015/3. Available from https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/publications/files/arab-sustainable-development-report-1st.pdf.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, and University of St. Andrews (2016). *Syria at War – Five Years On*. Available from https://www.unescwa.org/

sites/www.unescwa.org/files/publications/files/syria-war-five-years.pdf.

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia, and the World Bank (forthcoming). Impact of Internal Conflicts on Neighbouring Countries: Case of the Libyan Crisis and the Tunisian Economy.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (2014). Where we work. Available from www.unrwa.org/where-we-work/gaza-strip.

United Nations Statistics Division (2016). Millennium Development Goals Indicators. Available from http://mdgs.un.org/unsd/mdg/. Accessed 15 February.

UN Women (2013). Regional consultation for the proposed general recommendation on women's human rights in situations of conflict and post-conflict contexts. Prepared for Arab States and the Committee on the Elimination of Discrimination Against Women. Amman, Jordan. Available from http://www2.unwomen.org/~/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2015/regionalconsultationammanjan2013%20cedaw.pdf?v=1&d=20150624T114528.

_____ (2016). SDG 5: Achieve gender equality and empower all women and girls. Available from www.unwomen.org/en/news/in-focus/women-and-the-sdgs/sdg-5-gender-equality.

United Nations, World Tourism Organization (2015). UNWTO tourism highlights 2015 edition. Madrid. Available from http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284416899.

_____ (2014). UNWTO tourism highlights, 2014 edition. Madrid. Available from http://www.e-unwto.org/doi/pdf/10.18111/9789284416226.

United States, Department of Commerce, Bureau of Economic Analysis (2016). Gross domestic product: fourth quarter and annual 2015 (third estimate); corporate profits: fourth quarter and annual 2015. 25 March 2016. Available from www.bea.gov/newsreleases/national/gdp/2016/gdp4q15_3rd.htm.

Valters, Craig, Gideon Rabinowitz, and Lisa Denney (2014). Security in post-conflict contexts: what counts as progress and what drives it? Working paper 04. London: Overseas Development Institute. Available from https://www.odi.org/sites/odi.org.uk/files/odi-assets/publications-opinion-files/8915.pdf.

World Bank (2015a). *Syria – Overview*. Available from www.worldbank.org/en/country/syria/overview.

_____ (2015b). Women, business and the law 2016: getting to equal. Washington D.C. Available from http://wbl.worldbank.org/~/media/WBG/WBL/Documents/Reports/2016/Women-Business-and-the-Law-2016.pdf?la=en.

_____ (2016a). Commodity markets. Washington D.C. Available from www.worldbank.org/en/research/commodity-markets. Accessed 30 March 2016.

_____ (2016b). Reconstructing Gaza — donor pledges. Washington D.C. 14 April. Available from www.worldbank.org/en/programs/rebuilding-gaza-donor-pledges.

_____ (2016c). World development indicators 2016. Washington D.C. Available from http://data.worldbank.org/products/wdi. Accessed 30 March 2016.

_____ (2016d). Doing business 2016: measuring regulatory quality and efficiency. Washington, D.C. Available from www.doingbusiness.org/reports/global-reports/doing-business-2016.

World Bank, and United Nations (2013). Lebanon: economic and social impact assessment of the Syrian conflict. Report No. 81098-LB. Washington D.C. Available from http://documents.worldbank.org/curated/en/925271468089385165/pdf/810980LB0box379831B00P14754500PUBLIC0.pdf.

World Economic Forum (2015). The Global Gender Gap report 2015. Geneva. Available from http://reports.weforum.org/global-gender-gap-report-2015.

Yemen, Ministry of Planning & International Cooperation (2016). Yemen socio-economic update No. 12. 1 March. Available from http://reliefweb.int/report/yemen/yemen-socio-economic-update-no-12-mar-2016-enar.

Zaum, Dominik (2013). Political economies of corruption in fragile and conflict-affected states: nuancing the picture. U4 anti-corruption resource centre brief. Chr. Michelsen Institute. Available from www.cmi.no/publications/4901-political-economies-of-corruption-in-fragile-and.

مرفق: مصادر البيانات الإحصائية الوطنية

1- الأردن

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
دائرة الإحصاءات العامة
http://web.dos.gov.jo/sectors/national-account/
http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/economic/nat_account/sel2/nat6.htm

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
دائرة الإحصاءات العامة
مؤشر أسعار المستهلك الشهري
www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/economic/price_num/index.htm

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-6)
البنك المركزي الأردني
النشرة الإحصائية الشهرية - القطاع الخارجي
www.cbj.gov.jo

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-8)
وزارة المالية
نشرة مالية الحكومة العامة
http://www.mof.gov.jo/Portals/0/Mof_content /2015/Arabic%20PDF%20November%202015.pdf

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)
دائرة الاحصاءات العامة - مسح العمالة والبطالة
www.dos.gov.jo/dos_home_e/main/linked-html/Emp&Un.htm

دائرة الاحصاءات العامة
التقرير السنوي لعام 2013
http://dos.gov.jo/dos_home_e/main/yearbook_2013.pdf

2- الإمارات العربية المتحدة

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الجدول 4-1)
مصرف الإمارات العربية المتحدة
التقرير السنوي لعام 2015
http://www.centralbank.ae/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2015_Ar.pdf

التقرير السنوي لعام 2014
http://www.centralbank.ae/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2014_ar_new.pdf
التقرير السنوي لعام 2013
http://www.centralbank.ae/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2013_Arabic_new.pdf

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
تقديرات الحسابات القومية 2001-2014
http://fcsa.gov.ae/StaticBySubjectAR/tabid/129/Default.aspx?MenuId=1&NDId=515

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
الأسعار والأرقام القياسية
http://fcsa.gov.ae/StaticBySubjectAR/tabid/129/Default.aspx?MenuId=1&NDId=515

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)
مصرف الإمارات العربية المتحدة
التقرير السنوي لعام 2015
http://www.centralbank.ae/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2015_Ar.pdf
التقرير السنوي لعام 2014
http://www.centralbank.ae/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2014_ar_new.pdf
التقرير السنوي لعام 2013
http://www.centralbank.ae/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2013_Arabic_new.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4)
مصرف الإمارات العربية المتحدة
التقرير السنوي لعام 2015
http://www.centralbank.ae/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2015_Ar.pdf
التقرير السنوي لعام 2014
http://www.centralbank.ae/pdf/reports/CBUAEAnnualReport-2014_ar_new.pdf
التقرير السنوي لعام 2013
http://www.centralbank.ae/pdf/reports/CBUAEAnnualReport2013_Arabic_new.pdf

الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء
تقديرات الحسابات القومية 2001-2014
http://fcsa.gov.ae/StaticBySubjectAR/tabid/129/Default.aspx?MenuId=1&NDId=515

3- البحرين

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الجدول 1-4)
مصرف البحرين المركزي

النشرة الاحصائية (حزيران/يونيو 2015)
www.cbb.gov.bh/assets/MSB/MSB-Jun%202015.pdf

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
مصرف البحرين المركزي
المؤشرات الاقتصادية (أيلول/سبتمبر 2015)
www.cbb.gov.bh/assets/E%20I/EI%20Sep2015.pdf

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
منصة البحرين للبيانات المفتوحة
http://www.data.gov.bh/ar/ResourceCenter

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)
مصرف البحرين المركزي
النشرة الاحصائية (حزيران/يونيو 2015)
www.cbb.gov.bh/assets/MSB/MSB-Jun%202015.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4)
مصرف البحرين المركزي
المؤشرات الاقتصادية (أيلول/سبتمبر 2015)
www.cbb.gov.bh/assets/E%20I/EI%20Sep2015.pdf

وزارة المالية، الحسابات الختامية
http://www.mof.gov.bh/arb/CategoryList.asp?ctype=faccount

وزارة المالية، الميزانية العامة
http://www.mof.gov.bh/arb/Categorylist.asp?cType=budget

4- تونس

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الجدول 1-4)
إحصائيات تونس
تطور قيمة الصادرات: التبادل حسب المجاميع القطاعية؛ أهم المواد المستوردة حسب المجاميع القطاعية
منتجات الطاقة والمحروقات
http://www.ins.tn/ar/themes/commerce-extérieur

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
إحصائيات تونس
الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة حسب قطاع النشاط (انزلاق سنوي بأسعار السنة السابقة)
www.ins.tn/sites/default/files/taux_croissance_AR.xlsx

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
إحصائيات تونس

الأسعار: مؤشر الأسعار عند الاستهلاك العائلي؛ المستوى الشهري للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك العائلي (100=2010)
www.ins.tn/sites/default/files/IPC_AR_0.xlsx

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-10)
البنك المركزي التونسي
أهم مؤشرات المدفوعات الخارجية
www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tab_trimestriel.jsp?params=PL120010,PL120020,PL120030&cal=t&page=P120&tab=040&pos=3

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-12)
البنك المركزي التونسي
الحسابات الوطنية (المالية العمومية)
www.bct.gov.tn/bct/siteprod/tableau_n.jsp?params=PL150010,PL150020,PL150030,PL150040

وزارة المالية
حوصلة نتائج المالية العمومية: ميزانيّة الدّولة
http://www.finances.gov.tn/index.php?option=com_content&view=article&id=73&Itemid=447&lang=ar-AA

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)
إحصائيات تونس
إحصائيات وطنية: التشغيل
www.ins.tn/fr/page-de-base/micro-données

إحصائيات تونس
نسبة البطالة حسب الجنس 2006-2015
http://dataportal.ins.tn/en/DataAnalysis?DVKpE7Ze3EyjaHo1uKNw

5- الجزائر

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الجدول 1-4)
بنك الجزائر
النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 32 - كانون الأول/ديسمبر 2015
http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2015AR.htm

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
الديوان الوطني للإحصائيات
الحسابات الوطنية الثلاثية 2015
www.ons.dz/IMG/pdf/cptnat3t15.pdf

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
الديوان الوطني للإحصائيات
مؤشر أسعار الاستهلاك
www.ons.dz/-Prix-a-la-consommation-.html

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-10)
بنك الجزائر
النشرة الاحصائية الثلاثية رقم 32 - كانون الأول/ديسمبر 2015
http://www.bank-of-algeria.dz/html/bulletin_statistique_2015AR.htm

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-12)
وزارة المالية
مشروع القانون المالي لسنة 2015
www.dgpp-mf.gov.dz/images/stories/PDF/RPLF/RPLF2015.pdf

الأمانة العامة للحكومة
قانون رقم 15-18 مؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1437 الموافق 30 كانون الأول/ديسمبر سنة 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016. الجمهورية الجزائرية - الجريدة الرسمية - رقم 72
http://www.joradp.dz/FTP/jo-arabe/2015/A2015072.pdf

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)
الديوان الوطني للإحصائيات
التشغيل والبطالة- أيلول/سبتمبر 2015
www.ons.dz/IMG/pdf/DSEmploi0915.pdf

6- جزر القمر

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
المصرف المركزي لجزر القمر
التقرير السنوي 2014
www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2014.pdf
تقييم الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي في جزر القمر للفصل الأول من عام 2015
www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Note_de_conjoncture_1er_Semestre_2015.pdf

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
المصرف المركزي لجزر القمر
التقرير السنوي 2014
www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2014.pdf
تقييم الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي في جزر القمر للفصل الأول من عام 2015
www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Note_de_conjoncture_1er_Semestre_2015.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-14)
المصرف المركزي لجزر القمر
التقرير السنوي 2014
www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2014.pdf
تقييم الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي في جزر القمر للفصل الأول من عام 2015
www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Note_de_conjoncture_1er_Semestre_2015.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-16)
المصرف المركزي لجزر القمر
التقرير السنوي 2014
www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Rapport_annuel_2014.pdf
تقييم الوضع الاقتصادي والمالي والنقدي في جزر القمر للفصل الأول من عام 2015
www.banque-comores.km/DOCUMENTS/Note_de_conjoncture_1er_Semestre_2015.pdf

7- الجمهورية العربية السورية

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
المكتب المركزي للإحصاء
http://www.cbssyr.sy/index.htm

8- جيبوتي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
البنك المركزي الجيبوتي
التقرير السنوي 2014
www.banque-centrale.dj/rubriques/27

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
البنك المركزي الجيبوتي
التقرير السنوي 2014
www.banque-centrale.dj/rubriques/27

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-14)
البنك المركزي الجيبوتي
التقرير السنوي 2014
www.banque-centrale.dj/rubriques/27
www.banque-centrale.dj/rubriques/23

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-16)
البنك المركزي الجيبوتي

التقرير السنوي 2014
www.banque-centrale.dj/rubriques/27

9- السودان

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)
بنك السودان المركزي
العرض الاقتصادي والمالي
http://www.cbos.gov.sd/node/7927
تموز/يوليو– أيلول/سبتمبر 2015
http://www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q03_2015.pdf
تشرين الأول/أكتوبر– كانون الأول/ديسمبر 2014
www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_14.pdf

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
بنك السودان المركزي
التقرير السنوي 2013
http://www.cbos.gov.sd/node/224

بنك السودان المركزي
العرض الاقتصادي والمالي
www.cbos.gov.sd/node/7927
تموز/يوليو– أيلول/سبتمبر 2015
www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q03_2015.pdf
تشرين الأول/أكتوبر– كانون الأول/ديسمبر 2014
www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_14.pdf

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
بنك السودان المركزي
العرض الاقتصادي والمالي
http://www.cbos.gov.sd/node/7927
تموز/يوليو– أيلول/سبتمبر 2015
www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q03_2015.pdf
تشرين الأول/أكتوبر– كانون الأول/ديسمبر 2014
www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_14.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-14)
بنك السودان المركزي
العرض الاقتصادي والمالي
http://www.cbos.gov.sd/node/7927

تموز/يوليو– أيلول/سبتمبر 2015
www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q03_2015.pdf
تشرين الأول/أكتوبر– كانون الأول/ديسمبر 2014
www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_14.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-16)
بنك السودان المركزي
التقرير السنوي 2013
www.cbos.gov.sd/sites/default/files/annual_report_e_2013.pdf

بنك السودان المركزي
العرض الاقتصادي والمالي
http://www.cbos.gov.sd/node/7927
تموز/يوليو– أيلول/سبتمبر 2015
www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q03_2015.pdf
تشرين الأول/أكتوبر– كانون الأول/ديسمبر 2014
www.cbos.gov.sd/sites/default/files/q04_14.pdf

10- العراق

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)
البنك المركزي العراقي
النشرة الإحصائية السنوية، 2014، 2013، 2012.
www.cbi.iq/documents/Annual_2014.pdf
www.cbi.iq/documents/Annual_2013.pdf
www.cbi.iq/documents/Annual_2012.pdf

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
الجهاز المركزي للإحصاء
الدخل القومي
http://cosit.gov.iq/ar/national-accounts/income

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
البنك المركزي العراقي
http://www.cbi.iq/index.php?pid=Statistics&lang=ar

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-6)
البنك المركزي العراقي
النشرة الإحصائية السنوية، 2014، 2013، 2012
www.cbi.iq/documents/Annual_2014.pdf
www.cbi.iq/documents/Annual_2013.pdf
www.cbi.iq/documents/Annual_2012.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-8)
النشرة الإحصائية السنوية، 2014، 2013، 2012.
www.cbi.iq/documents/Annual_2014.pdf
www.cbi.iq/documents/Annual_2013.pdf
www.cbi.iq/documents/Annual_2012.pdf

11- عُمان

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)
البنك المركزي العُماني
النشرة الاحصائية الفصلية، كانون الأول/ديسمبر 2015
www.cbo-oman.org

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
النشرة الاحصائية الشهرية
https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Monthly_Bulletin_Jan2016_e51e00ab-0f61-45f1-96a6-107ea3b7a01f.pdf
الكتاب الاحصائي السنوي لعام 2015 (العدد 43)
https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/ben_Statistical_Year_Book_2015_740d0da1-01d2-4f42-a159-6102a49ecf59.pdf

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
النشرة الاحصائية الشهرية (أعداد متنوعة)
https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_MSB%20February%202016%20_7f0d3e53-433e-4826-b19c-5530d15b5f0c.pdf

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
الكتاب الاحصائي السنوي 2015 (العدد 43)
https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/ben_Statistical_Year_Book_2015_740d0da1-01d2-4f42-a159-6102a49ecf59.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)
البنك المركزي العُماني
النشرة الاحصائية الفصلية، كانون الأول/ديسمبر 2015
www.cbo-oman.org

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4)
البنك المركزي العُماني
النشرة الاحصائية الفصلية، كانون الأول/ديسمبر 2015
www.cbo-oman.org

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
النشرة الاحصائية الشهرية
https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/bar_Monthly_Bulletin_Jan2016_e51e00ab-0f61-45f1-96a6-107ea3b7a01f.pdf

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات
الكتاب الاحصائي السنوي لعام 2015 (العدد 43)
https://www.ncsi.gov.om/Elibrary/LibraryContentDoc/ben_Statistical_Year_Book_2015_740d0da1-01d2-4f42-a159-6102a49ecf59.pdf

12- فلسطين

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
سلطة النقد الفلسطينية
النشرة الاحصائية الشهرية-الحسابات القومية
http://www.pma.ps/ar-eg/statistics/monthlystatisticalbulletin.aspx

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
الحسابات القومية
www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/741/default.aspx

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
الرقم القياسي لأسعار المستهلك
www.pcbs.gov.ps/site/lang__en/695/default.aspx
http://pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/e-cpi-ave-2015-baseyear-2010.htm

سلطة النقد الفلسطينية
النشرة الاحصائية الشهرية-الأرقام القياسية لأسعار المستهلك
http://www.pma.ps/ar-eg/statistics/monthlystatisticalbulletin.aspx

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-6)
سلطة النقد الفلسطينية
النشرة الاحصائية الشهرية- القوى العاملة- ميزان المدفوعات
http://www.pma.ps/ar-eg/statistics/monthlystatisticalbulletin.aspx

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-8)
سلطة النقد الفلسطينية
النشرة الاحصائية الشهرية- المالية العامة- الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية (أساس نقدي)
http://www.pma.ps/ar-eg/statistics/monthlystatisticalbulletin.aspx

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
نسبة القوى العاملة المشاركة من بين الأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب الجنس والمحافظة، 2000-2015
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/labour%20force-2015-01a.htm

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
معدل البطالة من بين المشاركين في القوى العاملة للأفراد 15 سنة فأكثر في فلسطين حسب الجنس والمحافظة، 2000-2015
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_Rainbow/Documents/unemployment-2015-01a.htm

13- قطر

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)

وزارة التخطيط التنموي والاحصاء
النشرة الربعية لإحصاءات التجارة الخارجية، الربع الثاني أيلول/سبتمبر 2015
www.mdps.gov.qa/en/knowledge/Publications/Economic/Qatar%20Foreign%20Merchandise%20Trade%20Statistics%20Quarterly%20Bulletin_Q22015.pdf
النشرة الربعية لإحصاءات التجارة الخارجية، الربع الثاني شباط/فبراير 2016
www.mdps.gov.qa/en/knowledge/Publications/Economic/FT-Q4-2015-En-MDPS.pdf
قطر لتبادل المعلومات- التجارة الخارجية
http://www.qix.gov.qa/portal/page/portal/qix/subject_area?subject_area=332

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)

وزارة التخطيط التنموي والاحصاء
الحسابات القومية 2015
www.mdps.gov.qa/en/knowledge/Publications/Economic/National-Accounts-Bulletin-2015.pdf

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)

مصرف قطر المركزي
النشرة الإحصائية الفصلية 2015
http://www.qcb.gov.qa/arabic/publications/statistics/pages/statisticalbulletins.aspx

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)

مصرف قطر المركزي
النشرة الإحصائية الفصلية كانون الأول/ديسمبر 2015
http://www.qcb.gov.qa/arabic/publications/statistics/pages/statisticalbulletins.aspx
ميزان المدفوعات-الربع الأول-2015
http://www.qcb.gov.qa/Arabic/Publications/Statistics/BalanceofPayments/Pages/default.aspx

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4)

مصرف قطر المركزي

النشرة الإحصائية الفصلية كانون الأول/ديسمبر 2015
http://www.qcb.gov.qa/arabic/publications/statistics/pages/statisticalbulletins.aspx

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)
وزارة التخطيط التنموي والإحصاء
نشرة- إحصاءات القوى العاملة 2014 ، الجدول 3أ، 18أ
www.mdps.gov.qa/en/knowledge/Publications/Social/Bulletin_labor_force_2014.pdf

14- الكويت

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)
بنك الكويت المركزي
الإصدارات الإحصائية الفصلية (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2015)
http://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/statistical-releases/quarterly.jsp

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
الإدارة المركزية للإحصاء
التقديرات المعدلة والأولية للحسابات القومية
http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=23

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
الإدارة المركزية للإحصاء
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك
http://www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID=34

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (2-2)
بنك الكويت المركزي
الإصدارات الإحصائية الفصلية (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2015)
http://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/statistical-releases/quarterly.jsp

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4)
بنك الكويت المركزي
الإصدارات الإحصائية الفصلية (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2015)
http://www.cbk.gov.kw/ar/statistics-and-publication/statistical-releases/quarterly.jsp

15- لبنان

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
إدارة الإحصاء المركزي
www.cas.gov.lb/index.php/national-accounts-en

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
إدارة الإحصاء المركزي
www.cas.gov.lb/index.php/economic-statistics-en/cpi-en#cpiresults

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-6)
مصرف لبنان
القطاع الخارجي وميزان المدفوعات
الاحصاءات والبحوث
www.bdl.gov.lb/webroot/statistics/

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-8)
وزارة المالية
تقارير حول الأداء المالي
www.finance.gov.lb/EN-US/FINANCE/ECONOMICDATASTATISTICS/Pages/FiscalPerformence.aspx

16- ليبيا

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)
مصرف ليبيا المركزي
النشرة الاقتصادية
المجلد 55 - الربع الثاني 2015
https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2016/03/Q22015.pdf

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
مصرف ليبيا المركزي
النشرة الاقتصادية
المجلد 55 - الربع الثاني 2015
https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2016/03/Q22015.pdf

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
مصلحة الإحصاء والتعداد ليبيا
الأرقام القياسية لأسعار المستهلك 2015
http://bsc.ly

مصرف ليبيا المركزي
النشرة الاقتصادية
المجلد 55 - الربع الثاني 2015
https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2016/03/Q22015.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-10)
مصرف ليبيا المركزي

النشرة الاقتصادية
المجلد 55 - الربع الثاني 2015
https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2016/03/Q22015.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-12)
مصرف ليبيا المركزي
النشرة الاقتصادية
المجلد 55 - الربع الثاني 2015
https://cbl.gov.ly/en/wp-content/uploads/sites/2/2016/03/Q22015.pdf

17- مصر

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)
البنك المركزي المصري
النشرة الإحصائية الشهرية 228، آذار/مارس 2016
http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
البنك المركزي المصري
النشرة الإحصائية الشهرية 228، آذار/مارس 2016
http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
البنك المركزي المصري
النشرة الإحصائية الشهرية 228، آذار/مارس 2016
http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-6)
البنك المركزي المصري
النشرة الإحصائية الشهرية 228، آذار/مارس 2016
http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-8)
البنك المركزي المصري
النشرة الإحصائية الشهرية 228، آذار/مارس 2016
http://www.cbe.org.eg/ar/EconomicResearch/Publications/Pages/MonthlyStatisticaclBulletin.aspx

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)
الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري
http://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?page_id=6149&ind_id=1116

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري
النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة
http://www.capmas.gov.eg/Pages/Publications.aspx?page_id=5104&YearID=19686

18- المغرب

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)
بنك المغرب
النشرة الفصلية كانون الأول/ديسمبر 2015
www.bkam.ma

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
المندوبية السامية للتخطيط
الحسابات القومية
www.hcp.ma/Comptes-nationaux_r126.html
الحسابات القومية 2007
www.hcp.ma/file/168779

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
المندوبية السامية للتخطيط
www.hcp.ma/downloads/IPC-Indice-des-prix-a-la-consommation_t12173.html

بنك المغرب
النشرة الفصلية كانون الأول/ديسمبر 2015
www.bkam.ma

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-10)
بنك المغرب
النشرة الفصلية كانون الأول/ديسمبر 2015
www.bkam.ma

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-12)
بنك المغرب
النشرة الفصلية كانون الأول/ديسمبر 2015
www.bkam.ma

وزارة المالية
ميزانية 2016
https://www.finances.gov.ma/arma/SitePages/home.aspx

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)
المندوبية السامية للتخطيط

التشغيل والبطالة 2014
www.hcp.ma/region-drda/Activite-emploi-et-chomage-Annee-2014_a92.html

المندوبية السامية للتخطيط
وضع سوق العمل 2015
www.hcp.ma/La-Situation-du-marche-du-travail-en-2015_a1663.html

المندوبية السامية للتخطيط
نسبة التشغيل حسب الجنس
www.hcp.ma/Taux-d-activite-selon-le-sexe_a360.html

المندوبية السامية للتخطيط
نسبة البطالة حسب الجنس
www.hcp.ma/Taux-de-Chomage-selon-le-sexe_a256.html

19- المملكة العربية السعودية

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)
مؤسسة النقد العربي السعودي
الاحصاءات السنوية
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/economicreports/pages/yearlystatistics.aspx

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات
مؤشرات الحسابات القومية 2015
www.stats.gov.sa/sites/default/files/gdp2015-indx.pdf#viewer.action=download

مؤسسة النقد العربي السعودي
الاحصاءات السنوية
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/economicreports/pages/yearlystatistics.aspx

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
مؤسسة النقد العربي السعودي
الاحصاءات السنوية
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/economicreports/pages/yearlystatistics.aspx

مؤسسة النقد العربي السعودي
النشرة الاحصائية الشهرية
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/MonthlyStatistics.aspx

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-2)
مؤسسة النقد العربي السعودي

الاحصاءات السنوية
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/economicreports/pages/yearlystatistics.aspx

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-4)
مؤسسة النقد العربي السعودي
الاحصاءات السنوية
http://www.sama.gov.sa/ar-sa/economicreports/pages/yearlystatistics.aspx

وزارة المالية
التطورات الاقتصادية وأبرز أحداث السنوات المالية 1437/1436 (2015) و1438/1437 (2016)، بيان صحفي، 28 كانون الأول/ ديسمبر 2015
https://www.mof.gov.sa/en/docslibrary/Documents/Budget%20Data/Ministry's%20of%20Finance%20statment%20about%20the%20national%20budget%20for%202016.pdf

معدلات البطالة والمشاركة في القوى العاملة (الشكل 2-23)
الهيئة العامة للإحصاء
معدلات المشاركة الاقتصادية 1999-2015م
http://www.stats.gov.sa/ar/1446

الهيئة العامة للإحصاء
معدلات البطالة 1999-2015م
http://www.stats.gov.sa/ar/1440

20- موريتانيا

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)
البنك المركزي الموريتاني
النشرة الإحصائية الفصلية
الفصل الرابع 2015
www.bcm.mr/Etudes%20et%20Recherches%20Economiques/Bulletins%20trimestriels%20des%20statistiques/Documents/Bulletin%20trimestriel%20des%20statistiques%20du%204em%20trimestre%202015.pdf

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
البنك المركزي الموريتاني
النشرة الإحصائية الفصلية
الفصل الرابع 2015
www.bcm.mr/Etudes%20et%20Recherches%20Economiques/Bulletins%20trimestriels%20des%20statistiques/Documents/Bulletin%20trimestriel%20des%20statistiques%20du%204em%20trimestre%202015.pdf

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
البنك المركزي الموريتاني
النشرة الإحصائية الفصلية
الفصل الرابع 2015
www.bcm.mr/Etudes%20et%20Recherches%20Economiques/Bulletins%20trimestriels%20des%20statistiques/Documents/Bulletin%20trimestriel%20des%20statistiques%20du%204em%20trimestre%202015.pdf

المكتب الوطني للإحصاء
www.ons.mr/index.php/publications/conjonctures/13-indice-national-des-prix-a-consommation-inpc

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-14)
البنك المركزي الموريتاني
النشرة الإحصائية الفصلية
الفصل الرابع 2015
www.bcm.mr/Etudes%20et%20Recherches%20Economiques/Bulletins%20trimestriels%20des%20statistiques/Documents/Bulletin%20trimestriel%20des%20statistiques%20du%204em%20trimestre%202015.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-16)
البنك المركزي الموريتاني
النشرة الإحصائية الفصلية
الفصل الرابع 2015
www.bcm.mr/Etudes%20et%20Recherches%20Economiques/Bulletins%20trimestriels%20des%20statistiques/Documents/Bulletin%20trimestriel%20des%20statistiques%20du%204em%20trimestre%202015.pdf

21- اليمن

مجموع إيرادات الصادرات النفطية الإجمالية (الشكل 1-4)
التطويرات النقدية والمصرفية، كانون الثاني/يناير 2015
www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Jan2015.pdf

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (الجدول 2-1)
الجهاز المركزي للإحصاء
النشرة الإحصائية السنوية 2013

معدل تضخم أسعار الاستهلاك (الجدول 2-1)
البنك المركزي اليمني
التطويرات النقدية والمصرفية، كانون الثاني/يناير 2015
www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Jan2015.pdf

الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري (الشكل 2-14)
البنك المركزي اليمني
التطويرات النقدية والمصرفية، كانون الثاني/يناير 2015
www.centralbank.gov.ye/App_Upload/Jan2015.pdf

أوضاع المالية العامة (الشكل 2-16)
الجهاز المركزي للإحصاء
النشرة الإحصائية السنوية 2013

منذ بدء الاضطرابات في عام 2011 والمنطقة العربية في حالة من عدم اليقين في الاقتصاد والسياسة، تضيق فيها آفاق النمو والعمل والاستقرار. فالانتعاش الاقتصادي متعثر، يقيّده انخفاض أسعار النفط العالمية الذي يلقي مزيداً من الأعباء على الموازين المالية في بلدان كانت تشهد أعلى مستويات الأداء بفضل صادرات الطاقة. وفي حين أحرزت المنطقة تقدماً في مؤشرات اجتماعية، كمؤشر المساواة بين الجنسين، تراجع، في الأعوام الماضية، عدد كبير من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية على الصعيد السياسي أو تعاني من النزاعات، أو تتأثر بها.

وتُستخدم في هذا المسح أحدث البيانات في تقييم الأثر المدمّر للاضطرابات والنزاعات على النمو والأداء الاقتصادي. ويتضمن تحاليل تستند إلى بحوث أجرتها الإسكوا حول الهجرة، والتنمية الاجتماعية، وتداعيات النزاع، وتمكين المرأة، وبحوث أُجريت على مستوى البلدان.

16-00180